سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 749 – الأحد 28 حزيران/ يونيو 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

العقـارات
الفاخــرة
تثير الجدل في سوريا

14

كيف توازن دمشق العلاقة مع واشنطن وموسكو؟

مقاتل سوري جالس مركّعة داخل نقطة تفتيش عند مدخل قاعدة "حميميم" الروسية في اللاذقية غربي سوريا – 29 كانون الأول 2024 (AFP)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

خمسة خيارات قانونية لاستعادة السوريين المرحلين إلى العراق

أخبار سوريا 03

الدور السوري في لبنان.. لماذا يسحب الشرع العلاقة نحو الاقتصاد؟

شؤون محلية 04

حلب.. إنتاج القمح يتجاوز 385 ألف طن

شؤون محلية 07

حرائق الحسكة.. المزارعون يطالبون بالتعويض وبخطة وطنية للاستجابة

ثقافة وفن 16

الأخوان ملص: سوريا تحتاج إلى مسرح يمتلك الجرأة على المواجهة

رياضة 18

"هلال" القامشلي قصة صعود استثنائية إلى دوري الأضواء

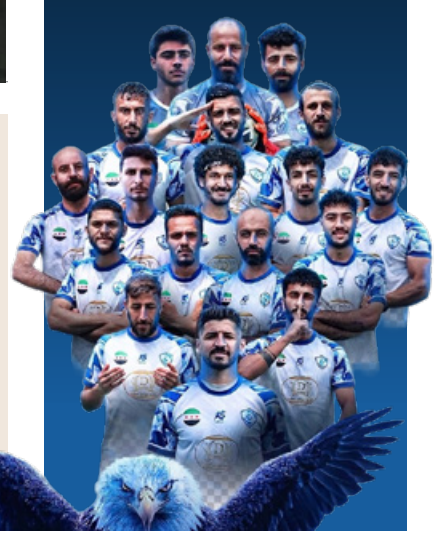

سوريون يروون قصصهم عن العودة إلى البلاد

15

عندما حمل عزام السعيد (29 عامًا) ابنته الصغيرة وعاد إلى سوريا بعد 13 عامًا من الاستقرار في النمسا، كان يدرك أن مستوى الخدمات وفرص العمل والاستقرار اليومي لن يكون كما اعتاد في أوروبا، ومع ذلك، اختار العودة.

غادر عزام سوريا وهو في الـ17 من عمره لأسباب أمنية، واستقر لاحقًا في النمسا حيث حصل على الجنسية، وتزوج ورُزق بطفلة، وخلال سنوات إقامته في الخارج، زار سوريا أكثر من مرة، قبل أن يتخذ قراره بالعودة والاستقرار النهائي.

حقوقي يوضح المخاطر التي تواجههم

خمسة خيارات قانونية لاستعادة السوريين المرحلين إلى العراق

عنب بلدي – ركان الخضر

تعالت في الفترة الأخيرة أصوات ذوي المعتقلين المرحلين من سوريا إلى العراق بتهمة الانتماء إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، عبر تنظيم وقفات احتجاجية تطالب بإعادتهم إلى سوريا.
ومنذ نيسان الماضي حتى حزيران الحالي، رصدت عنب بلدي أكثر من وقفة في دمشق والحسكة ودير الزور، تطالب الحكومة السورية بمتابعة ملف المعتقلين وإعادتهم إلى بلادهم.

وكانت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" وثقت نقل ما لا يقل عن 6547 محتجزًا من مناطق شمال شرقي سوريا إلى العراق منذ عام 2019، بينهم 4743 سوريًا و1804 من جنسيات أجنبية ينتمون إلى نحو 61 دولة، بينهم عشرات الأطفال واليافعين.

وأشارت عبر تقرير في 18 من حزيران الحالي، إلى أن عمليات النقل جرت على مراحل ودفعات متعاقبة في ظروف تفتقر إلى الشفافية والضمانات القانونية الكاملة.

أخطار البقاء في العراق

مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن الخطر القانوني الأول الذي يلاحق هؤلاء المحتجزين، يتمثل في بقائهم داخل منظومة احتجاز وملاحقة تقوم في جانب منها على منطق أمني جماعي لا على مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، فالاشتباه بالانتماء إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" لا يكفي قانونيًا للإدانة، ولا يبرر استمرار الاحتجاز من دون مراجعة قضائية مستقلة، مشيرًا إلى أن المعيار المطلوب يتركز على سؤال كل شخص عن أفعال محددة قابلة للإثبات.

وأضاف عبد الغني أن الخطر الثاني يكمن في التعرض لمحاكمات مكافحة الإرهاب في العراق، في ظل مخاوف موثقة تتصل بضمانات المحاكمة العادلة، منوهًا إلى أن الإطار المعياري هنا يتمثل بالحق في الحياة، وحظر التعذيب والاحتجاز التعسفي، والحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ومحايدة.

وأوضح أن الخطورة تزداد في القضايا التي قد تفضي إلى عقوبة الإعدام، لأن أي حكم بالإعدام يصدر بعد تعذيب أو حرمان من الدفاع أو محاكمة مختصرة أو اعتراف قسري، لا يشكل مجرد إخلال إجرائي، بل قد يرقى إلى حرمان تعسفي من الحق في الحياة.

ويبرز الخطر الثالث، بحسب عبد الغني، في احتمال التعرض للتعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، فالقانون الدولي يحظر نقل أي شخص إلى دولة توجد أسباب جدية للاعتقاد بأنه قد يتعرض فيها للتعذيب، وهذا الخطر لا يسقط بسبب خطورة الاتهام، ولا تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، الأمر الذي يجعل مشروعية نقل المحتجزين من دون تقييم فردي للمخاطر وحق في الطعن وضمانات مراقبة لاحقة، موضع اعتراض جدي.

وبيّن مدير "الشبكة السورية" أن الخطر الرابع يتعلق بالأطفال واليافعين الذين شملتهم بعض عمليات النقل، فلا يجوز التعامل مع الطفل بوصفه مسؤولًا جنائيًا لمجرد وجوده في منطقة كانت خاضعة لسيطرة تنظيم "الدولة"، أو بسبب ارتباطه العائلي أو استنادًا إلى اشتباه عام، فمبدأ المصلحة الفضلى للطفل يقتضي إخضاعهم لعدالة أحداث متخصصة تراعي احتمال التجنيد والاستغلال والإكراه والاتجار والبيئة القسرية.

وأشار عبد الغني إلى أن الخطر الخامس يرتبط بتدمير أو تشتيت السجل القانوني والجنائي المتصل بجرائم تنظيم "الدولة" والانتهاكات اللاحقة، فنقل المحتجزين عبر الحدود من دون قوائم اسمية ومحاضر تسليم وملفات تحقيق وسجلات طبية وسلسلة حفظ للأدلة، يضر بالضحايا وبحق العائلات في معرفة المصير، ويضعف قدرة سوريا مستقبلًا على بناء ملفات مساءلة جنائية عادلة، بوصف الملف جزءًا من ملف العدالة الانتقالية السوري.

الخيارات القانونية لاستعادة المعتقلين

قال مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، إن الخيار الأول المطروح أمام الحكومة السورية لإعادة هؤلاء المعتقلين، يتمثل في المسار الدبلوماسي والقانوني المباشر مع العراق للحصول على قوائم كاملة ومحدثة حول أسماء جميع السوريين المنقولين، وأماكن احتجازهم، وتواريخ النقل، والجهة التي سلّمتهم، والجهة التي تسلّمتهم، والوضع القانوني لكل شخص، والملفات القضائية والأحكام الصادرة إن وجدت، وسجلات الزيارة والمحامين، وهو شرط أولي لمنع استمرار الاحتجاز غير المعلن، وحماية حق العائلات في معرفة مصير ذويها.

أما الخيار الثاني فيركز على إنشاء وحدة وطنية سورية مختصة بملف المحتجزين المنقولين إلى الخارج، تكون وظيفتها قانونية وتوثيقية وتنسيقية، من خلال أن تترافق الاستعادة مع محاكمات مدنية عادلة، وحظر مطلق للتعذيب، ووصول إلى المحامين، ورقابة قضائية، وإشعار العائلات، ومعاملة خاصة للأطفال.

ويتمثل الخيار الثالث، وفق عبد الغني، في التفاوض مع العراق على إعادة فردية أو على دفعات مشروطة، لا على استعادة جماعية غير منظمة، وهو ما يتطلب التركيز على الفئات ذات الأولوية من الأطفال واليافعين والمرضى ومن لم تُعرض ملفاتهم على قاضٍ، ولا توجد ضدهم أدلة فردية كافية، بالإضافة إلى من صدرت بحقهم أحكام بعد إجراءات شابها التعذيب أو الحرمان من الدفاع، أما من توجد ضدهم أدلة جدية على ارتكاب جرائم خطيرة، فيجب أن يخضعوا لمحاكمات عادلة في سوريا أو العراق، وفق اختصاص واضح وضمانات كاملة.

وأضاف عبد الغني أن الخيار الرابع يتمحور حول التفاوض على نقل الملفات والأدلة قبل نقل الأشخاص، عبر مطالبة الحكومة السورية بمشاركة الأدلة، ومحاضر التحقيق، وسجلات الاحتجاز، والملفات الطبية، وسجلات النقل، وحفظها وعدم إتلافها أو تعديلها، مشيرًا إلى أن أهمية هذا المسار يتعلق بأن العدالة الانتقالية لا تبدأ فقط بإعادة الأشخاص، بل بحماية السجل الكامل للحقيقة والمسؤولية.

ويتعلق الخيار الخامس، بحسب مدير "الشبكة السورية"، بربط أي استعادة بضمانات سورية قابلة للتحقق، فلا يكفي أن تطلب دمشق إعادة مواطنيها، دون أن تثبت أن العائدين لن يتعرضوا للتعذيب أو الاختفاء أو الاحتجاز التعسفي أو المحاكمة أمام جهات غير مستقلة، وإلا فإن اعتراض عدم الإعادة القسرية قد ينتقل من العراق إلى سوريا نفسها، الأمر الذي يتطلب أن تترافق الاستعادة مع محاكمات مدنية عادلة، وحظر مطلق للتعذيب، ووصول إلى المحامين، ورقابة قضائية، وإشعار العائلات، ومعاملة خاصة للأطفال.

وقفة احتجاجية في منطقة دوار المعامل بدير الزور تطالب باستعادة المعتقلين السوريين المرحلين إلى العراق – 13 حزيران 2026 (عنب بلدي/جاسم العبد الله)

الدور السوري في لبنان..
لماذا يسحب الشرع العلاقة نحو الاقتصاد؟

الرئيس السوري أحمد الشرع يلتقي نظيره اللبناني جوزيف عون على هامش القمة العربية في القاهرة – 4 آذار 2025 (الرئاسة اللبنانية)

عنب بلدي – محمد ديب بظت

فتحت تصريحات الرئيس السوري، أحمد الشرع، النقاش حول طبيعة الدور السوري في لبنان وحدوده في مرحلة ما بعد التحولات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة، خصوصًا مع تأكيده أن دمشق تتحرك ضمن خطوط اقتصادية لا عسكرية، وربط مقاربته للأزمة اللبنانية بمنطق الدعم السياسي والاقتصادي بدل التدخل الأمني المباشر.
تصريحات الشرع، التي جاءت في مقابلة تلفزيونية منتصف الأسبوع الماضي، تناولت ملفات إقليمية عدة لم تقتصر على رسم ملامح العلاقة مع لبنان، وإنما فتحت أيضًا بابًا واسعًا للتأويل حول شكل التموضع السوري الجديد في الإقليم، مع أسئلة تتجاوز لبنان إلى طبيعة السياسة الخارجية السورية وحدود تدخلها في الملفات الساخنة.

قدّم الشرع في جوهر الطرح مقاربة تقوم على ما وصفه بالاستقرار عبر الحلول السياسية والاقتصادية بدل الأدوات العسكرية، مع التشديد على الحوار مع مختلف القوى اللبنانية السياسية السابقة، برزت الحاجة إلى تعاون اقتصادي يتعلق بمرور النفط نحو الموانئ السورية، ما يعكس أهمية البعد الاقتصادي في إعادة تشكيل العلاقات بين الدول.

واعتبر خليفة أن سوريا لا تزال تعاني من أزمات داخلية أمنية وسياسية معقدة، وبذلك فإن الحديث عن دور محوري لها في معالجة الأزمة اللبنانية ما زال مبكرًا.

تداخل القوى

الداخل السوري بدوره متداخل مع قوى وجماعات مختلفة بعضها على صلة بـ"حزب الله"، إضافة إلى تعقيدات إقليمية مرتبطة بملفات لبنانية داخلية. الأنسب في هذه المرحلة، وفق وجهة نظر الكاتب السياسي درويش خليفة، هو انخراط سوريا ضمن إطار إقليمي عربي أوسع تقوده قوى مثل السعودية وتركيا وقطر، بهدف بلورة مبادرة مشتركة لإنهاء التوتر في لبنان.

وشدد على ضرورة قراءة الواقع اللبناني والسوري معًا ضمن سياق متداخل ومعقد، معتبرًا أن أي تسوية مستقبلية تمر عبر الحوار بين مختلف الأطراف.

ويرى أن سوريا تمر بمرحلة انتقالية، وهذا لا يؤهلها بعد للعب دور مباشر مع كل القوى خاصة "حزب الله"، مشيرًا إلى أن التواصل يجب أن يمر عبر المؤسسات الرسمية اللبنانية في هذه المرحلة إلى حين نضوج الظروف السياسية لاحقًا.

الوضع الاقتصادي السوري الحالي إلى جانب التحديات الداخلية يحد من قدرة دمشق على لعب دور اقتصادي فاعل في لبنان في المدى القريب، بحسب خليفة.

ولفت إلى أن بناء الثقة بين الطرفين يجب أن يسبق أي مشاريع اقتصادية مشتركة، عبر معالجة ملفات عالقة مثل اللاجئين السوريين في لبنان والمعتقلين، إضافة إلى قضايا الحدود، فهذه الخطوات يمكن أن تشكل أساسًا لتعاون اقتصادي لاحق ينعكس إيجابًا على البلدين.

واستبعد خليفة أن تتمكن سوريا في المرحلة الحالية من لعب دور محوري في الملفات الأمنية اللبنانية، خصوصًا ما يتعلق بسلاح "حزب الله"، مشيرًا إلى أن الضغوط الأمريكية في هذا السياق تحتاج إلى معالجة عبر حلفاء إقليميين. كما يرى أن الدور الممكن لسوريا يقتصر على ضبط الحدود ومنع التهريب، في ظل محدودية القدرات الداخلية.

المرحلة الانتقالية في سوريا لا تمنح السلطة تفويضًا سياسيًا أو دستوريًا للانخراط في مهام خارجية، ما يجعل أي توسع في هذا الاتجاه حساسًا داخليًا ويؤثر على ثقة المجتمع السوري بالسلطة الحالية.

تحولات العلاقات التاريخية

بدوره، يرى الصحفي والباحث فراس علاوي، أن تصريحات الرئيس السوري، أحمد الشرع، حول الدور السوري في لبنان، تمثل قراءة للواقع السياسي المشترك بين البلدين، في ظل الترابط التاريخي والجغرافي والسياسي الذي يهدف إلى تخفيف حدة التوتر الإعلامي والسياسي، من خلال التركيز على المصالح الاقتصادية والتجارية.

وضرب مثالًا على ذلك بالعلاقة بين العراق وسوريا، إذ إنه رغم الخلافات السياسية السابقة، برزت الحاجة إلى تعاون اقتصادي يتعلق بمرور النفط نحو الموانئ السورية، ما يعكس أهمية البعد الاقتصادي في إعادة تشكيل العلاقات بين الدول.

واعتبر خليفة أن سوريا لا تزال تعاني من أزمات داخلية أمنية وسياسية معقدة، وبذلك فإن الحديث عن دور محوري لها في معالجة الأزمة اللبنانية ما زال مبكرًا.

تداخل القوى

الداخل السوري بدوره متداخل مع قوى وجماعات مختلفة بعضها على صلة بـ"حزب الله"، إضافة إلى تعقيدات إقليمية مرتبطة بملفات لبنانية داخلية. الأنسب في هذه المرحلة، وفق وجهة نظر الكاتب السياسي درويش خليفة، هو انخراط سوريا ضمن إطار إقليمي عربي أوسع تقوده قوى مثل السعودية وتركيا وقطر، بهدف بلورة مبادرة مشتركة لإنهاء التوتر في لبنان.

وشدد على ضرورة قراءة الواقع اللبناني والسوري معًا ضمن سياق متداخل ومعقد، معتبرًا أن أي تسوية مستقبلية تمر عبر الحوار بين مختلف الأطراف.

ويرى أن سوريا تمر بمرحلة انتقالية، وهذا لا يؤهلها بعد للعب دور مباشر مع كل القوى خاصة "حزب الله"، مشيرًا إلى أن التواصل يجب أن يمر عبر المؤسسات الرسمية اللبنانية في هذه المرحلة إلى حين نضوج الظروف السياسية لاحقًا.

الوضع الاقتصادي السوري الحالي إلى جانب التحديات الداخلية يحد من قدرة دمشق على لعب دور اقتصادي فاعل في لبنان في المدى القريب، بحسب خليفة.

ولفت إلى أن بناء الثقة بين الطرفين يجب أن يسبق أي مشاريع اقتصادية مشتركة، عبر معالجة ملفات عالقة مثل اللاجئين السوريين في لبنان والمعتقلين، إضافة إلى قضايا الحدود، فهذه الخطوات يمكن أن تشكل أساسًا لتعاون اقتصادي لاحق ينعكس إيجابًا على البلدين.

واستبعد خليفة أن تتمكن سوريا في المرحلة الحالية من لعب دور محوري في الملفات الأمنية اللبنانية، خصوصًا ما يتعلق بسلاح "حزب الله"، مشيرًا إلى أن الضغوط الأمريكية في هذا السياق تحتاج إلى معالجة عبر حلفاء إقليميين. كما يرى أن الدور الممكن لسوريا يقتصر على ضبط الحدود ومنع التهريب، في ظل محدودية القدرات الداخلية.

المرحلة الانتقالية في سوريا لا تمنح السلطة تفويضًا سياسيًا أو دستوريًا للانخراط في مهام خارجية، ما يجعل أي توسع في هذا الاتجاه حساسًا داخليًا ويؤثر على ثقة المجتمع السوري بالسلطة الحالية.

تحولات العلاقات التاريخية

بدوره، يرى الصحفي والباحث فراس علاوي، أن تصريحات الرئيس السوري، أحمد الشرع، حول الدور السوري في لبنان، تمثل قراءة للواقع السياسي المشترك بين البلدين، في ظل الترابط التاريخي والجغرافي والسياسي الذي حكم العلاقة السورية- اللبنانية عبر مراحل متعددة من التحول.

وقال علاوي في حديث إلى عنب بلدي، إن هذه العلاقة مرت بمحطات مختلفة، بدأت بوحدة سياسية في بدايات القرن الـ20، ثم شهدت لاحقًا مراحل من التنسيق والتعاون، قبل أن تنتقل إلى فترات توتر وصولًا إلى مرحلة وصفت بأنها هيمنة سورية على لبنان في فترات سابقة.

ما طرحه الشرع يعكس محاولة لإعادة تموضع سوريا في هذه العلاقة، بعيدًا عما وصفه بـ"الغوص في الرمال اللبنانية"، في إشارة إلى تعقيدات الملف اللبناني.

شريك استراتيجي

اعتبر علاوي أن السياسة السورية الحالية تتجه نحو تحويل لبنان من ورقة ضغط إلى شريك، ضمن مقاربة خارجية تسعى إلى تقليل الانخراط في الضغوط المرتبطة بالملف اللبناني مع الحفاظ على توازن العلاقات الإقليمية والدولية.

الدور السوري في المرحلة الحالية يبدو أقرب إلى الدور الأمني- السياسي منه إلى الدور العسكري، بحسب علاوي، مشيرًا إلى أن طبيعة المرحلة الانتقالية في سوريا، والتحديات الاقتصادية والعسكرية، تحد من أي توجه نحو تدخل عسكري مباشر.

الأولوية الحالية، بحسب علاوي، تتركز على ضبط الحدود ومنع التهريب إلى جانب دعم الاستقرار اللبناني عبر القنوات السياسية والدبلوماسية.

وفيما يتعلق بملف الحوار مع "حزب الله"، أوضح علاوي أن المقصود ليس بالضرورة حوارًا مباشرًا بين دمشق والحزب، بل مقاربة سياسية تأخذ بعين الاعتبار التوازنات الداخلية اللبنانية، حيث يشكل الأخير أحد الفاعلين الرئيسين إلى جانب قوى أخرى ضمن المشهد السياسي.

الحزب ورغم الجدل حول دوره، يبقى قوة سياسية واجتماعية وعسكرية داخل لبنان، ما يجعل أي تسوية داخلية غير قابلة للاستمرار من دون إشراكه في أي مسار حل سياسي، ضمن الإطار العام لاتفاق "الطائف" والقوى اللبنانية الموقعة عليه.

وبحسب علاوي، فإن الطرح السوري الحالي يركز على منع الانحياز لطرف لبناني ضد آخر، والعمل على دعم الاستقرار من خلال مقاربة عربية- إقليمية مشتركة، بدلًا من تدخل مباشر قد يفاقم التوترات الداخلية في لبنان .

أهمية الاستقرار الاقتصادي

العلاقة بين البلدين تتداخل فيها اعتبارات أمنية واجتماعية، ما يجعل أي اضطراب في لبنان قابلًا للانعكاس مباشرة على الداخل السوري، في ظل ما وصف علاوي بـ"الخاصرة الرخوة" بين البلدين.

ويمثل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العامل الأكثر تأثيرًا في استقرار البلدين، بحسب علاوي، معتبرًا أن معظم الأزمات اللبنانية ذات جذور سياسية تنعكس بدورها على الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بالتصريحات الأمريكية، لفت علاوي إلى أنها تندرج ضمن محاولات التأثير الإقليمي أكثر من كونها قرارات ملزمة أو محددة المعالم، مرجحًا أن أي دور سوري محتمل في لبنان سيكون ضمن إطار إقليمي عربي أوسع وليس عبر تدخل منفرد.

وخلص الباحث إلى أن هذا المسار الإقليمي، في حال تشكله، قد يوفر هامشًا أكثر استقرارًا لسوريا ولبنان معًا، ويحد من تداعيات التدخلات الخارجية المباشرة في ظل تشابك الملفات بين البلدين.

مكاسب تقابلها أضرار وتحديات

إنتاج القمح في حلب يتجاوز 385 ألف طن

حلب – محمد ديب بظت

رغم تحسن موسم القمح والشعير في محافظة حلب نتيجة الهطولات المطرية خلال الشتاء الماضي، وما نتج عنها من ارتفاع في مردود المحاصيل، خاصة في الأراضي البعلية، لم يخلُ الموسم من تحديات واجهت المزارعين. وتجاوز إنتاج المحافظة من القمح 385 ألف طن، بمساحة محصودة بلغت 110 آلاف من أصل أكثر من 124 ألف هكتار، وهي المساحة المزروعة بالقمح.

أضرار الفيضان وغلاء الأسمدة

في ريف حلب الجنوبي، تسببت غزارة الأمطار بفيضانات في بعض المناطق وألحقت أضرارًا بمزارعين بعد انكسار سد "السيحة".

علي الخليف، مزارع من بلدة الحاضر في ريف حلب الجنوبي، قال لعنب بلدي، إن الموسم كان وفيرًا بالأمطار، لكن الفيضانات التي شهدتها المنطقة أضرت بالمزارعين خاصة بعد انكسار السد.

وأضاف أن الأنهار فاضت في الريف الجنوبي بفعل الأمطار، مطالبًا بتعويض المزارعين المتضررين، إذ إن وفرة الهطولات لم تمنع تحولها في بعض المناطق إلى خسائر أثرت في الأراضي والمحاصيل.

وفي ريف حلب الشرقي، قال أحمد الحسين، مزارع من مدينة مسكنة، إن أسعار الأسمدة لا تزال مرتفعة، وإن "القرض الحسن" الذي طُرح لدعم المزارعين لم يحقق الفائدة المرجوة، بسبب بطء إجراءات التقديم والموافقات.

وأضاف أن كثيرًا من المزارعين يضطرون إلى شراء الأسمدة من الصيدليات الزراعية الخاصة بأسعار مرتفعة، وأن زيادة كمية السماد المستخدمة يمكن أن ترفع إنتاج المحصول، كما أشار إلى أن ارتفاع أسعار الوقود يزيد من أعباء الزراعة.

من أفضل المواسم

مدير الزراعة في حلب، فراس محمد السعيد، قال لعنب بلدي، إن الموسم الحالي يعد أفضل من الموسم السابق من حيث المساحات المزروعة والمردود المتوقع للهكتار، مرجعًا ذلك إلى الهطولات المطرية التي شهدتها المحافظة.

وأضاف أن متوسط الإنتاج المتوقع في الأراضي البعلية يصل إلى نحو ثلاثة أطنان للهكتار الواحد، بينما يبلغ في الأراضي المروية نحو أربعة أطنان ونصف الطن للهكتار، مشيرًا إلى أن الفارق يرتبط بتوفر مصادر الري إلى جانب أثر الأمطار وتوزعها خلال الموسم.

وتشكل الزراعات البعلية نحو 60% من إجمالي المساحات المزروعة في محافظة حلب، بحسب السعيد، ما جعل تحسن الهطولات عاملًا مؤثرًا في زيادة مردود القمح والشعير، مقارنة بالمواسم التي تراجعت فيها الإنتاجية بسبب الجفاف أو ضعف الأمطار.

دعم للزراعة البعلية والمروية

إلى جانب تحسن الظروف المطرية، تحدث السعيد عن إجراءات لدعم المزارعين خلال الموسم، شملت تقديم دعم فني وتأمين مدخلات الإنتاج عبر مشروع "القرض الحسن"، إضافة إلى مساهمة منظمات وجهات داعمة في دعم مزارعين ضمن أجزاء واسعة من المحافظة، ولا سيما مزارعي القمح.

وقال إن وزارة الزراعة أمّنت البذار والأسمدة للمزارعين في المحافظة على شكل قرض دون فوائد، في محاولة لتخفيف جزء من أعباء تمويل الزراعة في ظل ارتفاع تكلفة المستلزمات التي يحتاج إليها الفلاح.

وفيما يتعلق بالأراضي المروية، تشكل مشاريع الري الحكومية ما بين 70 و80% من المساحات المروية في المحافظة، وفق مدير الزراعة، الذي أشار إلى تشغيل وصيانة شبكات الري في مشاريع "مسكنة غرب" و"مسكنة شرق" ومشروع إرواء سهول الحاضر.

حصادات قديمة وحرائق محدودة

رغم تحسن التوقعات الإنتاجية، تبرز مرحلة الحصاد بوصفها إحدى أبرز العقبات أمام المزارعين، بحسب مدير الزراعة، في ظل عدم توفر عدد كافٍ من الحصادات قياسًا بالمساحات المزروعة.

وأوضح أن معظم الحصادات الموجودة في المحافظة قديمة ومتهالكة وتتعرض لأعطال متكررة، ما يضاعف الضغط عليها خلال فترة الحصاد.

ولم تسجل المديرية أضرارًا اقتصادية أو معنوية مؤثرة ناتجة عن الآفات الحشرية أو الفطرية خلال الموسم الحالي، بحسب السعيد، في حين وقعت حرائق محدودة المساحة خلال عمليات الحصاد.

وقال إن فرق وزارة الطوارئ والكوارث بالتعاون مع وزارة الزراعة، تدخلت لإخماد الحرائق فور وقوعها والحد من امتدادها إلى مساحات أوسع.

وفيما يخص تسويق القمح، ذكر مدير الزراعة أن سعر شراء المحصول حُدد بعد دراسة تكاليف الإنتاج على مستوى سوريا مع اعتماد هامش ربح وصفه بـ"الجيد" للمزارعين.

وأشار إلى المنحة التي أعلن عنها بقرار من الرئيس أحمد الشرع، وتُقدم لمزارعي القمح على شكل مبلغ نقدي عن كل طنّ يسلّم إلى المؤسسة السورية للحبوب، في خطوة تهدف إلى دعم المزارعين وتشجيعهم على تسويق محصولهم عبر القنوات الرسمية.

أرقام المحصول

سجل محصول القمح البعلي بحلب مساحة مخططة بلغت 175,649 هكتارًا، مقابل مساحة منفذة فعلية وصلت إلى 50,290 هكتارًا، بإنتاجية بلغت 141,892 طنًا، في حين بلغت المساحة المحصودة 70,000 هكتار، وتم تسويق 76,108.5 طن منها عبر المؤسسة السورية للحبوب.

بالنسبة للقمح المروي في المحافظة، بلغت المساحة المخططة 125,839 هكتارًا، والمنفذة 73,993 هكتارًا، بإنتاجية قُدّرت بـ243,254 طنًا، بينما وصلت المساحة المحصودة إلى 40,000 هكتار، مع الإشارة إلى أن تسويقها يرتبط بالمؤسسة السورية للحبوب.

بلغ مجموع الأقماح (بعلي ومروي) 301,488 هكتارًا كمساحة مخططة، و124,283 هكتارًا مساحة منفذة، بإنتاج كلي وصل إلى 385,145.9 طن، وبمساحة محصودة إجمالية بلغت 110,000 هكتار.

رئيس دائرة جبل سمعان عبد الرزاق الطالب ومزارع في حقل للقمح بمنطقة جبل سمعان بحلب – 28 نيسان 2026 (مديرية الزراعة بحلب)

شح مستمر وارتفاع في التكاليف

كفرنبودة تنتظر مشاريع موعودة لتأهيل آبار المياه

حماة – عدي الحاج حسين

تعيش بلدة كفرنبودة بريف حماة الشمالي الغربي أزمة مياه مستمرة، فاقمها خروج معظم الآبار عن الخدمة بفعل القصف والتخريب والسرقة، وتضرر الشبكات والخزانات العالية جراء الحرب والزلزال.

وبينما يعوّل الأهالي على مشاريع إعادة تأهيل بدعم من منظمات دولية، تبقى المعاناة اليومية قاسية، تتراوح بين شراء المياه بأسعار باهظة، والخوف من أخطار صحية تهدد ما تبقى من مصادر مياه شحيحة.

معاناة ومخاطر صحية

لا تقتصر المعاناة في كفرنبودة على شح المياه، بل تمتد لتشمل أعباء مالية وصحية متزايدة.

عمر دخلله، أحد سكان كفرنبودة وعضو اللجنة المجتمعية في البلدة، سلّط الضوء على تفاقم الأزمة الخدمية والمعيشية، موضحًا أن "بئر سور المدرسة" ما زالت قيد التجهيز ولم تدخل الخدمة بعد.

وحذّر دخلله، في حديث إلى عنب بلدي، من كارثة صحية تهدد السكان، إذ باتت المياه التي تضخها الآبار تشهد ظهور "دود أحمر"، في ظل غياب تام للرقابة على أصحاب الصهاريج الخاصة الذين يعبئون المياه من آبار خاصة ويبيعونها دون أي تسعيرة موحدة أو التزام بضوابط السلامة.

وأشار إلى أن تكلفة صهريج المياه (سعة 2000 ليتر) بلغت 50 ألف ليرة سورية وأحيانًا أكثر، لافتًا إلى أن أصغر عائلة تحتاج إلى هذه الكمية خلال عشرة أيام أو أقل، مع زيادة المعاناة حاليًا بفعل ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف وزيادة معدلات الاستهلاك.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ربط عضو اللجنة بين تكلفة المياه والقدرة الشرائية المنهارة للسكان، مؤكدًا أن هذه الأسعار تشكل عبئًا ماليًا، لا سيما بالنسبة لعمال الإنشاءات والمياومة الذين يتقاضون أجورًا قليلة، مما يضع العائلات أمام خيارات قاسية لتأمين الحد الأدنى من مياه الشرب اليومية.

جهود أهلية وشبكات عاجزة

رئيس اللجنة المجتمعية في كفرنبودة، عبد الباسط عبد العزيز اليوسف، استعرض واقع قطاع المياه المتردي في البلدة، موضحًا لعنب بلدي أن كفرنبودة كانت تعتمد قبل الثورة على خمس آبار لم تكن كافية لتغطية كامل الاحتياجات.

وأشار اليوسف إلى أن الأهالي تمكنوا مؤخرًا، وبجهود وتبرعات أهلية، من إعادة تأهيل بئرين فقط من تلك الآبار تعملان حاليًا بطاقة محدودة تكاد تغطي الحارات المحيطة بهما فقط.

كما أشار إلى وجود مساعٍ حالية من قبل الجهات المحلية أو المنظمات لتأهيل بئر "سور المدرسة"، معتبرًا أن نجاح هذا المشروع سيشكل نقلة نوعية كونه يقع في منطقة مرتفعة ويضم خزانًا كبيرًا بإمكانه تغذية نحو ثلث سكان البلدة في حال تشغيله.

وعن الصعوبات التشغيلية، أكد اليوسف أن المياه تصل ضعيفة لعدم قدرة الشبكة على ضخها إلى خزانات الأسطح، مما يتطلب تيارًا كهربائيًا نظاميًا أو مولدات، خاصة وأن الطاقة الشمسية المعتمدة حاليًا تتأثر بالظروف الجوية ولا تعمل سوى لثلاث أو أربع ساعات يوميًا، وهي مدة غير كافية للحارات الكبيرة والممتدة.

وأمام هذا النقص ونظام الدور الذي يمتد من خمسة إلى سبعة أيام بين الضخ والآخر، يضطر معظم سكان البلدة إلى شراء مياه الصهاريج لتغطية النقص، بتكلفة تصل إلى 25 ألف ليرة سورية للخزان الواحد (سعة 1000 ليتر) والذي يكفي العائلة لثلاثة أيام فقط كحد أقصى، وفقًا لليوسف.

خطة إعادة التأهيل والطاقة المستظَرة

مدير التخطيط والتعاون الدولي في مؤسسة مياه حماة، عبد الملك الحمصي، كشف لعنب بلدي تفاصيل المشروع الجاري لإعادة تأهيل بئر "سور المدرسة" بالتعاون مع منظمة "أوكسفام".

وأوضح الحمصي أن عدد سكان كفرنبودة يبلغ حوالي 20 ألف نسمة، ويتم الاعتماد حاليًا على بئر واحدة فقط تقع على طريق خان شيخون.

الحمصي عبّر عن أمله بأن يتم تأمين حوالي 450 م³/يوميًا من مياه الشرب بعد تأهيل البئر، وهي كمية تكفي نحو 4000 نسمة، أي ما يعادل 20% من سكان البلدة.

وأشار الحمصي إلى أنه بتشغيل البئرين معًا (طريق خان شيخون وسور المدرسة)، ستتحسن تغطية المياه لتصل إلى حوالي 50% من سكان كفرنبودة.

وتابع، "نعمل على أن يتم وصل بئر كفربُل قريبًا بالشبكة بالتعاون مع منظمة (سولديرتي). إضافة إلى تجهيز بئر أخرى بالتعاون مع منظمة (العمل ضد الجوع)، وعندها يمكن القول إن واقع المياه في كفرنبودة استقر وأصبح جيدًا".

وبيّن الحمصي أن أسباب تراجع نسبة المستفيدين إلى 20% قبل بدء المشروع، تعود إلى خروج معظم الآبار عن الخدمة نتيجة القصف والتخريب والسرقة، إضافة إلى تضرر الشبكة والخزانات العالية نتيجة القصف ثم الزلزال، مما أدى إلى نقص حاد في كميات مياه الشرب المنتجة.

وعن الجدول الزمني، أكد مدير التخطيط أنه يتم العمل حاليًا على تركيب المضخة الغاطسة بعد معالجة الانسداد الذي حصل في البئر، وسيتم بالتوازي العمل على تركيب منظومة الطاقة الشمسية.

وكشف عن موعد مفترض لانتهاء الأعمال ووضع البئر في الخدمة خلال مدة لا تتجاوز 15 إلى 30 يومًا.

ولضمان استدامة التشغيل، أوضح الحمصي أنه سيتم تدريب العاملين على تشغيل وصيانة واستثمار المنظومة الشمسية (المكونة من 103 ألواح باستطاعة 620 واطًا للوح الواحد) بالشكل الأمثل، لضمان استدامة عملها والاستفادة من أطول عدد ممكن من ساعات الضخ خلال النهار لتأمين أكبر كمية ممكنة من مياه الشرب.

وبشأن آليات التنفيذ، بيّن الحمصي أن منظمة "أوكسفام" تتولى تقديم وتركيب التجهيزات الميكانيكية والكهربائية ومنظومة الطاقة الشمسية، بينما يقع على عاتق المؤسسة إعداد الدراسة والإشراف على أعمال التنفيذ، ولاحقًا استثمار وتشغيل المنظومة.

وأكد أن هناك كادرًا فنيًا متخصصًا من المنظمة والمؤسسة يقوم بالإشراف ومتابعة الأعمال بشكل يومي لحين انتهائها، وتسلم المشروع أصولًا لوضعه بالخدمة.

عاملون في المؤسسة العامة لمياه الشرب بحماة بالتعاون مع منظمة "أوكسفام" يعيدون تأهيل بئر المدرسة بكفرنبودة – 28 نيسان 2026 (وزارة الطاقة)

تأهيل سوق "الجمعة" بدمشق.. مخاوف من سوء التنفيذ

دمشق – غنى جبر

في ظل ما يشهده سوق "الجمعة" في حي الشيخ محيي الدين بمنطقة الصالحية من تراجع ملحوظ في مستوى البنية التحتية، تتفاقم المشكلات الخدمية في السوق بشكل واضح، حيث تعاني المنطقة من تهالك في شبكات المياه والكهرباء إضافة إلى أعطال ومشكلات في شبكة الصرف الصحي، الأمر الذي انعكس سلبًا على الواقع الخدمي اليومي داخل السوق وبيئته العامة.

وفي هذا السياق، أعلنت محافظة دمشق عن خطة لإعادة تأهيل السوق بشكل كامل، حيث تشمل الأعمال صيانة الخدمات العامة وتجديد شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي، بالإضافة إلى ترميم حجر "اللبون" وتركيب سقف يغطي المكان بشكل كامل، بما يسهم في عودة السوق كواجهة حضارية تليق بمدينة دمشق.

التأهيل وحماية الهوية التاريخية

في جولة ميدانية داخل السوق، قال محمد البواب، صاحب محمصة "البواب" ضمن السوق، لعنب بلدي، إن السوق بحاجة ماسة إلى مثل هذه المشاريع، مشيرًا إلى أن تأهيل البنية التحتية سيسهم بشكل مباشر في تحسين حركة البيع والشراء، فضلًا عن إنهاء المظاهر العشوائية المتمثلة في انتشار "البسطات" والتجاوزات التي تعوق الحركة.

الفصل بين أعمال التأهيل الخدمي وبين حماية الهوية التاريخية أمر ضروري، برأي أحمد باذر باش، وهو أحد أبناء الحي، مشيرًا إلى تحول بعض المعالم التاريخية المحيطة بالسوق إلى مكبات عشوائية للقمامة، كما وصف الواقع البيئي والنظافة في المنطقة بأنه دون الصفر، مشددًا على أن القيمة الأثرية لهذه المواقع تفوق أهمية السوق التجاري نفسه.

كما وصف حسن هلال، صاحب محل تجاري قديم ضمن السوق، الحالة الراهنة للسوق بأنها امتداد لسنوات من الغياب التنظيمي، مشيرًا إلى أن السوق يعاني منذ عهد النظام السابق من الحفريات، فضلًا عن عدم جاهزية شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.

وفي إطار الحديث عن خطة المحافظة المزمع تنفيذها لإعادة تأهيل البنية التحتية، وإنشاء سقف يغطي السوق، يرى حسن أن بقاء السوق مكشوفًا أفضل بكثير من سقفه، لأن تغطيته قد تؤدي إلى زيادة عشوائية "البسطات" وتفاقم المشكلات والازدحام.

وقال إن إدخال التحسينات التنظيمية الحقيقية هو أمر يرحب به، ويرفع من الهوية الحضارية للسوق.

انتقادات للتنفيذ

في سياق الحديث عن واقع البنية التحتية في السوق، قال فيصل الحلاب، أحد تجار بيع الأدوات المنزلية ضمن السوق، إن وضع الصرف الصحي سيئ للغاية، مشيرًا إلى أعمال حفر وصيانة في أحد الشوارع بدأت منذ نحو شهرين ونصف بهدف استبدال أنابيب الصرف الصحي.

وانتقد فيصل أداء المقاول المسؤول عن المشروع، موضحًا أن الهدف من الأعمال كان تحسين شبكة الصرف من خلال استبدال القساطل القديمة، إلا أن التنفيذ، بحسب تعبيره، جاء دون المستوى المطلوب، حيث تم تركيب بعض الأنابيب بشكل عشوائي مع الإبقاء على أجزاء من الشبكة القديمة المتهالكة، تحت ذريعة أنها لا تزال صالحة للعمل.

فيصل ذكر أن معاناة السكان لا تقتصر على الصرف الصحي، بل تمتد أيضًا إلى قطاع الكهرباء، مؤكدًا أن الوضع سيئ جدًا.

ويجمع أهالي سوق "الجمعة" في حي الشيخ محيي الدين على الحاجة الملحّة لإعادة تأهيل البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية، إلا أن نجاح هذه الخطط يبقى مرهونًا بجودة التنفيذ والقدرة على معالجة المشكلات المتراكمة بشكل جذري، كما يترقب السكان خطوات عملية تعيد للسوق حيويته الاقتصادية، وتحافظ في الوقت ذاته على قيمته التراثية.

سوق "الجمعة" في دمشق هو سوق شعبي كبير ومفتوح، يعد من الأكثر ازدحامًا وحيوية في المدينة، وتُعرض فيه مختلف البضائع مثل الخضار والفواكه والملابس المستعملة والجديدة، إضافة إلى الأدوات المنزلية والسلع الرخيصة.

بدأ كسوق يُقام يوم الجمعة فقط بعد صلاة الجمعة، حيث كان الباعة يفرشون بضائعهم في الشوارع، ثم أصبح مع الوقت سوقًا دائمًا مع بقاء الاسم نفسه (سوق الجمعة)، ويُعتبر أيضًا جزءًا من الحياة الشعبية التقليدية في دمشق.

سوق الجمعة في حي الشيخ محيي الدين بدمشق – 22 حزيران 2026 (عنب بلدي/غنى جبر)

التاريخ يتغلب على "البيتون"

طرطوس..
إلغاء استثمار برج "الطاحونة" وإعادته كمعلم أثري

طرطوس – شعبان شاميه

قرر مجلس مدينة طرطوس إنهاء استثمار برج "الطاحونة" التاريخي وإعادته إلى صفته الأصلية كمعلم أثري، تلبية لمطالبات واسعة من الأهالي والجمعيات التراثية، بحسب ما قاله رئيس مجلس المدينة، شادي حليمة، لعنب بلدي.
وأضاف أن العلاقة القانونية مع المستثمر الحالي ستنتهي قريبًا بنهاية عقده، مؤكدًا توجيه إنذارات بالإخلاء لجميع الشاغلين المخالفين بالموقع.

اتهامات بطمس الهوية التاريخية

واجهت أعمال التجهيز الاستثمارية التي حولت برج "الطاحونة" الأثري في طرطوس القديمة إلى مطعم ومقهى سياحي، قبل سنوات، موجة انتقادات من أوساط ثقافية ومحلية معنية بحماية التراث.

وتركزت الاعتراضات حينها على حجم التغييرات المعمارية التي طالت الموقع، والتي شملت إزالة الهيكل الخشبي للطاحونة، واستخدام الأسمنت والسيراميك في إكساء الجدران الأثرية لتجهيز المرافق، إضافة إلى ثقب الجدران لتمديد الشبكات الخدمية، وتركيب واجهات زجاجية حديثة.

وفي الوقت الذي سجل فيه المشروع نجاحًا تجاريًا كإضافة سياحية نشطة على الكورنيش البحري لطرطوس، أكد متابعون أن تلك التعديلات المعاصرة شكلت انتهاكًا لقانون الآثار السوري، وأسهمت في طمس الهوية التاريخية للبناء لمصلحة الاستثمار.

التسليم في تموز.. خطة لإزالة التعديات

كشف حليمة أن خطة المدينة البديلة حاليًا تعتمد على طرح إشغالات تنظيمية بسيطة على الكورنيش البحري عبر مزادات علنية، بما يضمن الحفاظ على المظهر الجمالي والتخطيطي للكورنيش، ولا يؤثر على النواحي التراثية للمدينة.

كما تحدث عن تنفيذ حملة لإزالة جميع التعديات والإشغالات العشوائية المحيطة بالبرج فور تسلّم الموقع رسميًا في تموز المقبل، موضحًا الأهمية التاريخية للموقع كجزء من ذاكرة المدينة ورابط حيوي بين طرطوس وجزيرة "أرواد".

ولفت حليمة إلى أن القرار جاء استجابة لمطالب شعبية ملحة من أهالي المدينة، تلقاها عبر المراجعين ومنصات التواصل الاجتماعي، مضيفًا أنه استند إلى مخاطبات رسمية ومبررات قدمتها جمعيات أهلية عريقة متخصصة في حماية الآثار والتراث، على حد قوله.

"آثار طرطوس": القرار يتوافق مع المصلحة الأثرية

رئيس دائرة الآثار والمتاحف في طرطوس، عبد الحي المحمد، قال إن إلغاء استثمار برج "طاحونة باب الهوى" قرار إداري يخص مجلس المدينة باعتباره الجهة المالكة، مشيرًا إلى توافقه مع المصلحة الأثرية لحماية المبنى وتاريخه.

وأضاف المحمد، في حديث إلى عنب بلدي، أن دور "المديرية" يتركز على وضع شروط صارمة لحماية البناء ومراقبة الاستثمار، مؤكدًا أحقيتها في إلغاء أي مشروع في حال حدوث مخالفات أو تعديات، لضمان سلامة الموقع الأثري.

واستعرض المحمد محددات مديرية الآثار والمتاحف لاستثمار المواقع الأثرية، مبينًا أنها تشترط الحفاظ التام على البنية الأصلية والطابع المعماري للمبنى دون أي تعديل.

كما تشمل الشروط أن تكون المنشآت الإضافية مؤقتة وسهلة الإزالة دون الإضرار بالأثر، مع استخدام مواد منسجمة مع هوية الموقع كالزجاج والخشب، وبما لا يخلّ بالطابع العام.

وشدد المحمد على ضرورة ألا يعوق أي نشاط استثماري حركة الزوار وحقهم في استكشاف الموقع والاطلاع عليه.

الاستثمار في الأثر.. تجربة لا استهلاك

الباحث في التاريخ الاجتماعي الثقافي والعمراني الحديث الدكتور رفعت عثمان، أكد في حديث إلى عنب بلدي، أن قانون الآثار يُلزم الجهات المستثمرة بالحصول على موافقة رسمية مسبقة قبل إجراء أي تعديل في المواقع الأثرية، لافتًا إلى أن هذه التعديلات تخضع لضوابط تراثية خاصة، وبخلاف ذلك، يُصنف أي إجراء غير مرخص كـ"تعدٍّ على أثر ثابت".

وأشار الباحث إلى أن تحويل المعالم الأثرية إلى مشاريع سياحية يحتاج لإدارة ناجحة وخطوات مدروسة، تحقق التوازن بين الحفاظ على الهوية الأثرية والاستثمار التجاري.

ولضمان سلامة الأثر دعا عثمان إلى تشكيل لجنة مشتركة تضم مهندسين مختصين بالمنشآت التراثية من نقابة المهندسين، وممثلين عن مديرية الآثار، وخبراء ترميم، عند منح مثل هذه الاستثمارات، لتحديد الأجزاء الواجب إزالتها أو الحفاظ عليها، مع منع استخدام "البيتون" والأسمنت والسيراميك، والاعتماد على تنظيف الحجر الأصلي بمواد خاصة واستخدام مواد ترميم قابلة للإزالة.

كما حرص الباحث على حظر حفر الجدران لمد شبكات الكهرباء والاستعاضة عنها بأنابيب خارجية تتوافق مع المنظر العام، وبناء المرافق الحديثة كالمطابخ والحمامات كمنشآت مستقلة تمامًا وغير ملتصقة بالمبنى الأثري، فضلًا عن حماية الأرضية الأصلية عبر تركيب أرضيات مرتفعة ومؤقتة.

وركّز عثمان على ضرورة تقديم القيمة الثقافية للموقع على الربح التجاري، ليكون المبنى الأثري هو الجوهر والخدمة عاملًا مكملًا في إطار ثقافة سياحية قائمة على "التجربة لا الاستهلاك".

واستشهد الباحث بتجارب عالمية ناجحة في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تطبّق مبدأ "الاستثمار في الأثر دون تغيير هويته"، مثل القصر التاريخي في بوردو، وقلاع توسكانا، وطواحين إسبانيا التي تحولت إلى مقاهٍ ومزارات سياحية دون المساس ببنيتها الأصلية.

ويعد برج "الطاحونة" في طرطوس القديمة أحد المباني الأثرية القليلة الباقية خارج السور الثاني للمدينة الأسقفية، إلى جانب كاتدرائية السيدة العذراء وبوابة طرطوس القديمة.

ويحظى البرج بحماية قانونية صارمة باعتباره مسجلًا على لائحة التراث الوطني منذ عام 1973، مما يجعله خاضعًا لمعايير دقيقة في الترميم والاستثمار والحفاظ، وذلك وفقًا لما أوضحه رئيس دائرة الآثار والمتاحف في المحافظة، عبد الحي المحمد، لعنب بلدي.

ويعود تاريخ تشييد هذا المعلم الأثري إلى الفترة الصليبية، بحسب المحمد، إذ بُني من الحجر الرملي وبتألف من طابقين يربط بينهما درج حجري. كما تظهر في جدرانه مرامي سهام واضحة تؤكد طابعه وهويته الدفاعية الأصلية كبرج دفاعي جنوبي للمدينة الأسقفية.

وفي سياق تصحيح المفاهيم التاريخية الشائعة حول الموقع، قال المحمد، إن تسمية المعلم بـ"برج طاحونة باب الهوى" خاطئة، تفسيرها يعود إلى وجود مجسم مراوح طاحونة أُضيف إلى البناء في فترة حديثة لاحقة، معتبرًا أن هذه الإضافة لا تمتّ بصلة للوظيفة الدفاعية والأثرية الأصلية التي شُيّد البرج من أجلها.

امتداد فينيقي مخفي لبرج "الطاحونة"

الباحث في الآثار إياد السليم قال في حديث إلى عنب بلدي، إن إزالة الطبقات الترابية المحيطة بـ"برج الطاحونة" ستكشف عن امتدادات معمارية غارقة في القدم تعود إلى الحقب الفينيقية.

وأوضح السليم أن عمليات حفر مدروسة بعمق مترين في الجهتين الشمالية والجنوبية للبرج، وثلاثة أمتار في جهته الشرقية، كفيلة بإظهار بنية أثرية سابقة.

وترتبط هذه البنية، بحسب السليم، مباشرة بجسم البرج والمستودعات القائمة في الطرف الشرقي، مشددًا على أن ظهور أساسات بعمق مترين من هيكل البرج الحالي يعد من البديهيات الهندسية والتاريخية.

واستند الباحث إلى دليل يتمثل في موقع "مرمى السهام" الحالي، والذي يقع مباشرة على مستوى الشارع الفعلي، مشيرًا إلى أن المتعارف عليه في العمارة الدفاعية وجود هذه المرامي على ارتفاع لا يقل عن ثلاثة أمتار، مما يؤكد وجود بنية تحتية طمرها الزمن بعمق مترين تحت مستوى الأرض الحالي.

بدوره، دحض السليم الرواية التي تربط تسمية البرج بالمجسم الخشبي الصغير الذي وُضع كمعلم سياحي في سبعينيات القرن الماضي.

وأكد أن البرج احتضن فوق قمة هيكله الدفاعي طاحونة حبوب حقيقية وضخمة خلال فترة الانتداب الفرنسي، استمرت في العمل لسنوات طويلة بعد جلاء الفرنسيين، على غرار مطاحن الهواء الست الشهيرة التي كانت تخدم جزيرة "أرواد".

واعتبر السليم أن أهالي طرطوس القديمة تعاملوا بذكاء مع طبيعة أرضهم، إذ استثمروا ارتفاع البرج وموقعه الاستراتيجي كمصدّ طبيعي للرياح لتشغيل المطاحن.

وشكّل هذا الأمر بديلًا أعفاهم من مشقة نقل محاصيل الحبوب لطحنها في جزيرة "أرواد"، أو تكبد عناء السفر نحو المطاحن المائية في المجاري الجبلية شرقي المدينة.

تحديث معالم طرطوس القديمة

أعلن رئيس دائرة آثار طرطوس، عبد الحي المحمد، أن "الدائرة" قدمت مقترحًا لتعديل قرار تسجيل مدينة طرطوس القديمة وتحديثه.

ويتضمن المقترح، وفق ما كشف المحمد لعنب بلدي، إدراج معالم كأجزاء رئيسة ضمن موقع مدينة طرطوس القديمة، مثل: كاتدرائية طرطوس، البرج الدفاعي الجنوبي (طاحونة باب الهوى)، بوابة طرطوس القديمة، وبقايا السور الأثري، إلى جانب تصحيح تسمياتها، مؤكدًا الحصول على موافقة المجلس الأعلى للآثار، وبانتظار التصديق لإصداره رسميًا.

الواقع المعماري لبرج الطاحونة بطرطوس القديمة قبيل تعديل تفاصيله الأثرية (غايات الاستثمار السياحي قبل سنوات (توثيق الباحث إياد السليم)

حرائق الحسكة..
المزارعون يطالبون بالتعويض وبخطة وطنية للاستجابة

عدد من الأهالي يشاركون في إخماد الحرائق بركان في الحسكة – 19 حزيران 2026 (AP)

عنب بلدي – الحسكة

لم تكن حرائق حزيران الحالي في محافظة الحسكة مجرد حوادث موسمية عابرة بالنسبة إلى المزارعين، بل تحولت إلى كابوس التهم جزءًا من محصول انتظروا حصاده لأشهر طويلة، في وقت تشكل فيه الزراعة المصدر الرئيس للدخل لعشرات آلاف الأسر في المحافظة التي تعد إحدى أهم مناطق إنتاج القمح في سوريا.

وخلال أقل من أسبوع، شهدت الحسكة موجات متلاحقة من الحرائق طالت آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية في مناطق زركان وتل تمر وتل براك والقامشلي والجودية واليعربية ورأس العين، قبل أن تبلغ ذروتها في 23 من حزيران، مع اندلاع عشرات الحرائق المتزامنة التي امتدت إلى أكثر من 35 موقعًا، وفق معطيات مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث.

وفي حديث إلى عنب بلدي، قال عدد من المزارعين من مناطق مختلفة في الحسكة، إن خسائرهم لم تقتصر على المحاصيل فحسب، بل شملت مستودعات ومعدّات وأراضي محصودة كانوا يعتمدون عليها لتأمين جزء من دخلهم السنوي، مطالبين الحكومة السورية بتعويض المتضررين، وتعزيز إمكانات الإطفاء، ووضع خطة وطنية للحد من تكرار الحرائق التي تتكرر سنويًا مع موسم الحصاد.

"خسرنا تعب سنة كاملة"

في قرية باقلا التابعة لمنطقة الجودية، قال المزارع خالد الحمود، إن الحريق الذي اندلع جنوب القرية التهم عشرات الدونمات من محصول القمح، إضافة إلى مساحات واسعة من الأراضي المحصودة المعروفة محليًا باسم "الفراز".

وأضاف لعنب بلدي أن النيران لم تكتفِ بالمحصول الزراعي، بل طالت أيضًا مستودعات يستخدمها الأهالي لتخزين المعدّات والمحاصيل، ما ضاعف حجم الخسائر التي تكبدها السكان.

"المزارع ينتظر الموسم طوال العام، وينفق على البذار والحراثة والوقود والأسمدة، ثم تأتي النيران خلال ساعات لتقضي على كل شيء"، بحسب تعبير خالد.

ويرى أن التعويضات الحكومية أصبحت ضرورة ملحة، خصوصًا أن كثيرًا من المزارعين يعتمدون على محصول القمح لتسديد الديون وتأمين احتياجات أسرهم خلال العام.

وأضاف أن ما حدث هذا الموسم لا يمكن اعتباره خسارة فردية، بل ضربة اقتصادية طالت قرى كاملة تعتمد على الزراعة كمصدر رزق رئيس، مشيرًا إلى أن كثيرًا من المزارعين خرجوا من الموسم بخسائر كبيرة رغم أشهر من العمل والإنفاق.

النيران تحاصر القرى

في ريف القامشلي الغربي، تابع سالم الخلف ألسنة اللهب وهي تقترب من القرى المجاورة بعدما اندلع حريق واسع في محيط الأراضي الزراعية القريبة من بلدته.

وقال سالم، لعنب بلدي، إن سرعة الرياح كانت العامل الأبرز في انتشار الحرائق، إذ كانت ألسنة اللهب تنتقل من حقل إلى آخر خلال دقائق معدودة.

وأضاف، "كنا نراقب النيران وهي تتوسع بسرعة، وكل تأخير في الاستجابة كان يعني خسارة مساحات إضافية من الأراضي الزراعية".

وطالب بإنشاء نقاط إطفاء ثابتة ومجهزة في المناطق الزراعية خلال موسم الحصاد، بدل الاعتماد على وصول الفرق من المدن البعيدة بعد اتساع رقعة الحريق.

خسائر تتجاوز القمح

أما عبد الكريم المحمد، من ريف تل براك، فقال إن آثار الحرائق لم تقتصر على الأراضي الزراعية، بل امتدت إلى الممتلكات المدنية القريبة من مواقع الاشتعال.

وأضاف، لعنب بلدي، أن بعض المنازل الريفية تعرضت لأضرار مباشرة، كما احترقت تجهيزات وألواح طاقة شمسية يعتمد عليها السكان في تأمين الكهرباء.

ويرى أن المحافظة تحتاج إلى خطة استباقية تبدأ قبل موسم الحصاد، تشمل إزالة الأعشاب الجافة، وإنشاء خطوط نار عازلة، وتوزيع صهاريج مياه ومعدّات إطفاء خفيفة في القرى الزراعية.

وتابع، "لا يكفي التدخل بعد اندلاع الحريق، المطلوب إجراءات وقائية تقلل من خطر وقوعه أساسًا".

"الموسم يحترق أمام أعيننا"

في ريف تل تمر الشمالي، استعاد المزارع محمود العبد الله الساعات الصعبة التي عاشها خلال حرائق الأيام الماضية، عندما امتدت النيران على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.

وقال لعنب بلدي، "كنا نشاهد الموسم يحترق أمام أعيننا، بينما تنتقل النيران بسرعة من أرض إلى أخرى، ولم نكن نملك الإمكانات الكافية لمواجهتها".

وطالب بإنشاء صندوق خاص لتعويض المتضررين من الكوارث الزراعية، معتبرًا أن الحرائق لم تعد حوادث استثنائية، بل أصبحت خطرًا متكررًا يهدد الأمن الغذائي ومصدر رزق السكان.

وأضاف أن معظم المزارعين يعتمدون على موسم الحبوب كمورد رئيس للعيش، وأن خسارة المحصول تعني خسارة دخل عام كامل بالنسبة إلى كثير من الأسر.

مطالب مشتركة

رغم اختلاف المناطق التي التقت فيها عنب بلدي بالمزارعين، فإن مطالبهم بدت متشابهة إلى حد كبير.

وطالب المزارعون الحكومة السورية بإجراء مسح ميداني شامل للأضرار، وتعويض أصحاب الأراضي المتضررة والمحاصيل المحترقة، إضافة إلى تعويض أصحاب المستودعات والمعدات الزراعية التي طالتها النيران.

كما دعوا إلى زيادة عدد فرق الإطفاء والآليات في محافظة الحسكة، وإنشاء نقاط استجابة موسمية في المناطق الزراعية خلال فترة الحصاد، بما يتيح التدخل السريع قبل اتساع الحرائق.

وطالبوا كذلك بإطلاق خطة وطنية لحماية المحاصيل الزراعية في مختلف المحافظات السورية، تشمل إجراءات وقائية واستجابة مبكرة، خصوصًا مع تكرار الحرائق في مواسم الحصاد خلال السنوات الأخيرة.

خبير: الحرائق تكشف غياب الوقاية المبكرة

من جانبه، قال خبير الاستجابة الإنسانية أحمد السالم، إن الحرائق الواسعة التي شهدتها الحسكة خلال الأيام الماضية تظهر الحاجة إلى الانتقال من الاستجابة بعد وقوع الكارثة إلى العمل الوقائي قبل حدوثها.

وأوضح لعنب بلدي أن اتساع الأراضي الزراعية وتواصلها، إلى جانب ارتفاع درجات الحرارة والرياح القوية وانتشار الأعشاب الجافة، يجعل السيطرة على الحرائق أكثر صعوبة خلال الساعات الأولى من اندلاعها.

وأضاف أن بعض المناطق الزراعية في الحسكة لا تزال تعاني من وجود مخلفات حربية وألغام خلّفتها سنوات الحرب، ما يحد من قدرة فرق الإطفاء على الوصول السريع إلى البؤر المشتعلة، ويزيد من احتمالات توسع النيران.

وأشار السالم إلى أن التعامل مع هذه المخاطر يتطلب خطة وطنية متكاملة، تشمل إنشاء نقاط إطفاء موسمية قرب التجمعات الزراعية، وتأهيل طرق الوصول إلى الحقول، وتوفير خزانات مياه وآليات تدخل سريع، إضافة إلى إزالة الأعشاب اليابسة وإنشاء خطوط عازلة حول الساحات المزروعة قبل بدء موسم الحصاد.

وأضاف أن حماية المحاصيل الزراعية لا ترتبط فقط بحماية مصدر دخل المزارعين، بل تمس الأمن الغذائي في سوريا، ولا سيما في محافظة الحسكة التي تعد من أبرز المناطق المنتجة للقمح والشعير.

عشرات الحرائق وتحديات ميدانية

مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث في الحسكة قالت إنها تمكنت، في 23 من حزيران، من السيطرة على جميع الحرائق ومنع امتدادها إلى مناطق إضافية، بمشاركة أكثر من 40 فريق إطفاء ومؤازرات من محافظتي الرقة ودير الزور.

كما أعلن الدفاع المدني السوري استجابته لـ24 حريقًا خلال يوم واحد، شملت حقول قمح وأراضي محصودة وأعشابًا جافة في مناطق متفرقة من المحافظة.

من جانبه، أوضح مدير مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث في الحسكة، عبد الحليم شهاب، أن فرق الإطفاء واجهت تحديات كبيرة خلال عمليات المكافحة، أبرزها سرعة الرياح واتساع رقعة الحرائق وتشابك الأراضي الزراعية.

كما شكّل وجود الألغام ومخلفات الحرب في بعض المناطق عائقًا إضافيًا أمام وصول فرق الإطفاء والآليات إلى عدد من البؤر المشتعلة.

مخاوف على الأمن الغذائي

تأتي هذه الحرائق في ذروة موسم حصاد القمح والشعير، ما يضاعف من آثارها الاقتصادية على المزارعين والسكان المحليين.

وتعد الحسكة من أهم المحافظات المنتجة للحبوب في سوريا، لذلك فإن أي خسائر واسعة في المحاصيل تنعكس مباشرة على دخل المزارعين وعلى حجم الإنتاج الزراعي المحلي.

وبينما أعلنت الجهات المختصة السيطرة على الحرائق الأخيرة، يقول المزارعون الذين التقتهم عنب بلدي إن انتهاء النيران لا يعني انتهاء الأزمة، فآثارها الاقتصادية ستستمر لأشهر طويلة، ما لم تترافق مع تعويضات حكومية وإجراءات وقائية تحول دون تكرار المشهد في المواسم المقبلة.

دعونا نهرب قليلًا مع نوادر الصحافة

علي عيد

على مدى نحو 30 عامًا، كنت أستمع إلى زملاء المهنة، وكان الحديث غالبًا عن أمراضها، فمعظم من يمتهنون الصحافة الحقيقية لا ينامون جيدًا بسبب القلق من أخطاء يُحتمل أنهم ارتكبوها وهي في طريقها إلى النشر، إذ لم تكن تتوفر رفاهية التعديل بعد النشر، كما هي حال الصحافة الرقمية، فالمطبعة تفرض موعدًا محددًا، فلا مجال للمراجعة، وستخرج الصحيفة أو المجلة إلى الناس ثم تؤرشف بأخطائها.

دعكم من الأمراض، ودعونا نتحدث عن نوادر الصحافة العربية، وخصوصًا سوريا ولبنان، وقد كُتبت فيها مذكرات بأقلام كبار أصحاب الكار.

أبدأ بنقيب المحررين اللبنانيين الراحل ملحم كرم، وكان صحفيًا واسع الاطلاع، ينحدر من أسرة أدبية معروفة، وجده هو الأديب كرم ملحم كرم، أحد رواد القصة القصيرة.

عُرف عن ملحم كرم، رئيس تحرير مجلة "الحوادث"، روحه المرحة، وكان إذا جاءه مقال طويل جدًا قال لصاحبه: "مقالك ممتاز... بقي فقط أن نجد قارئًا عنده هذا الوقت"، وكان يحب الاختصار، ويقول "البلاغة الإيجاز".

سألته مرة عن بلاغته، فأجابني: "إنه القرآن الكريم"، قلت: وأنت الماروني؟ أجاب: كانت وصية جدي أن نتفقه في القرآن، ونقرأ "ألف ليلة وليلة".

كان رجلًا شديد البداهة، وروى لي صحفي لبناني كان يلازمه، أنه وفي زيارة إلى الكويت مع وفد من الصحفيين اللبنانيين، طال اللقاء مع أمير البلاد الشيخ جابر "رحمه الله"، والوفد ينتظر هدايا ساعات "الرولكس"، غمز لأحد الحاضرين فسأله عن الساعة، وهل أخذوا زيادة من وقت الأمير، فأجابه: "إن الساعة آتية لا ريب فيها".

في سوريا، كان نجيب الريس، صاحب صحيفة "القبس"، من أكثر الصحفيين اصطدامًا برقابة الانتداب الفرنسي، وكان الرقيب الفرنسي يحذف أحيانًا فقرات كاملة من افتتاحياتها، حتى قال ساخرًا: "لم يبقَ إلا أن يوقّع الرقيب المقال باسمه".

وكان يوجه أن تصدر الصحيفة أحيانًا وفيها فراغات مكان النصوص المحذوفة، فيفهم القارئ فورًا أن الرقابة تدخلت، فيتحول الحذف نفسه إلى رسالة سياسية أكثر أثرًا من النص المحذوف.

أما فارس الخوري، الأديب والسياسي المعروف، فكان سريع البديهة. سأله صحفي: "دولة الرئيس، هل عندكم تصريح خطير؟". أجاب: "لو كان عندي تصريح خطير، فلماذا أبدأ بك؟".

كانت صحف دمشق تتنافس فيما بينها، ولا سيما "القبس" و"الأيام"، وتتبادل الردود في الافتتاحيات. وكان الصحفيون يرددون: "نكتب المقال اليوم... ونقرأ الجواب غدًا".

وبالعودة إلى لبنان، بقي جبران تويني يكتب افتتاحية "النهار" بنفسه، حتى عندما أصبح وزيرًا، وكان يسأله البعض: "أنت وزير أم رئيس تحرير؟". ويجيب: لا أستطيع بدء يومي من دون كتابة الافتتاحية.

كان غسان تويني إذا وجد الخبر مليئًا بالأوصاف مثال: "العظيم، التاريخي، الفريد"، يشطبها جميعًا ويقول: "دعوا القارئ يقرر".

واعتاد الصحفيون على قلمه الأحمر وهو يراجع مواد الجريدة، فيجر قلمه مختصرًا بشكل شديد، وكان يردد: "إذا استطعت أن تحذف ثلث المقال ولم يتغير معناه، فافعل".

وعن الاختصار، جاء إلى سعيد فريحة كاتب جديد، وأطلعه على مقال طويل، فسأله فريحة: "كم استغرقت في كتابته؟". أجاب: "أسبوع"، فقال له: "لو أمضيت أسبوعين لكتبت نصفه".

وعن سعيد فريحة ورياض نجيب الريس، يروي رياض أنه عندما ذهب للعمل في الصياد، لم يُجرِ سعيد فريحة له أي مقابلة. وقال له: "اذهب إلى أول مكتب على اليمين... وابدأ العمل"، فالاختبار الحقيقي هو ما سيكتبه، لا ما سيقوله في المقابلة.

ومن نوادر التنافس بين "النهار" و"الحياة"، يروي صحفيون أن أول سؤال في اجتماع التحرير في "النهار" صباحًا كان: "ماذا نشرت (الحياة) اليوم؟"، والهدف هو كيف يجب أن يكون رد "النهار".

وعلى سبيل طرائف الرد، فقد كان يقتصر أحيانًا على العنوان فقط، إذ تنشر صحيفة عنوانًا مثل: "حدث عظيم"، فترد الأخرى في اليوم التالي: "أي حدث عظيم ذاك؟".

بعض رؤساء التحرير، في الستينيات والسبعينيات، كانوا يعتبرون أنه إذا سبقك المنافس بعشر دقائق، صار خبرك من التاريخ.

تلك أيام تحمل روح ومعاني الصحافة الحقيقية حتى في نوادرها، إذ من نتحدث عنهم يعتبرون من أهم رواد الصحافة ورجالاتها في سوريا ولبنان، إنها مهنة ماتعة وقاتلة وخالدة وكاشفة.. وللحديث بقية.

مكاشفة حول الفضاء المدني

غزوان قرنفل

حين انطلقت الثورة السورية قبل أكثر من 14 عامًا، لم تكن مجرد إعلان رفض لسلطة صادرت المجال العام وأممت العمل السياسي وأمعنت في البطش والتهميش، ولم تكن مجرد مواجهة سياسية مع سلطة استبدادية، بل كانت أيضًا فرصة تاريخية لإعادة بناء المجال العام السوري على أسس جديدة تفسح مجالًا للمشاركة والشراكة والتأسيس لمفهوم المواطنة وسيادة القانون.

خلال تلك السنوات ظهرت مئات المنظمات والمبادرات والمؤسسات المدنية، وتدفقت برامج التدريب والتمويل والدعم، وتكوّن جيل كامل من الناشطين الذين حملوا شعارات الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتمكين المرأة، وكان من الطبيعي أن يعتقد كثيرون، وأنا منهم، أن هذه التجربة الطويلة ستترك أثرًا عميقًا في المجتمع السوري، وأنها ستؤسس لثقافة سياسية جديدة تتجاوز العصبيات التقليدية والانقسامات الضيقة.

لكن الواقع الذي نشهده اليوم يدفعنا إلى مواجهة سؤال موجع هو: ماذا كانت حصيلة كل هذا الجهد؟ وما الأثر الفعلي له والذي يمكن تلمّسه على الأرض؟ فاللحظة الراهنة، التي كان يفترض أن تتجلى فيها ثمار العمل المدني، تبدو فيها سوريا غارقة أكثر من أي وقت مضى في الاستقطابات الطائفية والانتماءات العشائرية والولاءات ما قبل الوطنية، حتى إن الخطاب العام في كثير من الأحيان بات يقاس بميزان الهوية والانتماء الديني أو القومي أو المذهبي لا بميزان القانون والمواطنة.

بطبيعة الحال، لا يتعلق الأمر بوجود التنوع الطائفي أو العشائري بحد ذاته، فهذه المكونات كانت دائمًا موجودة، وهي جزء من البنية المجتمعية السورية، لكن المشكلة أن هذه الانتماءات تحولت مجددًا إلى مرجعية أساسية في تفسير الأحداث وتحديد المواقف منها وتوزيع الولاءات، وكأن سنوات طويلة من الحديث عن الدولة المدنية والمواطنة المتساوية لم تترك أثرًا يُذكر في الوعي العام.

الأكثر إثارة للقلق أن هذا الانزلاق لم يقتصر على عامة الناس، بل شمل قطاعات من النخب والناشطين الذين يفترض أنهم كانوا في مقدمة المدافعين عن القيم المدنية حتى صار مألوفًا اليوم أن ترى أشخاصًا أمضوا سنوات في الحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية، يبررون ممارسات السلطة أو يتغاضون عنها أو يهاجمون منتقديها، انطلاقًا من اعتبارات سياسية أو هوياتية أو حتى عاطفية، وهنا يبرز السؤال الجوهري: أين أثر مؤسسات المجتمع المدني وبرامجها طوال هذه السنوات؟

القيمة الفارقة للمجتمع المدني ليست في تنظيم الورشات والندوات وإصدار البيانات والتقارير، بل في قدرته على بناء ثقافة وقيم عامة راسخة تجعل المواطن قادرًا على الدفاع عن المبادئ حتى عندما تتعارض مع مصالحه أو مع انتماءاته الضيقة، لكن عندما نجد أن المجتمع ينكص بسرعة إلى الطائفة والعشيرة كلما واجه أزمة، فإن ذلك يعني أن عملية بناء المواطنة لم تحقق نجاحًا يُذكر.

ربما يكون من الظلم تحميل المجتمع المدني وحده مسؤولية هذا الإخفاق، فالحروب الطويلة والفقر والانهيار الاقتصادي والتهجير والانقسامات المسلحة كلها عوامل تسهم عادة في إضعاف الروابط الوطنية، لكن من الصعب أيضًا إعفاء المؤسسات المدنية من المسؤولية والمساءلة المجتمعية، ذلك أنه وبعد أكثر من عقد من العمل والخبرة والتمويل والعلاقات الدولية، كان من المنتظر أن تكون أكثر قدرة على إنتاج نخب أكثر استقلالًا، وخطاب أكثر قوة ورسوخًا، وأثر مجتمعي أكثر مقاومة للانقسامات الأولية.

لقد أظهر الواقع أن جزءًا كبيرًا من العمل المدني السوري انشغل بإدارة المشاريع أكثر من انشغاله بإحداث التغيير الاجتماعي المأمول، وأصبح نجاح المنظمة يقاس بعدد الأنشطة والتقارير والمنح التي حصلت عليها، وليس بمدى قدرتها على تغيير أنماط التفكير السائدة داخل المجتمع، وتحولت لدى بعض الجهات عبارات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتمكين المرأة إلى مفردات سقيمة تُستخدم في المشاريع والبرامج أكثر من كونها قيمًا راسخة تحكم المواقف والسلوك، ولهذا السبب لم يكن مفاجئًا أن تتراجع تلك المفردات سريعًا أمام ضغط الانقسامات السياسية والطائفية، لأنها ببساطة لم تتجذر كجزء من ثقافة المجتمع، بل كانت مجرد شعارات لاستدراج عروض التمويل لا أكثر، ولهذا أيضًا فإن أول أزمة كبرى عصفت بالمجتمع كانت كفيلة بكشف مدى هشاشتها.

إن أخطر ما تكشفه المرحلة الحالية ليس فقط وجود التطرف أو الطائفية أو العصبيات العشائرية وعلو صوتها، بل اكتشاف أن كثيرًا من المؤسسات والنخب التي كان يفترض أن تشكل سدًا في مواجهتها تخاذلت أو لم تنجح في أداء هذا الدور، وبدلًا من أن تكون رافعة لقيم المواطنة وسيادة القانون، وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة الانقسامات أو متورطة في بعضها.

إن مراجعة تجربة المجتمع المدني السوري تبدو الآن كحاجة وضرورة وطنية، ذلك أن ما يبني المجتمعات هو القدرة على ترسيخ قيم المواطنة والحرية والمساواة في الوعي الجمعي، بحيث تبقى حاضرة حتى في أصعب الظروف، وإذا كانت سوريا اليوم تشهد نكوصًا قويًا نحو الهويات ما دون الوطنية، فإن ذلك يستدعي وقفة صريحة وشجاعة أمام مرآة الواقع ليس بهدف جلد التجربة المدنية أو إنكار ما حققته من إنجازات، بل بهدف فهم أسباب التعثر وضعف الأثر إلى درجة الانعدام تقريبًا، لأن أي مشروع حقيقي لبناء دولة حديثة سيبقى متعثرًا ما لم نستخلص الدروس من هذا الفشل، وما لم ندرك أن بناء الإنسان وترسيخ المفاهيم أصعب بكثير من بناء المؤسسات، لكنه في النهاية هو الشرط الأساسي لنجاحها.

عنب بلدي
ملف العدد 749
الأحد 28 حزيران / يونيو 2026

إعداد:
موفق الخوجة
محمد جفال
شعبان شاميه

كيف توازن دمشق العلاقة مع واشنطن وموسكو؟

جنود روس يقفون خلال تفتيش آليات عسكرية أصيبت أو أتلفت خلال هجوم على مطار الضبعة العسكري في الغاضلية شمالي حماة، سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول 2024 (AFP)

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية كبح جماح الدب الروسي، عبر كسر نفوذه في البلد الحليف الجديد، سوريا، الذي تحول تبعًا للتغيير السياسي الجذري، من المعسكر الشرقي إلى دولة توازن بين الشرق والغرب، مع تقرب واضح للجانب الغربي، الذي ما زال يسعى إلى ضمه تحت جناحه.

تعزز هذه النظرية التعديلات التي أجريت على موازنة "البنتاجون"، بعد موافقة لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي، في ٥ من حزيران الحالي، والتي تضمنت خططًا للحد من النفوذ الروسي في سوريا، أو إزالته، بالتوازي مع تقييم مخاطره المحتملة على واشنطن.

ترتبط هذه التعديلات بملفات أعمق وأوسع، تتعلق بعلاقة واشنطن مع الدول العربية، ولا سيما الخليجية، ونفوذها في المنطقة، إضافة إلى الحرب الإيرانية والوقوف أمام هيمنة الصين.

من جانبها، تسعى موسكو للحفاظ على رئتيها، وآخر معاقلها، داخل منطقة الشرق الأوسط، عبر اللعب على التوازنات، ومحاولة إقناع عدو الأمس، صديق اليوم، بعد الخسارة التي منيت بها عقب سقوط نظام الأسد.

أما دمشق فهي بين قطبين عالميين، تحاول مسك العصا من المنتصف، وتميل نحو مصالحها، دون الإخلال بهذا التوازن، أو مخالفة رغبة الغرب، وسط ملفات تفاوضية بيدها، تضع الحكومة السورية تحت مجهر المراقبين، لمعرفة مدى قدرتها على المناورة باستخدام هذه الملفات.

"حميميم" ومرفأ "طرطوس" روسيا تدافع عن متنفسها في الشرق الأوسط

لم يكن سقوط نظام بشار الأسد مجرد تحول سياسي داخل سوريا، بل شكّل نقطة انعطاف في مسار النفوذ الروسي الذي ترسخ منذ التدخل العسكري المباشر عام 2015.

فموسكو التي دخلت الحرب السورية بوصفها الضامن الأبرز لبقاء النظام السابق، وجدت نفسها أمام واقع مختلف بعد انهيار الحليف الذي وفّر لها طوال سنوات غطاء سياسيًا وعسكريًا لتوسيع حضورها داخل البلاد.

الرئيس السوري أحمد الشرع إلى جانب نظيره الروسي فلاديمير بوتين في أول زيارة بعد سقوط النظام – 15 تشرين الأول 2025 (تاس)

وبينما حافظت روسيا على وجودها في قاعدتي "حميميم" و"طرطوس"، انتقلت أولوياتها من إدارة الصراع السوري والتأثير في القرار السياسي إلى حماية ما تبقى من مكتسباتها الاستراتيجية، في ظل متغيرات داخلية وإقليمية، جعلت استمرار نفوذها أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى.

من لاعب مهيمن إلى باحث عن نفوذ

خسرت موسكو بسقوط النظام أيضًا البيئة السياسية التي سمحت لها ببناء نفوذ واسع داخل مؤسسات الدولة السورية.

فمنذ عام 2015، لم يقتصر الدور الروسي على إدارة العمليات العسكرية أو حماية النظام السابق، بل امتد إلى التأثير في القرار السياسي والعسكري والاقتصادي، مستفيدًا من علاقة وثيقة مع دمشق جعلت موسكو الطرف الخارجي الأكثر حضورًا في الملف السوري.

الكاتب والباحث السياسي حسين عمر يرى أن التحول الذي أصاب الوجود الروسي كان جذريًا، إذ انتقلت موسكو من "قوة تفويض عسكري مهيمنة كانت تمتلك عشرات المواقع العسكرية وتتحكم بالقرار الاستراتيجي، إلى وجود أكثر حذرًا وانكماشًا يتركز اليوم داخل حميميم وطرطوس"، معتبرًا أن روسيا فقدت بذلك دور "الراعي السياسي للدولة" وأصبحت تركز على حماية مصالحها المباشرة.

ويتفق مع هذا الطرح الباحث السياسي ماهر التمران، الذي يرى أن روسيا انتقلت من مرحلة كان هدفها الرئيس منع سقوط النظام السابق إلى مرحلة جديدة باتت فيها أولوياتها مرتبطة بحماية مصالحها الاستراتيجية ونفوذها الإقليمي أكثر من ارتباطها بالدفاع عن سلطة سياسية بعينها.

وبحسب التمران، فإن موسكو تحاول اليوم التكيف مع واقع مختلف يقوم على إدارة النفوذ وتقليل الأعباء العسكرية والاقتصادية التي فرضتها سنوات الحرب.

أما الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي ديمتري بريجع، فقال إن روسيا خسرت "النموذج الذي اعتمدت عليه في سوريا، والقائم على الحليف المضمون والدولة المغلقة والقرار السياسي القابل للتأثير عبر علاقات مباشرة مع رأس النظام".

وأضاف أن دمشق باتت تملك هامشًا أوسع للمناورة والتفاوض مقارنة بالمرحلة السابقة.

ماذا خسرت موسكو بسقوط الأسد؟

يعتبر الباحث السياسي حسين عمر أن الخسارة الكبرى لموسكو تمثلت في فقدان "الحليف العضوي المضمون" الذي كان يوفر للوجود الروسي غطاء قانونيًا وسياديًا شبه مطلق، مضيفًا أن روسيا خسرت أيضًا العقود الاحتكارية التي حصلت عليها في قطاعات حيوية، مثل الطاقة والفوسفات والموانئ.

كما تراجعت قدرتها على توجيه القرار السوري كما كانت الحال خلال السنوات السابقة.

ويرى عمر أن اضطرار موسكو للتعامل مع إدارة سورية جديدة تسعى إلى تنويع علاقاتها الخارجية، والانفتاح على أطراف متعددة يعني عمليًا نهاية مرحلة الاحتكار الروسي للملف السوري.

بريجع قال إن روسيا كانت تعتمد على نموذج يقوم على علاقات مباشرة مع رأس السلطة، ما سمح لها بالتأثير في الملفات الكبرى عبر قنوات محددة وواضحة، بينما باتت اليوم أمام سلطة جديدة تملك هامشًا أوسع للمناورة، وتستطيع التفاوض على شروط مختلفة لبقاء الدور الروسي داخل البلاد.

بالمقابل، لا تبدو روسيا في موقع الخاسر الكامل، فبحسب حسين عمر، لا تزال موسكو تمتلك مجموعة من أوراق التأثير التي تجعل القطيعة الكاملة بينها وبين دمشق أمرًا صعبًا في المدى المنظور، من بينها اعتماد المؤسسة العسكرية السورية على السلاح والخبرات الروسية، إضافة إلى استمرار العلاقات الاقتصادية وبعض ملفات التعاون اللوجستي والطاقة.

ويذهب بريجع إلى أبعد من ذلك، معتبرًا أن روسيا لا تزال قادرة على لعب دور مؤثر في ملفات إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية، وفي التعامل مع عدد من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها سوريا في المرحلة الحالية.

لكن المؤكد أن روسيا لم تعد اللاعب الوحيد أو الأكثر تأثيرًا كما كانت خلال سنوات الحرب، فالمعادلة التي حكمت العلاقة بين موسكو ودمشق تغيرت بصورة جوهرية، وأصبح على الكرملين للمرة الأولى منذ تدخله العسكري أن يدافع عن نفوذه داخل سوريا بدلًا من العمل على توسيعه.

> انتقلت روسيا من مرحلة إدارة الحرب السورية إلى مرحلة إدارة مصالحها الاستراتيجية في سوريا، مع الحرص على الحفاظ على أوراق القوة التي راكمتها خلال السنوات الماضية.
>
> ماهر التمران
> كاتب وباحث سياسي

فإن قاعدتي "حميميم" و"طرطوس" أصبحتا تمثلان اليوم جوهر الحضور الروسي المتبقي في سوريا.

فبالنسبة للكرملين، لا تُعد القاعدتان مجرد منشآتين عسكريتين داخل دولة حليفة، بل هما جزء من رؤية أوسع تتعلق بمكانة روسيا الدولية وقدرتها على الحفاظ على نفوذها في شرق المتوسط والشرق الأوسط وإفريقيا.

يعتبر الباحث، بريجع، أن "حميميم" و"طرطوس" هما "آخر ركيزتين استراتيجيتين تتنفس بهما موسكو في شرق المتوسط"، فالأولى، وفق تقديره، تمنح روسيا القدرة على الحركة الجوية واللوجستية نحو الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، في حين تمثل الثانية البوابة البحرية التي تضمن استمرار الحضور الروسي على سواحل المتوسط.

وأضاف أن أهمية القاعدتين تتجاوز الملف السوري، لتتصل بصورة روسيا كقوة كبرى قادرة على الوصول إلى المياه الدافئة وصناعة التوازنات خارج حدودها المباشرة.

من جانبه، يرى الباحث السياسي ماهر التمران أن فهم السياسة الروسية في الشرق الأوسط يمر بالضرورة عبر فهم أهمية هذه القواعد.

ويعتبر أن القاعدتين لا توفران لروسيا مزايا عسكرية فقط، بل تمنحانها أيضًا أوراقًا سياسية وتفاوضية في ملفات إقليمية تتعلق بالطاقة والملاحة البحرية والأمن الإقليمي.

وتكتسب أهمية القاعدتين بعدًا إضافيًا في ظل التحولات التي شهدتها السياسة الروسية خلال السنوات الأخيرة، فمع تصاعد المنافسة الدولية وتوسع المصالح الروسية في إفريقيا، باتت سوريا تشكل عقدة وصل بين الجغرافيا الروسية ومناطق النفوذ الجديدة التي تسعى موسكو إلى ترسيخ حضورها فيها.

ولهذا السبب تبدو القيادة الروسية أكثر تمسكًا بالحفاظ على وجودها في الساحل السوري، حتى بعد خسارة الحليف الذي وفر لها سابقًا مظلة سياسية واسعة.

> خسارة هاتين القاعدتين تعني إنهاء طموح روسيا كقوة عالمية وراء المياه الدافئة، وإضعاف نفوذها في الشرق الأوسط وإفريقيا.
>
> حسين عمر
> كاتب وباحث سياسي

إعادة الإمداد والتحركات الأخيرة.. روسيا تدافع عما تبقى

في الفترة الأخيرة، برزت تحركات روسية متكررة في الساحل السوري تمثلت في عمليات إعادة إمداد لقاعدتي "حميميم" و"طرطوس"، إلى جانب نشاط لوجستي وجوي وبحري لفت انتباه المراقبين.

وبينما فسّر بعض المتابعين هذه التحركات على أنها مؤشر لتعزيز الوجود الروسي، يميل الخبراء إلى اعتبارها جزءًا من عملية إعادة تنظيم للوجود القائم أكثر من كونها توسعًا جديدًا في الانتشار العسكري.

ويرى الباحث السياسي ماهر التمران، أن النشاط الروسي الحالي يتركز بصورة أساسية على تأمين القواعد والمحافظة على قدرتها التشغيلية، موضحًا أن موسكو انتقلت من مرحلة إدارة الحرب السورية إلى مرحلة إدارة مصالحها الاستراتيجية في البلاد، وأن التحركات الجارية تعكس سياسة تقوم على تثبيت النفوذ وتقليل التكلفة والحفاظ على الخيارات مفتوحة.

> روسيا تدافع اليوم عن آخر أوراقها في سوريا، وعن آخر نافذة لها في شرق المتوسط، وعن صورتها كقوة كبرى لا تنسحب بسهولة.
>
> ديمتري بريجع
> خبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي

ويذهب حسين عمر إلى اتجاه مشابه، معتبرًا أن ما يحدث هو "انكفاء دفاعي" يهدف إلى تجميع القدرات الروسية داخل رقعة جغرافية يسهل حمايتها بعد الانسحاب من مواقع أخرى، بما يسمح لموسكو بالحفاظ على أوراق تفاوضية مؤثرة في المرحلة المقبلة.

أما الخبير الروسي ديمتري بريجع، فيقرأ عمليات الإمداد بوصفها رسالة سياسية بقدر ما هي تحرك لوجستي، إذ تسعى موسكو، بحسب قوله، إلى التأكيد أن سقوط الأسد لا يعني خروجها من المعادلة السورية.

ويرى أن روسيا تحاول إعادة تعريف وجودها داخل سوريا، عبر الانتقال من دور ارتبط سابقًا بحماية النظام إلى دور يقوم على حماية المصالح الروسية والحفاظ على الشراكات الاستراتيجية.

مركبة عسكرية روسية تتجه نحو قاعدة "حميميم" في اللاذقية – 15 كانون الأول 2024 (رويترز)

بين أدوات "البنتاجون" وشروط دمشق

هل تنجح واشنطن بتقليص النفوذ الروسي في سوريا؟

تشهد الاستراتيجية العسكرية الأمريكية على الأرض تحولًا جذريًا، تُرجم بشكل مباشر في التعديلات الأخيرة على ميزانية الدفاع.

هذا التحول لا يعكس مجرد رغبة في التحديث، بل يُؤشر، وفقًا لمتابعين، على مراجعة شاملة لإخفاقات واشنطن وحلفائها في الشرق الأوسط، وتوجيه البوصلة نحو صراعات جيو-سياسية أكبر حجمًا وأشد تعقيدًا.

ميزانية "البنتاجون" ترسم ملامح صراع جديد

في قراءة تحليلية لهذه التحولات، يرى رئيس مكتب سوريا في "المجلس السوري الأمريكي"، الدكتور زكي لبابيدي، في حديث إلى عنب بلدي، أن التعديلات المالية "الضخمة" في ميزانية "البنتاجون" هي نتاج مباشر لواقع ميداني جديد فرض نفسه بعد المواجهة العسكرية التي خاضتها الولايات المتحدة مع إيران، والتي أفضت، بحسب القراءة الواقعية للأهداف الاستراتيجية، إلى خسارة أمريكية واضحة.

كما أشار لبابيدي إلى أن مضاعفة الموازنة العسكرية تأتي كخطوة استباقية لمواجهة انحسار النفوذ الأمريكي في مناطق حيوية كالشرق الأوسط وأوروبا، إلى حدود أوسع من ذلك، تشمل منع الصين من الهيمنة على تايوان.

وتستعد واشنطن عبر هذه الإجراءات المالية لسيناريوهات جيو-سياسية معقدة، من بينها احتمال الاضطرار للانسحاب من حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مما يفرض على الجيش الأمريكي أن يكون قادرًا بمفرده على خوض وحسم حروب كبرى تفرضها التحولات الدولية الجديدة.

في حين يعتبر الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي ديمتري بريجع، في حديثه إلى عنب بلدي، أن تعديلات ميزانية "البنتاجون" المرتبطة بسوريا تعكس بداية مرحلة أمريكية جديدة، تهدف إلى تقليص النفوذ الروسي وإعادة ضبط ميزان القوى على الأرض.

وأضاف بريجع أن واشنطن لم تعد تتعامل مع الملف السوري فقط من زاوية مكافحة الإرهاب أو إدارة مناطق النفوذ، بل باتت تنظر إلى دمشق كساحة مواجهة استراتيجية أوسع مع موسكو، مستغلة تراجع قدرة روسيا على المناورة بعد حربها في أوكرانيا.

وأشار الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي إلى أن هذه التعديلات المالية تندرج ضمن سياسات إدارة ترامب الأكثر وضوحًا لتغيير الشرق الأوسط مقارنة بالإدارات السابقة.

الأبعاد العميقة للتحرك الأمريكي في سوريا

يطرح التوقيت الذي اختارته الولايات المتحدة الأمريكية لبدء مرحلة تقليص النفوذ الروسي في سوريا تساؤلات جوهرية حول الأهداف العميقة لواشنطن.

في هذا السياق قال لبابيدي، إن القلق الأمريكي من الوجود الروسي في سوريا ليس وليد اللحظة، بل يرتبط بعدم رضا واشنطن المطلق عن امتلاك موسكو قواعد جوية وبحرية ثابتة على البحر الأبيض المتوسط.

وأشار لبابيدي إلى أن هذه الخطوة تعد الأولى من نوعها في التاريخ الحديث، إذ بات لروسيا موطئ قدم عسكري مباشر يطل على الخاصرة الجنوبية لأوروبا، مؤكدًا أن هذا الوجود يضرب "نظرية الدفاع الأوروبية" في مقتل، نظرًا إلى قربها الشديد من سواحلها.

وفي حال اندلاع أي مواجهة أو حرب شاملة، فإن الموقف العسكري الروسي سيكون أقوى بكثير بوجود هذه القواعد على الأراضي السورية مقارنة بغيابها، مما جعل من تقليص هذا النفوذ حاجة أمنية ملحة لـ"الناتو".

أما على الصعيد الإقليمي، فيربط لبابيدي التوقيت الأمريكي الحالي بتداعيات التصعيد العسكري الإيراني الأخير في المنطقة.

ووفقًا لتحليله، شعرت الولايات المتحدة بتهديد حقيقي يتلخص في احتمال تقلص نفوذها التاريخي في الشرق الأوسط، بعد أن استيقظت دول المنطقة، ولا سيما دول الخليج العربي، على حقيقة صادمة مفادها أن واشنطن عجزت عن حمايتها من الصواريخ والغطرسة الإيرانية، بمقابل استنفار كامل لمصلحة إسرائيل.

ولفت إلى أن واشنطن تدرك تمامًا أن هذا الإخفاق غير، بلا رجعة، قواعد اللعبة في المنطقة، ودفع دول الخليج إلى إعادة تقييم علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن، إذ تحركت الأخيرة بمحاولة جراحية لترميم العلاقات الأمريكية- العربية، خاصة الخليجية.

وتتكامل هذه التعديلات المالية مع توقيت استراتيجي "بالغ الأهمية" في الملف السوري، يرى من خلاله الخبير ديمتري بريجع، أن واشنطن تستغل انشغال موسكو بأوكرانيا وضغوطها المتراكمة لتقليص نفوذها الخارجي.

فسوريا ليست ملفًا معزولًا، بل جزء من معادلة أوسع ترتبط بأمن إسرائيل، والنفوذ الإيراني، والعراق، وشرق المتوسط، وطرق الطاقة، إذ يعني إضعاف روسيا هناك حرمانها من ورقة تفاوضية ثمينة ضد الغرب.

أدوات واشنطن "الأقل تكلفة" لمحاصرة موسكو في سوريا

وفقًا لبريجع، تعكس هذه التحولات رغبة "الكونجرس" والمؤسسة الأمنية الأمريكية في إعادة ترتيب الحضور بالشرق الأوسط بأدوات أقل تكلفة وأكثر تأثيرًا عبر ثلاثة مسارات:

– عسكريًا: تثبيت الوجود في التنف والشرق، ودعم الشركاء المحليين، وتعزيز برامج التدريب والمراقبة.

– اقتصاديًا: فرض عقوبات مركزة تستهدف الشركات والشبكات المرتبطة بالمصالح الروسية في الموانئ والطاقة وإعادة الإعمار.

– دبلوماسيًا: الضغط على دمشق لمنح موسكو امتيازات مفتوحة أو طويلة الأمد.

هذا التوجه سيعيد تشكيل التحالفات المحلية، إذ يرجّح بريجع تحول "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) من شريك عسكري ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى ورقة تفاوضية بنيوية أمنية سورية جديدة، مع بقاء فصائل "التنف" (جيش سوريا الحرة) كأداة ضغط بالبادية والحدود العراقية.

> الهدف الأمريكي تحول من البقاء العسكري المحدود في شرقي سوريا والتنف إلى تحويل هذا الوجود لأداة ضغط سياسية وعسكرية واقتصادية، لمراقبة حركة روسيا بالساحل، وتقييد استخدامها لقاعدتي "حميميم" و"طرطوس" شرق المتوسط، بالتوازي مع دعم قوى محلية لصياغة ترتيبات أمنية جديدة.
>
> ديمتري بريجع
> خبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي

ويعتبر الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي أن واشنطن تواجه هنا معادلة دقيقة لتقليص النفوذ الروسي، دون صدام مباشر مع تركيا أو خلق انفجار داخلي جديد بين القوى السورية.

ويخلص بريجع إلى أن الهدف الأمريكي الواقعي حاليًا ليس إخراج روسيا بالكامل بالمدى القريب لتفادي مواجهة مباشرة مكلفة، بل محاصرة وجودها في سوريا ومراقبته لتحويله من دور مقرر ومؤثر إلى حضور محدود التأثير.

كما يحدد الخبير بريجع خطوطًا حمراء لواشنطن في سوريا، تشمل تعرّض قواتها للخطر، أو تحول القواعد الروسية لمنصة ضغط بالمتوسط ونقل السلاح لأطراف معادية، أو إذا تحولت القواعد الروسية إلى منصة ضغط على المصالح الأمريكية أو الأطلسية في شرق المتوسط.

في المقابل، ستقرأ موسكو التحركات الأمريكية كسياسة تطويق استراتيجي، بحسب بريجع، وسيكون ردّها بتعميق التحالف مع دمشق، وتقديم عروض أمنية واقتصادية، واستخدام مجلس الأمن، والملف دوليًا بربط الملف السوري بملفات أوكرانيا وإيران والطاقة.

ويعتبر بريجع أن الأزمات المتلاحقة، من حرب أوكرانيا إلى معضلتي الطاقة واللاجئين، فرضت على أوروبا صمتًا مؤقتًا.

لكن هذا الصمت يخفي ترقبًا، إذ قد تنضم القارة إلى التحرك الأمريكي إذا أثبتت الاستراتيجية الجديدة قدرتها على تحجيم النفوذ الروسي، وتحصين الساحة السورية من الانزلاق إلى فوضى جديدة.

هل تتحول سوريا إلى ساحة لتصفية الحسابات الدولية؟

المشهد السوري الحالي يتجاوز الأبعاد المحلية، ليتشابك مع صراع دولي محموم على صياغة النظام العالمي الجديد.

في هذا الإطار، يرى لبابيدي أن التحرك الأمريكي لإنهاء الوجود العسكري الروسي في سوريا محكوم بمخاوف واشنطن من مرحلة ما بعد انحسار نفوذها المتوقع في المنطقة، وتمدد قوى دولية أخرى لملء الفراغ، ممثلًا بروسيا، ومدفوعًا بنفوذ صيني متصاعد عبر شراكات تجارية واقتصادية ضخمة مع دول المنطقة.

ويربط لبابيدي هذا المشهد بالتحالف الوثيق بين بكين وإسلام آباد، كما وقّعت باكستان مؤخرًا معاهدة دفاع مشترك مع المملكة العربية السعودية، تُرجمت بنشر قوات باكستانية على الأراضي السعودية.

ويحلل لبابيدي هذه الديناميكية الجديدة بالإشارة إلى أن شعور السعودية بغياب الحماية الأمريكية الحقيقية دفعها للاستغاثة بباكستان لبناء منظومة أمان بديلة.

وافقت لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي، في 5 من حزيران الحالي، على حزمة تعديلات مرتبطة بموازنة وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) الخاصة بسوريا، تقدم بها عضو الكونجرس الجمهوري جو ويلسون.

وألزمت اللجنة وزارة الدفاع الأمريكية بإعداد تقرير مفصل يرفع إلى لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب قبل نهاية العام الحالي، يتناول الخطط والجهود الأمريكية الرامية إلى التعاون مع الحكومة السورية للحد من النفوذ الروسي أو العمل على تأمين انسحاب القوات الروسية من قاعدتي "حميميم" الجوية و"طرطوس" البحرية.

ويتضمن التقرير المطلوب تقييمًا لطبيعة الدور الذي تؤديه القواعد الروسية في سوريا، وما إذا كانت تشكل مراكز لوجستية تُستخدم لنقل الأسلحة أو تقديم الدعم للوكلاء الإيرانيين في المنطقة.

كما يطلب التعديل دراسة التهديدات المحتملة التي قد تواجه القوات الأمريكية نتيجة الوجود الروسي في سوريا، بما في ذلك القوات الأمريكية المتمركزة في قاعدة "إنجرليك" داخل الأراضي التركية.

وتشمل البنود كذلك تقييم ما إذا كانت القواعد الروسية تُستخدم لتجنيد أو نقل مقاتلين من سوريا أو من دول إفريقية ودول أخرى للمشاركة في الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا.

ومن المقرر أن يتناول التقرير أيضًا حجم الدعم الذي قدمته القوات الروسية لنظام رئيس النظام المخلوع، بشار الأسد، خلال سنوات الحرب، ودور القواعد العسكرية الروسية في العمليات التي استهدفت مناطق سورية مختلفة.

مدخل قاعدة "حميميم" الروسية في مدينة اللاذقية غربي سوريا تعلوها صورة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين – 29 كانون الأول 2024 (AFP)

دمشق توازن بين القطبين..
بقاء القواعد محكوم بالمصالح

جمعت الحكومة السورية بين القطبين العالمين، روسيا وأمريكا، في علاقاتها الدبلوماسية الخارجية، محاولة بناء توازن بين الدولتين المتنافستين، رغم أنها كانت أقرب إلى واشنطن، بسبب حالة الدعم التي أبدتها إلى حكومة دمشق، لا سيما رفعها للعقوبات وسعيها للتقرب من العواصم الأوروبية.

ولم تقطع دمشق علاقتها مع موسكو، إذ تبادل الطرفان الزيارات، على مستويات مختلفة، وزار الرئيس السوري، أحمد الشرع، روسيا مرتين، رغم الملفات المتشابكة، وطبيعة العلاقة التي كانت قائمة خلال عهد النظام السوري السابق.

أما واشنطن، فلم تخفِ امتعاضها من الوجود الروسي في سوريا، الحليف الجديد لها، مشابهة في ذلك رغبة العواصم الأوروبية، في إبعاد موسكو عن الساحة السورية.

وفي هذا الصدد، يبرز تساؤل حول موقف الحكومة السورية من هذا النقاش الدائر حول الوجود الروسي على أراضيها، وهي التي ما زالت تقول إنها تدرس خياراتها وآلية بقاء القاعدتين الموجودتين في الغرب السوري.

ثلاثة اتجاهات

يرى الباحث السياسي الدكتور نادر الخليل، أن هناك ثلاثة اتجاهات أساسية للتفسيرات والتحليلات والنقاشات الجارية في الأوساط السياسية ومراكز التفكير.

أول هذه الاتجاهات يتمثل بأن واشنطن باتت تعتبر الوجود الروسي في سوريا جزءًا من المنافسة الاستراتيجية مع موسكو، وليس مجرد ملف سوري.

وهو ما يفسر مطالبة لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي بإعداد تقرير حول سبل تقليص النفوذ الروسي أو إنهائه.

وثانيها يرى أن موسكو نفسها تحاول إعادة صياغة وجودها العسكري والتفاوض مع دمشق على أسس جديدة بعد المتغيرات السياسية في سوريا.

أما الاتجاه الثالث فيؤكد أن دمشق أصبحت تمتلك اليوم هامشًا تفاوضيًا أكبر من أي وقت مضى، ولم تعد تتعامل مع الملف من موقع الضعف كما كان في السابق.

دمشق تسعى إلى "صفر مشكلات"

بحسب ما يعتقده الباحث، الخليل، فإن الأقرب للواقع هو أنه لن يكون موقف دمشق في حال تصاعد التوتر بين واشنطن وموسكو قائمًا على الانحياز لأي من الطرفين، بل محاولة تجنيب سوريا أن تتحول مجددًا إلى ساحة صراع بين القوى الكبرى.

وهو ما ينسجم مع النهج الذي تحاول دمشق تثبيته كـ"معادلة ضرورية" مختلفة تستند إلى مبدأ "صفر مشكلات" واستعادة بناء الدولة بتغليب المصالح الوطنية على الانخراط في محاور الصراع.

الخبير في الشأن الروسي الدكتور نصر اليوسف، قال إن أمريكا وأوروبا ليستا مسرورتين بوجود قاعدتين روسيتين في دولة تريد واشنطن والعواصم الأوروبية إقامة علاقات جيدة فيها، مثل سوريا، خاصة مع تبني أمريكا للقيادة الجديدة في سوريا، ورفع العقوبات عنها.

لكنه في المقابل يستبعد حدوث أي توتر عسكري بين واشنطن وموسكو، بسبب قواعد الأخيرة في سوريا.

ما أثر تجاهل المطالب الأمريكية والغربية

لا تنظر دمشق إلى ملف القواعد الروسية من زاوية إرضاء واشنطن أو الحفاظ على العلاقة مع موسكو، وإنما من زاوية المصلحة الوطنية السورية، بحسب ما يراه الباحث السياسي الدكتور نادر الخليل، كما يبدو أن الحكومة السورية الحالية تحاول الانتقال إلى سياسة مختلفة تقوم على تنويع العلاقات الخارجية وعدم الارتهان لأي محور.

ويرجح الخليل أن يستمر سعي المسؤولين في سوريا إلى الحفاظ على علاقات متوازنة بين كل الأطراف، مع إدراكهم أن الدخول في مواجهة مباشرة مع روسيا سيجعل تكلفة سياسية وأمنية.

كما أن تجاهل المطالب الأمريكية والأوروبية بالكامل قد ينعكس على فرص الانفتاح الاقتصادي والسياسي التي تحتاج إليها البلاد في مرحلة إعادة البناء من جهة أخرى.

> يبدو واضحًا حتى الآن عدم سعي دمشق لإنهاء الوجود الروسي لمجرد وجود رغبة أمريكية أو أوروبية بذلك، ولكنها في نفس الوقت لا ترغب ببقائه كما كان سابقًا.
>
> د. نادر الخليل
> باحث سياسي

وتكمن المصلحة السورية في امتلاك حرية القرار واستثمارها لهذا الملف كـ"ورقة تفاوض" مع مختلف الأطراف، بما يخدم قضاياها ذات "الأولوية القصوى" في إعادة الإعمار ورفع العقوبات واستعادة الاستقرار، مع إمكانية ألا تصبح سوريا جزءًا من سياسة ومحور الاحتواء الأمريكية لروسيا، أو أن تكون منصة للمنافسة الروسية مع الغرب.

ما مستقبل القواعد الروسية؟

يتوقع الخبير في الشؤون الروسية، زمنيًا ووظيفيًا، وبعيدًا عن تأثيرات وترتيبات فرضتها ظروف الحرب.

وهنا، يمكن لدمشق أن تعمل على مراجعة الاتفاقيات مع موسكو، وتقليص بعض مشيرًا إلى أن التوجه العام لدى الحكومة السورية أصبح يتجه نحو الحياد.

وقال إنه عندما أنشئت هاتان القاعدتان، كانت استخداماتها عسكرية، حيث يمكن أن تكونا في الخاصرة الرخوة للاتحاد الأوروبي.

أما الآن، وبعد التغيير الذي حصل في سوريا، أصبح استخدامهما، كما سبق وأن أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ووزير خارجيته، سيرجي لافروف، لأغراض إنسانية، مشيرًا إلى وجود استخدامات لنشاطات تجارية.

وأوضح أن لدى روسيا مصالح في إفريقيا، خاصة بعد "طرد" الدول الإفريقية لفرنسا وتوجهها نحو موسكو، إذ يمكن استخدام هذه القواعد لأغراض لوجستية: "موسكو- حميميم- إفريقيا".

وأضاف أن القاعدة في طرطوس ستعود إلى استخداماتها التي كانت عليها قبل سقوط النظام السوري السابق، مدنية/لوجستية، حيث كانت نقطة للتزود بالوقود والإصلاح والمواد الغذائية وغيرها.

الأولوية للسيادة

الباحث السياسي الدكتور نادر الخليل قال لعنب بلدي، إن مستقبل القواعد الروسية لن يُحسم وفقًا لقرار أمريكي أو بحسب رغبة روسية.

ويرى أن الملف مرتبط بمدى ما تملك دمشق من إمكانية فرض "مقاربة جديدة" تُخضع مصير أي وجود عسكري أجنبي لأولوياتها الوطنية وبما يحقق سيادة الدولة.

وسيشكل نجاح القيادة السورية في إدارة هذا التوازن مكسبًا بتحويل هذا الملف من مصدر للضغوط الخارجية إلى "ورقة قوة تفاوضية" وبما يحقق المصالح الوطنية، بعيدًا عن سياسة المحاور والاستقطاب الدولي.

ودعا الخليل إلى ربط وجود أي قواعد عسكرية أجنبية بمصلحة وسيادة سوريا، وأن يكون وفق اتفاقات واضحة ومحددة زمنيًا ووظيفيًا، وبعيدًا عن تأثيرات وترتيبات فرضتها ظروف الحرب.

وهنا، يمكن لدمشق أن تعمل على مراجعة الاتفاقيات مع موسكو، وتقليص بعض أشكال وجودها العسكري أو إعادة هيكلته وانتشاره، دون أن يعني ذلك بالضرورة إنهاءه بصورة فورية، بحسب الخليل.

وقال الخليل، إن هذا ما يمهد له لإظهار موسكو استعدادها لمناقشة إعادة هيكلة وجودها العسكري.

الجولان مقابل القواعد الروسية.. معادلة دمشق الصعبة

يرى رئيس مكتب سوريا في "المجلس السوري الأمريكي" الدكتور زكي لبابيدي، أن مسألة تفكيك القواعد الروسية في سوريا معقدة ولا يمكن تحقيقها مجانًا، مشددًا على أن تلبية الرغبة الأمريكية في إزالة هذا الوجود العسكري تقتضي شروطًا واضحة.

تبدأ هذه الشروط بقدرة الإدارة الأمريكية على تقديم ضمانات حقيقية للحكومة السورية تؤكد التزامها وقدرتها الفعلية على كبح جماح نتنياهو والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ومنعها من استهداف الأراضي والمواطنين السوريين.

في هذا السياق، لفت لبابيدي إلى أن مقاربة دمشق للملف الروسي محكومة بحسابات أدق، فرغم النظرة السلبية السائدة شعبيًا وتاريخيًا لدى السوريين تجاه الدور الروسي وتصرفات موسكو العسكرية، فإن الحكومة الحالية تنظر إلى القواعد الروسية كأداة ضرورية لإحداث "توازن في العلاقات الدولية"، وتحديدًا لتحييد الخطر الإسرائيلي.

وأشار لبابيدي إلى أن التطورات الراهنة تشهد حديثًا مستمرًا عن نشر قوات روسية على الحدود الجنوبية لسوريا للحد من الاختراقات والمناوشات الإسرائيلية.

وإدراكًا من دمشق بأن واشنطن لا تملك الإرادة أو القدرة على إجبار إسرائيل على الانسحاب، فإن تعزيز العلاقات مع موسكو يمنح الجانب الروسي ورقة ضغط قوية لفرملة العمليات الإسرائيلية في الجنوب السوري.

وبحسب تحليله الخاص، يعتبر لبابيدي أن الحقيقة السياسية الثابتة، هي أن "تحرير الجولان" هو الشرط الوحيد الذي يمكن بموجبه للحكومة السورية أن تقبل رسميًا بإزالة القواعد الجوية والبحرية الروسية من أراضيها.

ويمثل هذا الطرح، وفق رؤيته، "أثمن ورقة رابحة" تمتلكها دمشق في مفاوضاتها غير المباشرة مع واشنطن، إذ تضع الإدارة الأمريكية أمام اختبار حقيقي لمدى جديتها في إحلال السلام الشامل في سوريا وفي المنطقة.

> إن غياب المقابل التاريخي المتمثل في إعادة الجولان، والضمانات المطلقة المرتبطة به، سيجعل إخراج القواعد الروسية من سوريا أمرًا بالغ التعقيد بل ومستحيلًا في ظل موازين القوى الراهنة، الكرة الآن بالكامل في الملعب الأمريكي لقياس مدى استعداد واشنطن لدفع هذا الثمن مقابل إزاحة موسكو عن شرق المتوسط.
>
> زكي لبابيدي
> رئيس مكتب سوريا في "المجلس السوري الأمريكي"

أجرت عنب بلدي استطلاعًا على موقعها، لمعرفة رأي المتابعين حول شكل المواجهة المقبلة بين واشنطن وموسكو في سوريا، مع عودة التحركات الروسية على الساحل السوري، وتلويح أمريكي بالتدخل لكبح النفوذ الروسي.

ومن بين 1178 شاركوا في التصويت، يرى 477 شخصًا أنه لن تكون هناك مواجهة جدية، في حين يميل 342 شخصًا إلى سباق نفوذ بالاتفاقيات مع الحكومة السورية، بينما يذهب 235 شخصًا إلى تصعيد بالعقوبات والضغط السياسي، أما النسبة المتبقية (124 شخصًا) فتعتقد بأن الأمور ستؤول إلى تحركات عسكرية محدودة دون مواجهة مباشرة.

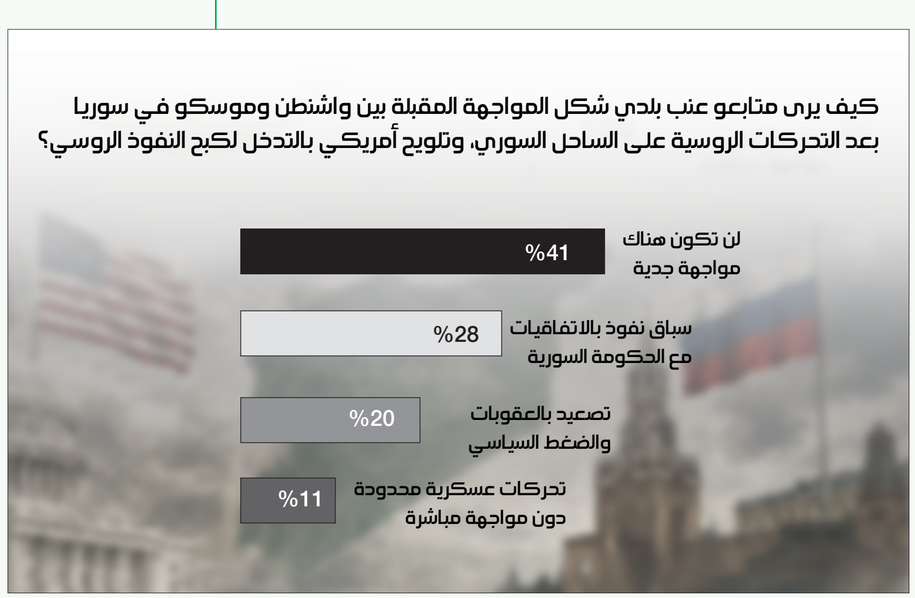

نريد واقعًا جديدًا وليس علامة تجارية جديدة

أحمد عسيلي

شهد الأسبوع الماضي استقبال الرئيس السوري، أحمد الشرع، رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس في قصر "الشعب"، قبل أن يعلن ساويرس لاحقًا في تسجيل مصور من المسجد "الأموي" رغبته بالاستثمار في سوريا.

لم يكن اللقاء مجرد استقبال لرجل أعمال عادي، بل لشخصية مهمة جدًا تلعب دورًا كبيرًا في الإعلام والثقافة أيضًا، فهو مؤسس مهرجان "الجونة" السينمائي، ويرتبط اسمه بجائزة "ساويرس" الثقافية، إحدى أبرز الجوائز الأدبية

في مصر، كما جاء هذا اللقاء بعد أسابيع من استقبال رجل الأعمال المصري حسن علام، أحد أبرز الأسماء في قطاع الإنشاءات والبنية التحتية، وسبقته لقاءات مع وفود من رجال الأعمال المصريين الآخرين لبحث فرص الاستثمار، وفي الوقت نفسه، حافظت دمشق على خطاب دبلوماسي هادئ تجاه القاهرة، حتى بعد منح المنتخب السوري لألعاب القوى من المشاركة في البطولة العربية، في موقف عكس رغبة واضحة في عدم تحويل الخلافات إلى صراع مفتوح.

ولا تبدو هذه الوقائع منفصلة عن بعضها، فقبل أيام أيضًا، قال الشرع في مقابلة مع الإعلامي اللبناني طوني خليفة، إن سوريا تريد مع لبنان "خطًا اقتصاديًا لا خطًا عسكريًا"، في تصريح لافت لدولة ارتبطت علاقتها بلبنان لعقود طويلة بالملفات الأمنية والعسكرية، وإذا أضفنا إلى ذلك الاهتمام المتزايد بالسياحة، واستقبال المؤثرين وصناع المحتوى، وزيارة الشرع إلى طرطوس لافتتاح مهرجانها السياحي، ثم زيارته إلى جزيرة "أرواد"، فإننا نكاد نكون أمام خيط واحد يجمع كل هذه الأحداث: محاولة تقديم سوريا بوصفها بلدًا للاستثمار والسياحة والتجارة، لا بوصفها ساحة حرب دائمة.

الأمر هنا إذًا لا يتعلق بالاقتصاد وحده، بل بالهوية، فالمجتمعات، مثل الأفراد، لا تعيش على الوقائع فقط، بل على الصور التي تحملها عن نفسها، وخلال أكثر من 15 عامًا، ارتبط اسم سوريا في المخيال العربي والعالمي بالحرب والدمار واللجوء والمخيمات والمساعدات الإنسانية، ولم يعد السوري يُقدَّم بوصفه صاحب مشروع أو شريكًا اقتصاديًا، بل بوصفه ضحية أزمة مستمرة، واليوم، يبدو أن هناك محاولة لبناء صورة مختلفة: مستثمر يزور دمشق، مهرجان سياحي في طرطوس، خطوط بحرية تربط اللاذقية بمرسين، حديث عن التجارة وعن إعادة الإعمار وعن اقتصاد إقليمي جديد.

في علم النفس، لا تتغير هوية الإنسان بمجرد أن يقرر أن يعرّف نفسه بطريقة مختلفة، بل عندما تتكرر خبرات جديدة تؤكد هذا التعريف، وربما ينطبق الأمر نفسه على الدول، فلقاءات رجال الأعمال، والرسائل الموجهة إلى المستثمرين، والتركيز على السياحة، ليست مجرد إجراءات اقتصادية، بل محاولة لإنتاج خيال جماعي جديد، يرى فيه السوري نفسه خارج صورة الحرب التي لازمته سنوات طويلة.

لكن هنا يبرز سؤال آخر، وربما هو الأهم: هل نحن أمام بناء هوية جديدة، أم أمام بناء علامة تجارية جديدة لسوريا؟

للصراحة، هناك فرق كبير بين الأمرين، فالعلامة التجارية (Brand) هي الصورة التي تريد أن يراك الآخرون من خلالها، أما الهوية فهي الطريقة التي يعيش بها الناس حياتهم اليومية، يمكن لأي دولة أن تنتج حملة إعلامية ناجحة، وأن تستقطب مؤثرين، وأن تنظم مهرجانات، وأن تعرض شواطئها ومدنها التاريخية للعالم، وهذا ليس أمرًا سلبيًا، لكن الهوية لا تُبنى بالصور وحدها، بل بالخبرة اليومية للمواطن.

"البراند" يجعل الآخرين يرغبون في زيارة بلدك أو الاستثمار فيه، أما الهوية فتجعل أبناء البلد أنفسهم يرغبون في البقاء فيه، "البراند" يستطيع أن يجذب رأس المال، لكن الهوية هي التي تجعل الطبيب والمهندس والطالب يقررون أن مستقبلهم في هذا البلد لا خارجه، وإذا بقيت الظروف الاقتصادية الصعبة، وضعف الدخل، وغياب فرص العمل، هي الخبرة اليومية لأغلبية السوريين، فإن الصورة الجديدة ستبقى معرضة لأن تتحول إلى واجهة جميلة تخفي واقعًا مختلفًا، ربما هنا أتذكر تجربة جزر المالديف، التي نجحت السلطات فيها بتحويلها إلى "براند" يرتبط بالفخامة والسياحة الراقية، لكن واقع أبنائها مختلف تمامًا، و قد زرت هذا البلد في 2016، وتحدثت مع الناس هناك، ورأيت بيوتهم ومستوى البؤس الذي يعيشون فيه، لدرجة أن الجميع كان يحسد سوريا على الحرب الدائرة فيها، لأن أوروبا وقتها كانت تقبل لجوء جميع السوريين، فمعظم أبناء المالديف كانوا يريدون الهرب من تلك الجنة السياحية.

لهذا، فإن نجاح المشروع لا يقاس بعدد المستثمرين الذين يزورون دمشق، ولا بعدد المؤثرين الذين يصورون الساحل السوري، بل بقدرة السوري نفسه على الشعور بأن حياته بدأت تتغير فعلًا، عندها فقط لن يكون الاستثمار مجرد خبر، بل جزءًا من تجربة يومية، ولن تصبح السياحة مجرد حملة ترويجية، بل انعكاسًا لبلد استعاد استقراره.

ربما تكون محاولة إعادة تقديم سوريا للعالم ضرورة في هذه المرحلة، وربما يكون الانتقال من خطاب الحرب إلى خطاب الاقتصاد تحولًا يستحق الاهتمام، لكن التحدي الحقيقي يبدأ بعد انتهاء المؤتمرات واللقاءات، فالصورة تستطيع أن تفتح الباب، أما الهوية فلا يصنعها إلا الواقع، وبين "البراند" والهوية، تقف المهمة الأصعب التي تنتظر السوريين جميعًا.

قراءة في مذكرة التفاهم الأمريكية- الإيرانية

لمى قنوت

في غضون 48 ساعة من الإعلان عن مذكرة التفاهم بين واشنطن وطهران، خرج طيف واسع ومتشعب من الانتقادات لها، بين رافض للحرب التي شنتها واشنطن وإسرائيل من أساسها، ورافض لما جاء في بنودها الـ14، والجامع بينهما أن الحرب لم تحقق أهدافها المعلنة، وأن إيران خرجت بأوراق لم تكن تملكها قبل الحرب.

ومن بين التصريحات العاصفة ضد المذكرة تلك التي شبهها المحلل في "القناة 12" الإخبارية الإسرائيلية نير دفوري، بأن ما حدث هو "7 أكتوبر الدبلوماسي"، ووصفها توماس فريدمان بلحظة "بيع سياسي"، لم تهدف لحماية الحلفاء أو إعادة تشكيل ميزان القوى، بل هي إنقاذ لحسابات داخلية ضيقة.

وقبل قراءة ما ورد في بنود مذكرة التفاهم، فإن ما يلفت الانتباه هو ما استُبعد منها، والتي كانت أهدافًا معلنة من قبل واشنطن وإسرائيل عند شن الحرب على إيران، كتغيير النظام، وتفكيك شامل للبرنامج النووي، وبرنامج الصواريخ البالستية، لكن استهداف منشآت النفط والناقلات، وتحكم إيران بمضيق هرمز، كسلاح جديد مؤثر، ثم محاصرته أمريكيًا، وتوسيع نطاق الحرب، خلق تداعيات على الاقتصاد العالمي، وبالأخص على امدادات الطاقة، ما غيّر أهداف الحرب، وفقًا لتبعاتها.

وأتت المذكرة، بما فيها من غموض مدروس، كرغبة من الطرفين في إنهاء الحرب، وتحديدًا بالنسبة لترامب، فإنهاؤها مهم قبل انتخابات التجديد النصفي للكونجرس، واحتمال خسارته في الولايات المتأرجحة مثل ميشيغان وبنسلفانيا وجورجيا، وبالتالي من الممكن أن يخسر الحزب الجمهوري مجلس النواب، وربما الشيوخ أيضًا.

شمل البند الأول في المذكرة "الإنهاء الفوري والدائم للعمليات العسكرية على كل الجبهات، بما فيها لبنان"، وتكررت جبهة لبنان في البند ثلاث مرات، وهو اعتراف بحليف إيران، أي "حزب الله"، ومناقش لسياسة واشنطن المعلنة بتقليص نفوذ إيران الإقليمي، ناهيك بأن الاتفاق منحها الإمساك بجزء من الملف اللبناني، وبالفعل خُصصت الجولة الأولى من مفاوضات جنيف بين واشنطن وإيران للبحث في الجبهة اللبنانية، في الوقت الذي شجعت ورعت فيه واشنطن الحكومة اللبنانية مفاوضاتها مع إسرائيل.

ألزم البند الثاني الطرفين باحترام سيادة بعضهما، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية، وهذا البند وأد فكرة "تغيير النظام" في إيران، الذي كان واحدًا من أهداف الحرب عليها، وهو يجسد فجوة بين الأهداف والنتائج.

منح البند الثالث الطرفين 60 يومًا للتفاوض على اتفاق نهائي قابل للتمديد بالتراضي، وهو ترتيب يؤجل جميع القضايا الرئيسة، كملف إيران النووي، التي سُوقت لها الحرب، بينما حصلت إيران على فوائد اقتصادية قبل تلك القضايا.

التزمت واشنطن في البند الرابع برفع الحصار البحري عن إيران فور توقيع الاتفاق، مع عودة الملاحة لمستويات متناسبة مع ما كانت عليه قبل الحرب، وتعهدت واشنطن أيضًا بسحب قواتها في غضون 30 يومًا من الاتفاق النهائي، ما يعني أن القوات الأمريكية ستبقى خلال الـ60 يومًا أو أكثر في حال التمديد، وعليه فهي ورقة ضغط بيد واشنطن، وقد تكون مصدر احتكاك يعرقل الاتفاق.

يتناول البند الخامس أن تبذل إيران "قصارى جهدها لتوفير المرور الآمن للسفن التجارية مجانًا، ولمدة 60 يومًا فقط"، وإزالة العوائق التقنية والعسكرية، وإجراء إيران محادثات مع سلطنة عمان، بالتنسيق مع الدول المطلة على الخليج، "التحديد الإدارة والخدمات البحرية المستقبلية في مضيق هرمز"، وتكمن الإشكالية في نقطتين، الأولى في اختيار صياغة الجملة بـ"ستبذل أقصى جهدها" بدل "تضمن" أو "تلتزم"، والثانية "بلا رسوم"، ما يعني أن الرسوم ممكنة بعد الـ60 يومًا. وبالفعل تسعى إيران بالتوافق مع عمان، إلى فرض رسوم "خدمات ملاحية" تحت مسمى تكاليف تشغيلية متعلقة بالأمن البحري وحماية البيئة وإدارة الملاحة، بينما رفضت دول الخليج وواشنطن "فرض أي رسوم أو ضرائب أو محاولات لفرض السيطرة على المضيق" في البيان المشترك الصادر عن دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة في 25 من حزيران الحالي.

ويعيد هذا البند تعريف "ورقة هرمز"، التي لن تتنازل عنها إيران، من تصنيف دولي اعتبره تهديدًا غير مشروع للملاحة والاقتصاد إلى "إدارة مشتركة" مع عُمان وجميع دول الخليج، الأمر الذي سيمنحها نفوذًا مستدامًا معترفًا به إقليميًا ودوليًا.

ونص البند السادس على تعهد الولايات المتحدة بالتعاون مع شركائها الإقليميين بوضع خطة لإعادة إعمار إيران، وتنميتها الاقتصادية بقيمة لا تقل عن 300 مليار دولار أمريكي، "وسيتم وضع اللمسات الأخيرة على آلية تنفيذ هذه الخطة كجزء من اتفاق نهائي في غضون 60 يومًا"، مع منح التراخيص والإعفاءات اللازمة. وفي مضمون هذا البند لا تحدد كلمة "لا تقل" عن سقف مالي عما تعهدت به واشنطن، وستموله دول الخليج، أو من سيهتم بالاستثمار داخل إيران، وقد أتى التوضيح الأمريكي عن هوية الجهة التي ستدفع الأموال بعد عاصفة غضب اشتعلت في الولايات المتحدة حول هذا البند.

أما البند السابع فيضمن التزامًا أمريكيًا بإنهاء جميع أنواع العقوبات على إيران، وبضمنها قرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، "وفقًا لجدول زمني متفق عليه كجزء من الاتفاق النهائي"، وهو أوسع بكثير مما جاء في خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) لعام 2015، والتي انسحب منها ترامب في ولايته الأولى.

وبموجب البند العاشر، حصلت إيران بعد توقيع مذكرة التفاهم، وحتى رفع العقوبات، على إعفاءات تسمح لها بتصدير نفطها الخام والمنتجات البترولية ومشتقاتها، وبضمنها جميع الخدمات المرتبطة والمعاملات المصرفية والتأمين والنقل وغيرها.

وفي البند الثامن، جددت إيران التزامها بعدم انتاج أسلحة نووية، وسيتم معالجة مصير المواد المخصبة، واحتياجات إيران النووية في الاتفاق النهائي. وتعهدت إيران في البند التاسع بالمحافظة على الوضع الراهن لبرنامجها النووي، وبالمقابل لن تفرض واشنطن عقوبات جديدة عليها، ولن تعزز قواتها في المنطقة.

كما تعهدت واشنطن في البند الـ11، ووفق التقدم المحرز في المفاوضات نحو الاتفاق النهائي، بالإفراج عن الأموال والأصول المجمدة أو المقيدة الخاصة بإيران، وإتاحتها بالكامل. وبموجب البند الـ12، اتفق الفريقان على إنشاء "آلية للإشراف على التنفيذ الناجح للاتفاق النهائي والالتزام المستقبلي به".

ويلزم البند الـ13 بعد توقيع المذكرة، وبدء تنفيذ أربعة بنود من المذكرة (4 و5 و10 و11)، أي بعد وقف إطلاق النار، ورفع الحصار الأمريكي عن المضيق، والسماح بمرور السفن التجارية فيه، وإعفاءات تمكن إيران من تصدير نفطها، والإفراج عن أموالها وأصولها المجمدة، ببدء الطرفين مفاوضات الاتفاق حول البنود الأخرى، وبهذا الترتيب الجوهري المركز، تكون إيران قد حصلت على فوائد وحوافز اقتصادية آنية، قبل التفاوض على البنود الصعبة كالملف النووي، وآلية التفتيش التي تُركت للاتفاق النهائي، وأخيرًا، أقر البند الـ14 بأن يقوم مجلس الأمن باعتماد الاتفاق النهائي بموجب قرار ملزم.

خبراء يحذرون من مخاطر "دولرة" الأسعار ورفعها

مشاريع العقارات الفاخرة تثير الجدل في سوريا

عنب بلدي – وسيم العدوي

في ظل توسع السياسات الحكومية باتجاه دعم المشاريع العقارية الـ"VIP" كأحد محركات الاستثمار وإعادة الإعمار، يتزايد الجدل عبر وسائل الإعلام والمواقع الإخبارية وصفحات التواصل الاجتماعي بين الخبراء بشكل واسع، حول مدى قدرة هذا التوجه على تحقيق تنمية متوازنة، مقارنة بتأثيراته المحتملة، وربما "الكارثية" على أسعار العقارات والإيجارات وهيكل السوق السكني.

تتناول هذه المادة من عنب بلدي قراءة تحليلية لآراء ثلاثة خبراء اقتصاديين ومصرفيين، حول التحولات والمخاطر التي قد تفرضها سياسة الحكومة السورية المستندة إلى جذب رؤوس الأموال للتكتلات المالية العالمية إلى السوق العقارية السورية.

حجم السوق
بين أربعة وستة مليارات دولار

يرى الأكاديمي والخبير الاقتصادي المصرفي الدكتور محمود عبد الكريم، في حديث إلى عنب بلدي، أن السعر المرتفع لأي مشروع عقاري يتم إطلاقه في سوريا يتحول إلى مرجع تسعيري لبقية السوق.

وقال عبد الكريم، "عندما يُطرح المتر السكني الفاخر بسعر يفوق متوسط السوق بنسبة تتراوح بين 30 و60%، يبدأ ملاك العقارات المجاورة برفع أسعارهم تدريجيًا حتى دون أي تحسن فعلي في جودة العقارات".

ولم تعد الإيجارات في سوريا اليوم مسعّرة بالليرة على كامل الجغرافيا، بل بالدولار، وحين يدخل مشروع مثل "يعفور 963" الذي تبدأ أسعار وحداته من 300 ألف دولار، فإنه يضع مرجعية دولارية مرتفعة جدًا لكل ما حوله، فترتفع الإيجارات المجاورة، لأن المالك صار يقيس عائده المتوقع على أساس قيمة رأسمالية جديدة بالدولار.

ويقدّر حجم السوق العقارية الفاخرة (لأصحاب الثروات ورجال الأعمال) بما بين أربعة وستة مليارات دولار، وهو ما يعني تجميد جزء كبير من السيولة في أصول غير إنتاجية.

وأكد عبد الكريم أن الوجه الآخر لهذه التحولات يتمثل في "الإحلال الطبقي"، حيث يؤدي ارتفاع الإيجارات والأسعار إلى خروج أو تهجير تدريجي للأسر متوسطة ومحدودة الدخل من المناطق التي تشهد مشاريع لأصحاب الثروات، بدلًا من توجيه رؤوس الأموال إلى المشاريع الإنتاجية، وتحسين المداخيل للأسر.

مقارنة للإيجارات والمبيع
في دمشق وريفها

بحسب ما رصدته عنب بلدي، فإن تأثير مشاريع الـ"VIP" يمتد مباشرة إلى الإيجارات، خاصة مع هيمنة التسعير بالدولار وغياب أي تنظيم حكومي فعلي للسوق.

وبالمقارنة بين منطقتين إحداهما من أغلى المناطق في دمشق، وأخرى في ريف دمشق، تم تسجيل مستويات الإيجارات الحالية:

الشقق الفاخرة "سوبر ديلوكس" (المالكي وكفرسوسة- من 100 إلى 200 متر مربع): من 1300 إلى 2000 دولار شهريًا.

الشقق المتوسطة: الإيجار يتراوح بين 350 و600 دولار.

وبالنسبة إلى المبيع، فإن شقة في المهاجرين (الأقل مرتبة سعرية من المالكي)، بمساحة 90 مترًا مربعًا، تُعرض للبيع بنحو 85 ألف دولار، أي ما يقارب 944 دولارًا للمتر المربع.

المناطق على أطراف العاصمة: إيجار الشقة يتراوح بين 250 و350 دولارًا.

المشاريع الفاخرة: في يعفور (مشروع 963)، يبدأ سعر الشقة من 300 ألف دولار لمساحة بين 120 و150 مترًا، أي أن سعر المتر يتراوح بين 2000 و2500 دولار، وهو ما يعادل ضعف إلى ثلاثة أضعاف سعر المتر في المهاجرين، رغم أن يعفور تقع على بعد نحو 13 كيلومترًا فقط من مركز دمشق.

وخلص عبد الكريم إلى أن هذه الفجوة تعيد رسم خريطة التسعير في دمشق وريفها، وقد أسهمت في رفع الإيجارات بنحو 25% مؤخرًا، دون أن يحدّ منها أي تحسن في الدخول التي تبقى مقوّمة بالليرة مقابل إيجارات مقوّمة بالدولار.

وتساءل الخبير، "كيف يمكن لمدينة أن تشهد طفرة في الأبراج الفاخرة، بالتوازي مع أزمة متفاقمة في السكن الميسور".

وقدم عبد الكريم مقارنة بين الدخول وأسعار العقارات:

الحد الأدنى للأجور: نحو 12560 ليرة جديدة (≈100 دولار).

متوسط الرواتب: 100–80 دولار.

متوسط سنوي تقريبي: 1080 دولارًا.

وبناء عليه، فإن شراء شقة بسعر 300 ألف دولار يتطلب ادخار كامل الراتب لمدة تقارب 278 عامًا.

ما الحل؟

يرى الخبير الاقتصادي والمصرفي عبد الكريم، أن الحل لا يكمن في منع المشاريع الفاخرة، بل في تنظيمها عبر أدوات واضحة:

1. الإسكان الميسر الإلزامي:
نسبة عالية بين 10 و30% من الوحدات.

مثال: فرض 20% على مشروع "يعفور 963" يعني نحو 256 وحدة ميسرة.

2. الضرائب التنظيمية:
ضريبة على العقارات الخالية.

ضريبة على الأرباح الرأسمالية قصيرة الأجل.

ضرائب تصاعدية على العقارات مرتفعة القيمة.

3. حماية المستأجر:
سقوف للزيادة في الإيجار السنوي.

تنظيم الإيجارات بالدولار مقابل دخول بالليرة.

منع الطرد التعسفي.

وأكد أن المشكلة ليست تشريعية فقط، بل تنفيذية مرتبطة بقدرة الجهاز الإداري والرقابي.

تبنّ حكومي لسياسة السوق المفتوح

قال الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور الأكاديمي ياسر المشعل لعنب بلدي، إن إجراء دراسات حول نسبة السوريين القادرين على التملك في المشاريع العقارية الجديدة يعد ضرورة تخطيطية لتوجيه الاستثمار بما يخدم المصلحة الوطنية، إلا أن المؤشرات الحالية توحي بأن الحكومة تتبنى سياسة السوق المفتوح بهدف جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال.

ويقدّر البنك الدولي احتياجات إعادة إعمار قطاع الإسكان في سوريا بنحو 75 مليار دولار، مع وجود مئات الآلاف من الوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة.

وبهذا الشأن، أشار المشعل إلى أن الاستثمارات تتجه نحو المجمعات الفاخرة بدلًا من الإسكان الاقتصادي أو مشاريع الترميم الحضري، سعيًا وراء الربحية السريعة واستهداف الشريحة القادرة على الدفع بالدولار.

لكنه يرى أن المشاريع العقارية الكبرى في مناطق مثل قدسيا والبجاع ويعفور، ستؤدي إلى موجة من "التحسين الحضري" (Gentrification)، بما ينعكس على السوق العقارية عبر ثلاثة آثار رئيسة:

• ارتفاع كبير في أسعار الأراضي والعقارات المجاورة نتيجة توقعات تحسن الخدمات والبنية التحتية.

• زيادة الضرائب والرسوم العقارية بسبب ارتفاع التقييمات المالية للمناطق المستهدفة.

• التهجير الاقتصادي للسكان المحليين نتيجة ارتفاع الإيجارات وتكاليف المعيشة، ما يدفع أصحاب الدخل المحدود إلى بيع عقاراتهم أو الانتقال إلى مناطق أقل تكلفة.

الإسكان الميسر.. فرصة مهدورة

يتفق المشعل مع عبد الكريم في الحل المتمثل بقيام العديد من الدول بفرض ما يُعرف بـ"النسبة الإلزامية للإسكان الميسر" (Inclusionary Zoning)، بحيث يُلزم المطور العقاري بتخصيص ما بين 15 و20% من الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود مقابل حوافز تنظيمية وضريبية، وعدم وجود هذا الشرط في المشاريع السورية يدل على غياب رؤية متكاملة لمعالجة أزمة السكن لدى الحكومة.

ولكن استفادة المواطن السوري العادي من "مشاريع الثروات" تكاد تكون محدودة للغاية، وقد تكون سلبية في بعض الحالات، حيث يحصر الخبير السوري المنافع المحتملة في جانبين رئيسين:

– فرص العمل المؤقتة في قطاع البناء والتشييد خلال مرحلة تنفيذ المشاريع.

– فرص العمل الخدمية بعد الافتتاح، مثل الحراسة والنظافة والخدمات والمطاعم والمتاجر.

إلا أن هذه الوظائف تُدفع أجورها بالعملة المحلية، وغالبًا ما تكون متدنية مقارنة بتكاليف المعيشة المرتفعة في تلك المناطق، ما يعني أن المواطن العادي سيبقى في موقع مقدم الخدمة داخل هذه المجمعات، لا في موقع المستفيد أو المستهلك منها.

خبير: سوريا تنزلق إلى اقتصاد عقاري وليس إنتاجيًا

يرى الخبير الاقتصادي الأكاديمي الدكتور محمد تيسير فقيه، في حديث إلى عنب بلدي، أن الخطر لا يكمن في القطاع العقاري نفسه، بل في تحوله إلى المحرك الرئيس للاقتصاد، إذ إن المشاريع الفاخرة تخلق نموًا في أسعار الأراضي والعقارات والخدمات، لكنها لا تؤسس بالضرورة لنمو إنتاجي مستدام ما لم ترتبط بقطاعات داعمة.

وفي هذا السياق، يرى الحل في:

• إطلاق حوافز أكبر للصناعة والزراعة.

• ربط المشاريع العقارية الكبرى بنسب إلزامية للإسكان الميسر.

• إلزام المستثمرين بالمساهمة في البنية التحتية المحلية.

• تعزيز سلاسل التوريد المحلية وصناعة مواد البناء.

• توجيه جزء من التمويل نحو الأنشطة الإنتاجية.

وخلص الخبير إلى أن سوريا مهددة بالانزلاق نحو اقتصاد عقاري- خدمي إذا لم تترافق الطفرة العقارية مع سياسات داعمة للإنتاج والإسكان الميسر أما إذا استُخدمت هذه الاستثمارات كرافعة لإعادة الإعمار الإنتاجي، فقد تصبح العقارات جزءًا من الحل لا العنوان الوحيد للاقتصاد.

خطر اقتصاد "الجزر المعزولة"

اعتبر فقيه أن استمرار بناء المشاريع الكبرى لخدمة الشرائح الأكثر ثراء، دون ارتباطها بسياسات إسكان وتنمية شاملة، يهدد الاقتصاد السوري الذي يعاني أساسًا من:

• انكماش اقتصادي حاد.

• تفاوتات اجتماعية واسعة.

• تراجع مستمر في القدرة الشرائية.

• حاجة ملحة لإعادة بناء الزراعة والصناعة والبنية التحتية.

وحذر من نشوء ما يُعرف بـ"اقتصاد الجزر المعزولة"، أي مناطق الرخاء المحدودة حول المشاريع المغلقة والفاخرة، مقابل بقاء أجزاء واسعة من الاقتصاد خارج دائرة الاستثمار والتنمية.

ويتضح أن إدارة إعادة إعمار سوريا بمنطق الربحية السريعة قد تحوّل العقار إلى أداة لتراكم الثروة لدى فئة محدودة، فيما تبقى الأغلبية خارج دائرة الاستفادة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوات في الدخل والملكية، وإضعاف الأثر التنموي الحقيقي للاستثمارات العقارية على المدى الطويل.

حفل إطلاق مشروع "يعفور 963" بحضور وزراء ومحافظين بسعر 300 ألف دولار للوحدة السكنية – 17 حزيران 2026 (سانا)

ظروف ودوافع مختلفة

سوريون يروون قصصهم عن العودة إلى البلاد

عنب بلدي – آلاء شعبو

عندما حمل عزام السعيد (29 عامًا) ابنته الصغيرة وعاد إلى سوريا بعد 13 عامًا من الاستقرار في النمسا، كان يدرك أن مستوى الخدمات وفرص العمل والاستقرار اليومي لن يكون كما اعتاد في أوروبا، ومع ذلك، اختار العودة.

غادر عزام سوريا وهو في الـ17 من عمره لأسباب أمنية، واستقر لاحقًا في النمسا حيث حصل على الجنسية، وتزوج ورُزق بطفلة، وخلال سنوات إقامته في الخارج، زار سوريا أكثر من مرة، قبل أن يتخذ قراره بالعودة والاستقرار النهائي.

ورغم إدراكه الفارق الكبير بين الحياة في البلدين، أكد أن قراره لم يكن اقتصاديًا بقدر ما كان مرتبطًا باعتبارات عائلية وشخصية.

"رغبتي الأساسية كانت أن تنشأ ابنتي في بيئة عربية قريبة من العائلة واللغة والثقافة"، قال عزام لعنب بلدي.

وأضاف أنه رغم صعوبة الظروف الاقتصادية في سوريا، يشعر بقدرته على البدء من جديد من خلال مشروع متوسط يوفر له ولعائلته مصدر دخل واستقرارًا معقولًا.

نحو 1.6 مليون
عادوا حتى نهاية 2025

قصة عزام ليست استثناء، لكنها ليست القاعدة أيضًا، فمنذ سقوط النظام السوري في كانون الأول 2024، عاد نحو 1.6 مليون سوري إلى بلادهم حتى نهاية عام 2025، وفق بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أن ملايين السوريين الآخرين ما زالوا يعيشون خارج البلاد، بين من يؤجل العودة ومن استقر نهائيًا في بلدان اللجوء أو الهجرة.

وتكشف هذه الأرقام أن السوريين لا يتخذون قرارًا واحدًا، بل مسارات مختلفة تتبدل وفق الظروف العائلية والاقتصادية، ومدى الاندماج في المجتمعات الجديدة، إضافة إلى تقييم كل فرد للواقع داخل سوريا.

الرغبة موجودة..
لكن الشروط غائبة

في السويد، يعيش حسين بلايا (37 عامًا) منذ 12 عامًا، وعلى عكس عزام، لم يحسم قراره بعد، رغم أنه لا يستبعد العودة مستقبلًا، وقد زار سوريا لمدة عشرة أيام برفقة أطفاله، وكانت تجربة إيجابية بالنسبة لهم، إذ شعروا بارتباط قوي بالمكان وبالأجواء العائلية، لكنه قال إن الهاجس الأكبر بقي مرتبطًا بغياب فرص العمل والاستقرار المهني.

العودة بالنسبة إلى حسين ليست مسألة رغبة فقط، بل هي مرتبطة بوجود فرص عمل مستقرة وتحسن في الخدمات الأساسية، وفق ما قاله لعنب بلدي.

وأضاف أن جزءًا من تفكيره يرتبط أيضًا بأطفاله، ورغبته في أن ينشؤوا ضمن بيئة عربية وثقافية قريبة من جذورهم، لكنه في الوقت نفسه يدرك أن أوروبا توفر لهم فرصًا تعليمية ومهنية يصعب تجاهلها.

وأشار إلى أن النقاشات المتزايدة حول الهجرة والاندماج، وصعود خطاب اليمين المتطرف في أوروبا، أعادت طرح فكرة العودة لدى كثير من السوريين، إلا أن ذلك لا يعني أن القرار أصبح وشيكًا.

وبحسب حسين، فإن تجربة العودة ليست واحدة داخل العائلة نفسها، فبينما لا يزال مترددًا في اتخاذ الخطوة، عاد شقيقه إلى سوريا وافتتح محلًا صغيرًا هناك، مستفيدًا من كونه عازبًا وعدم ارتباطه بمسؤوليات عائلية كبيرة.

وقال إن هذا العامل كان من بين الأسباب التي سهّلت عليه اتخاذ قرار العودة والبدء من جديد، على عكس وضعه الحالي الذي يفرض عليه حسابات أكثر تعقيدًا تتعلق بالأطفال والاستقرار والتعليم.

بالنسبة إلى حسين، تبقى العودة مشروعًا مؤجلًا أكثر منها خطة قريبة التنفيذ، بانتظار تغيرات حقيقية داخل سوريا تسمح ببناء حياة مستقرة للعائلة.

عاد ثم غادر مجددًا

خالد الدناف (42 عامًا) يمثل نموذجًا مختلفًا، إذ عاش في دبي سبع سنوات، حيث استقر مع زوجته وعمل مترجمًا، قبل أن يقرر العودة إلى سوريا ومحاولة بناء حياته فيها من جديد.

خلال فترة عودته، بدأ خالد رحلة بحث عن بيت في اللاذقية، لكنه اصطدم بواقع أسعار مرتفعة للعقارات مقارنة بمستوى الخدمات والبنية التحتية المتاحة، ما جعل فكرة الاستقرار أكثر تعقيدًا مما توقع.

"الحياة اليومية في سوريا كانت مختلفة تمامًا عما تخيلته بعد سنوات من العيش خارجها"، قال خالد لعنب بلدي.

ومع مرور الوقت، لم تنجح محاولة الاستقرار، فقرر في النهاية العودة مع زوجته إلى دبي، حيث استأنف حياته وعمله هناك.

وأشار إلى أن الحياة في دبي ليست سهلة أيضًا، إذ يفرض ارتفاع تكاليف المعيشة تحديات مستمرة، ما يجعل قرارات مثل الإنجاب خاضعة لحسابات دقيقة.

وبالنسبة إليه، لم يعد السؤال متعلقًا بإمكانية العودة، بل باستقرار حياته الجديدة التي تشكلت بالفعل خارج سوريا.

لماذا تختلف القرارات؟

رغم أن السوريين يتابعون التطورات السياسية والاقتصادية نفسها، فإن قراراتهم تجاه العودة تختلف بشكل واضح.

فبينما تدفع الروابط العائلية والثقافية بعضهم للعودة رغم الصعوبات، يرى آخرون أن غياب الاستقرار يجعل الفكرة غير واقعية، في حين يعتبر فريق ثالث أن سنوات الاغتراب الطويلة أعادت تشكيل حياتهم بالكامل خارج سوريا.

وتشير الباحثة في شؤون الهجرة بمركز "بون الدولي لدراسات النزاعات" شاهين منجوتك، إلى أن طول مدة الإقامة يلعب دورًا حاسمًا في هذا السياق، إذ تكون الرغبة في العودة أقوى في السنوات الأولى، ثم تتراجع تدريجيًا مع الاستقرار وبناء العائلات في الخارج.

بين الحنين والواقع

تكشف قصص السوريين أن قرار العودة يعتمد على التجارب الشخصية، حيث تتداخل فيها العاطفة مع الحسابات المعيشية.

وبينما وجد عزام في العودة بداية جديدة لعائلته، لا يزال حسين يوازن بين الاحتمالات، في حين يرى خالد أن حياته الجديدة استقرت بالفعل خارج سوريا.

ولا تبدو هذه القرارات نهائية أو ثابتة، إذ غالبًا ما تبقى قابلة لإعادة التقييم مع تغيّر الظروف الشخصية أو العامة، فكثير من السوريين في الخارج يعيشون حالة توازن مستمر بين ما تركوه خلفهم وما بنوه في بلدان الإقامة، ما يجعل فكرة العودة أو البقاء أقرب إلى مسار طويل من التفكير المتكرر وليس قرارًا في لحظة واحدة.

كما أن اختلاف التجارب بين الأفراد داخل العائلة الواحدة قد يزيد من تعقيد هذا الخيار، خصوصًا حين تتباين فرص العمل والاستقرار والتعليم، وبين هذا التداخل، يبقى مستقبل العودة مفتوحًا على احتمالات متعددة تتغير بتغير الواقع من حولهم.

بمركز "بون الدولي لدراسات النزاعات" شاهين منجوتك، في حديث سابق لعنب بلدي، أن البنية التحتية وفرص العمل والخدمات الأساسية ما زالت تواجه تحديات كبيرة، وأن قرار العودة لا يُبنى على التحولات السياسية وحدها، بل على القدرة الفعلية على بناء حياة مستقرة بعد العودة.

كما أن كثيرًا من العائدين يعتمدون على مدخرات من الخارج أو تحويلات مالية من أقارب في بلدان الإقامة، وهو ما يجعل الاستقرار طويل الأمد غير مضمون.

معظم العائدين لم يأتوا من أوروبا

تظهر البيانات أن أغلبية العائدين إلى سوريا جاؤوا من دول الجوار، إذ عاد نحو 640 ألف شخص من تركيا، و630 ألفًا من لبنان، وما يقارب 285 ألفًا من الأردن، وهو ما يمثل أكثر من 95% من إجمالي العائدين.

في المقابل، تبقى نسب العودة من الدول الأوروبية محدودة جدًا، رغم النقاشات السياسية والإعلامية الواسعة حول الملف.

ويُفسَّر ذلك بعوامل تتعلق بالقرب الجغرافي وسهولة التنقل، إضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة في دول الجوار، حيث دفعت الأزمات المتراكمة في لبنان وتركيا أعدادًا من السوريين لإعادة التفكير بالعودة.

هل سوريا جاهزة
لاستقبال العائدين؟

رغم ارتفاع أعداد العائدين خلال العامين الماضيين، يشكك خبراء في قدرة سوريا على استيعاب موجات عودة واسعة خلال المرحلة الحالية.

وذكرت الباحثة في شؤون الهجرة

عائلة سورية عائدة من لبنان إلى سوريا عبر منفذ جسر قمار الحدودي – 26 أيار 2026 (الهيئة العامة للمنافذ والجمارك/فيسبوك)

دولار أمريكي ▲ مبيع 13250 شراء 13150 | يورو ▲ مبيع 15030 شراء 14800 | ليرة تركية ▲ مبيع 285 شراء 281

الذهب 21 ▲ 112 $ | الذهب 18 ▲ 96 $ | المازوت = 0.88$ | البنزين = 1.1$ | الغاز = 12.5$ (للجرة) | السكر (كغ) = 0.64$ | الأرز (كغ) = 1.22$

الأخوان ملص: سوريا تحتاج إلى

مسرح يمتلك الجرأة على المواجهة

عنب بلدي – أمير حقوق

منذ بدايات تجربتهما المسرحية، اختار الأخوان محمد وأحمد ملص الذهاب بالمسرح إلى مساحة مختلفة، مساحة لا تعتمد فقط على خشبة العرض التقليدية، بل على علاقة مباشرة بين الفنان والواقع الذي يعيشه، فارتبط اسمهما بمشروع "مسرح الغرفة" الذي أسساه عام 2011، كفكرة تقوم على تقديم المسرح خارج القوالب الإنتاجية المعتادة، وتحويل المكان الخاص إلى فضاء فني مفتوح على الجمهور والأسئلة

جاءت تجربة الأخوين ملص من اهتمام طويل بالمسرح كأداة للتعبير عن الإنسان قبل الحدث، وعن التناقضات التي يعيشها المجتمع قبل أن تكون مجرد انعكاس للسياسة، لذلك ركزت أعمالهما على الشخصيات المهمشة، والصراعات الداخلية، والعلاقة بين الفرد والسلطة والواقع المحيط به.

وفي حوارهما مع عنب بلدي، تحدث الأخوان ملص عن تجربتهما المسرحية ومسار مشروع "مسرح الغرفة"، وتناولا دور الفن في المرحلة السورية الجديدة، وعلاقة المسرح بالذاكرة والهوية، إضافة إلى حرية الفنان، وعلاقته بالسلطة، والتحديات التي تواجه المسرح المستقل في سوريا.

"الغرفة".. تجاوز فكرة العرض التقليدي

منذ انطلاق تجربتهما المسرحية، اختار الأخوان ملص الذهاب نحو شكل مختلف من العمل المسرحي، يقوم على تقليص المسافة بين الفنان والجمهور، والابتعاد عن النموذج التقليدي للإنتاج، فجاء مشروع "مسرح الغرفة" كمساحة فنية تسعى إلى خلق علاقة جديدة مع المسرح، حيث لا يكون العرض مجرد لحظة مشاهدة، بل تجربة قائمة على المشاركة والبحث.

يرى الأخوان ملص أن "مسرح الغرفة" يرتبط بفكرة التمرد على نمط الإنتاج السائد، فالفنان لا ينتظر وجود مؤسسة جاهزة تقدم له المكان والإمكانات، بل يتحمل مسؤولية العمل كاملة، من الإخراج والتمثيل إلى "السينوغرافيا" وتفاصيل الفضاء المسرحي.

وأكدا أن هذا المشروع يمثل محاولة لصناعة منبر حر ومستقل، يسمح للفنان بالتجريب والتعبير بعيدًا عن الشروط التي قد تحد من طبيعة العمل الفني.

كما أشارا إلى أن استمرار هذه التجربة لم يكن ممكنًا دون الجمهور، الذي أصبح جزءًا أساسيًا من نجاحها، رغم اختلاف طبيعة المشاهدة في هذا النوع من المسرح القريب والمباشر.

المسرح في مواجهة الواقع السوري

لا يتعامل الأخوان ملص مع المسرح باعتباره منفصلًا عن التحولات التي يعيشها المجتمع السوري، بل يرونه مساحة لمواجهة الأسئلة التي تتركها الأحداث الكبرى.

ويتجلى ذلك في أعمالهما الأخيرة، كـ"حديقة الحيوان" و"قتال شوارع" و"كل عام وأنتم بخير"، التي تتناول الألم السوري المستمر بعد سقوط النظام السابق.

وهنا أوضح الأخوان أن انتهاء مرحلة سياسية لا يعني انتهاء آثارها، وأن ما يعيشه السوريون يحتاج إلى مواجهة حقيقية عبر العدالة والاعتراف بالضحايا.

وشدد محمد ملص على أن أي نقطة دم تسقط خارج إطار العدالة الانتقالية لا يجب تجاهلها، لأن تجاوز آلام الناس قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمات نفسها، فالمجتمع الذي لا يحاسب على الانتهاكات قد يجد نفسه أمام دائرة جديدة من العنف.

ويرفض الأخوان ملص اختزال وظيفة الفن في تقديم رسائل مباشرة أو مواقف جاهزة، ويعتبران أن قيمة المسرح تكمن في قدرته على طرح الأسئلة.

ومن هذا المنطلق، تحاول أعمالهما تفكيك المجتمع السوري، والبحث في علاقاته وتناقضاته وتحولاته، بدلًا من تقديم قراءة مغلقة لما يحدث.

وكان الأخوان ملص من بين الفنانين السوريين الذين أعلنوا مواقف داعمة للثورة السورية، وانخرطا في التعبير عن أسئلة المرحلة وتحولاتها من خلال المسرح.

> أي نقطة دم تسقط خارج إطار العدالة الانتقالية لا يجب تجاهلها، لأن تجاوز آلام الناس قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمات نفسها، وهذا يفرض أن يكون المسرح مساحة لمواجهة أسئلة التحولات السورية.
>
> الأخوان ملص
> ممثلان ومسرحيان

الهوية السورية.. الفن كشهادة على المرحلة

تشكل الهوية السورية أحد المحاور الأساسية في تجربة الأخوين ملص، خصوصًا في ظل التحولات العميقة التي مر بها المجتمع خلال السنوات الماضية.

ويرى الأخوان ملص أن الفن لا يستطيع تجاهل اللحظة التاريخية التي يعيشها الإنسان، ويستعيدان هنا مقولة سعد الله ونوس، حول أن إدارة الفن ظهره للأحداث الجارية قد تكون شكلًا من أشكال التضليل.

بالنسبة إليهما، العلاقة مع الفن تقوم على محاولة الاقتراب من الواقع والشعور به، لا الاكتفاء بوصفه من الخارج، فالفن يمكن أن يسهم في المصارحة المجتمعية عندما يمتلك حريته ولا يُفرض عليه ما يجب أن يقوله.

الفنان والسلطة.. النقد بوصفه مسؤولية

تعد علاقة الفنان بالسلطة من القضايا التي يوليها الأخوان ملص اهتمامًا كبيرًا، إذ يريان أن العلاقة الطبيعية بين الطرفين لا تقوم على التبعية، بل على وجود مساحة للنقد والمساءلة.

وأكدا أن السلطة التي لا تواجه النقد قد تتحول إلى سلطة مغلقة، وأن الفنان يمتلك دورًا أساسيًا في طرح الأسئلة التي قد تغيب عن الخطاب العام.

كما أوضحا أن النقد لا يعني الخصومة، بل يمكن أن يكون جزءًا من عملية بناء المجتمع عندما يكون هدفه الإصلاح وليس الهدم.

بالمقابل، مساحة الحرية أصبحت أكبر مقارنة بالمرحلة السابقة، لكن ذلك لا يعني اختفاء القيود بشكل كامل، بحسب تعبيرهما، فالمشكلة بالنسبة لهما لا ترتبط فقط بالرقابة المباشرة، بل أيضًا بقدرة المؤسسات الثقافية على دعم الفن المستقل دون فرض شروط عليه.

وتحدثا عن تجربتهما مع عرض "كل عار وأنتم بخير"، موضحين أن العمل واجه إشكالات في السابق، لكنهما تمسكا باستمراره مع الحفاظ على رؤيته الفنية وشروطه وعدم التغيير في النص بحسب ما طُلب منهما.

> نقد السلطة لا يعني الخصومة، بل يمكن أن يكون جزءًا من عملية بناء المجتمع.
>
> الأخوان ملص
> ممثلان ومسرحيان

من التجارب الفردية إلى حركة أوسع

في رؤيتهما للمستقبل، أكد الأخوان ملص أن المسرح السوري يحتاج إلى دعم حقيقي للفنانين الشباب، وإلى بيئة تسمح للمسرحي بالاستمرار والتجريب. وشددا على أهمية وجود مؤسسات مستقلة تدعم الفن، لأن استقلالية المسرح تمنحه القدرة على التعبير والنقد.

وفي النهاية، يرى الأخوان ملص أن التغيير لا يمكن أن تقوم به تجربة واحدة مهما كانت أهميتها، بل يحتاج إلى حركة مسرحية واسعة تضم فرقًا وفنانين يمتلكون الجرأة على البحث والمواجهة.

الأخوان ملص في مشهد من مسرحية "كل عار وأنتم بخير" - 20 تشرين الأول 2025 (الأخوان ملص)

"بيت الياسمين" يواصل التصوير.. باكورة دراما رمضان 2027

يواصل المخرج عمار تميم عمليات تصوير مسلسل "بيت الياسمين"، الذي يعد من أوائل الأعمال التي دخلت مرحلة التنفيذ استعدادًا للعرض في موسم دراما رمضان 2027، في خطوة تعكس توجه شركات الإنتاج السورية نحو التحضير المبكر لضمان التسويق والعرض والمنافسة.

ويراهن صناع العمل على تقديم عمل يجمع بين روح البيئة الشامية التقليدية والمعالجة الدرامية الحديثة، ضمن توليفة تمزج بين البعد الاجتماعي والإنساني والتشويق.

كما يُنظر إليه بوصفه أحد المشاريع المبكرة التي فتحت سباق رمضان 2027، قبل أشهر طويلة من خلول الموسم.

أحداث العمل

ينتمي "بيت الياسمين" إلى أعمال "الفانتازيا" المستوحاة من البيئة الشامية، حيث تدور أحداثه داخل منزل دمشقي يشكل المحور الرئيس للحكاية، وتتقاطع فيه مصاير عدد من الشخصيات التي تحمل أسرارًا وصراعات متشابكة.

وتتناول الأحداث قصص الحب والخيانة والصراع على النفوذ والمكانة الاجتماعية، إلى جانب التحولات النفسية والإنسانية التي تعيشها الشخصيات مع مرور الزمن.

وتعتمد الجبكة على خطوط درامية متعددة تتداخل تدريجيًا لتشكّل قصة واحدة، تجمع بين الرمزية والدراما الاجتماعية، مع التركيز على العلاقات الإنسانية المعقدة وتقلبات المصير داخل مجتمع تحكمه الأعراف والتقاليد.

كما يضيف الطابع "الفانتازي" للعمل مساحة أوسع للخيال الدرامي، بعيدًا عن التناول التقليدي المعتاد في أعمال البيئة الشامية.

نخبة من نجوم الدراما السورية

يتصدر بطولة المسلسل الفنان عبد المنعم عمايري، إلى جانب مجموعة كبيرة من فناني الدراما السورية، بينهم نادين خوري وعبير شمس الدين وأمانة والي ودانا جبر ووائل زيدان والليث مفتي وريم عبد العزيز، مع استمرار انضمام أسماء جديدة خلال مراحل التصوير المختلفة.

كما يشهد العمل مشاركة الفنان الأردني-الفلسطيني عماد فراجين في أولى تجاربه بالدراما السورية، حيث يجسد شخصية "أدهم"، ضمن خط درامي يجمع بين الكوميديا والبعد الإنساني، ما يضيف نكهة مختلفة إلى الأحداث.

العمل من إنتاج "شركة شاميانا"، ومن تأليف قاسم الويس.

ملامح الهوية البصرية

عكست الصور المتداولة من كواليس التصوير ملامح الهوية البصرية التي يراهن عليها صنّاع "بيت الياسمين"، حيث ظهر الفنانون بأزياء شامية تقليدية مستوحاة من مطلع القرن الـ19، بما تحمله من تفاصيل دقيقة تعكس طبيعة الحياة الاجتماعية والعادات السائدة في تلك الفترة.

وقد أسهمت الملابس و"الإكسسوارات" التراثية في رسم ملامح الحقبة الزمنية التي تدور ضمنها أحداث المسلسل، مقدمة للجمهور لمحة أولية عن الأجواء البصرية للعمل الذي يسعى إلى استحضار روح دمشق القديمة، وذلك من خلال الديكورات والأزياء والعناصر الفنية التي تعزز مصداقية الحكاية وتمنحها طابعًا تاريخيًا أصيلًا.

وكان الموسم الرمضاني الماضي شهد تراجعًا ملحوظًا في حضور مسلسلات البيئة الشامية مقارنة بالسنوات الماضية، واقتصرت حينها على ثلاثة مسلسلات (اليتيم والنوفيلاتي وشمس الأصيل).

ويأتي هذا التحول على عكس ما كانت عليه الحال في سنوات سابقة، حين كانت الأعمال الشامية تتصدر المشهد وتحظى بانتشار واسع.

من كواليس تصوير مسلسل "بيت الياسمين" - 12 حزيران 2026 (اللجنة الوطنية للدراما)

استشارية تقدم نصائح لردم الفجوة

ظاهرة صراع الأبناء والآباء.. أين يقع الخلل؟

يشارك الشباب العناصر مع الأجيال السابقة ذات الاحتياجات الوجدانية في حين تكمن الفجوة المكررة بين ثقافة الحوار ومنطق الأحكام المسبقة (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي –شعبان شاميه

شهدت المجتمعات عبر التاريخ اختلافًا طبيعيًا بين الأجيال، إلا أن وتيرة التغيرات التقنية والثقافية الحالية وسّعت هذه الفجوة بشكل غير مسبوق بين الجيل السابق والجيل الحالي، الأمر الذي يفرض ضرورة التمييز بين ما إذا كان المجتمع يعيش اليوم صراعًا حقيقيًا وهيكليًا بين جيلين، أم أن المسألة لا تتعدى كونها اختلافًا تمليه المراحل الزمنية المتعاقبة؟

فبعد أن كانت القيم تنتقل تدريجيًا داخل المحيط الأسري من الآباء إلى الأبناء، أصبح الجيل الحالي يتلقى مؤثرات يومية مباشرة من مختلف أنحاء العالم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

هذا التحول أضعف دور الأسرة التقليدي، ولم تعد هي المصدر الوحيد لتلقي المعرفة وتشكيل منظومة القيم، ما يعيد فتح النقاش حول مدى صلاحية التقاليد واستمراريتها لدى جيل اليوم، وبالمقابل، مدى قدرة الآباء والمجتمع ككل على استيعاب وفهم متطلبات هذا الجيل الجديد عوضًا عن اتهامه بالتمرد.

من الناحية التحليلية، ترى الاستشارية في علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، أن الصراع بين الأجيال لا ينتج عن رفض المبادئ والقيم بحد ذاتها، وإنما يرجع إلى اختلاف تفسير هذه القيم ومعانيها بين الطرفين.

وقالت العرنوس، إن كل جيل ينطلق في تقييمه للمواقف من منظور طبيعة العصر الذي يعيش فيه، ويرى فيه الصواب من وجهة نظره الخاصة، ما يحوّل الخلاف من أزمة مبادئ إلى أزمة في الأدوات والتفسير.

أزمة آليات لا جوهر

في محاولة لتفكيك الدوافع التي تجعل كثيرًا من الشباب يعتبرون معظم العادات والتقاليد موروثًا هامشيًا، تُرجع الاستشارية هذا التحول إلى التباين الجذري بين المنظومة البيئية التي نشأ فيها الجيل الحالي وتلك التي شكّلت وعي الآباء والأجداد.

فالشاب المعاصر يتعامل يوميًا مع فضاء معرفي مفتوح وعابر للحدود، يُتيح له وضع ممارسات مجتمعه المحلي في مقارنة مستمرة ومباشرة مع ثقافات إنسانية متعددة، الأمر الذي حفّز لديه نزعة نقدية تميل إلى تفكيك أسباب وجود هذه العادات وجدواها، بدلًا من الامتثال الأعمى لها.

من منظور علم النفس الاجتماعي، قالت العرنوس، إن الارتباط الإنساني بالقيم يظل مشروطًا بمدى إدراك الفرد لمعانيها العميقة وقدرتها على خدمة مسار حياته المعاصرة. وبناء على ذلك، فإن تقديم التقاليد كقوالب جامدة وأوامر قطعية غير قابلة للنقاش، يدفع الجيل الجديد تلقائيًا نحو الرفض أو التمرد، ما يعني أن معضلة الفجوة الحالية لا تكمن دائمًا في جوهر التقاليد ومبادئها الأصيلة، وإنما في آليات تسويقها وبنيتها الاتصالية وسياق تقديمها للأجيال الجديدة.

تحول فكري يستدعي صياغة جديدة للمفاهيم

أشارت العرنوس إلى أن الجيل السابق يربط مفهوم الاحترام بالطاعة المطلقة، وينظر إلى التعبير عن الرأي المخالف كنوع من تجاوز الحدود وقلة الأدب، في المقابل، ينشأ الجيل الحالي في بيئة تشجع على التعبير عن الذات، ويربط الاحترام بوجود حوار متبادل وما قشة .

ويتسبب هذا التباين في تفسير الموقف الواحد بشكل متناقض، وفق الاستشارية، فالأب يرى في نقاش ابنه تمردًا وخروجًا عن الأصول، بينما يراه الابن ممارسة مشروعة لحقه الطبيعي في التعبير.

وتعتبر العرنوس أن هذا الصدام لا يعني خطأ أحد الطرفين بالكامل، بل يؤكد أن مفهوم الاحترام نفسه قد تغيّر عبر الزمن، مما يفرض حاجة ماسة لإعادة تعريفه وضبطه داخل الأسرة لاستيعاب هذا التحول الفكري.

كما لفتت الاستشارية إلى أن الشباب لا يرفضون المبادئ والتقاليد الأساسية، بل يعترضون على بعض الممارسات المرتبطة بها والتي تحد من استقلاليتهم أو لا تتناسب مع واقعهم الحالي.

وبيّنت العرنوس أن قيم الصدق والأمانة والكرامة والوفاء والتكافل الأسري لا تزال تحظى بتقدير كبير لدى الشباب باعتبارها قيمًا جوهرية في المجتمع السوري.

وأردفت أن الاعتقاد برغبة الشباب في هدم المجتمع أو التخلص من هويته هو تصور خاطئ، مشيرة إلى أن ما يحدث في الواقع هو محاولة لإعادة تفسير بعض المفاهيم بما يتلاءم مع ظروف العصر.

الهوية في مواجهة التغيير

تمسّك الجيل الأكبر بالتقاليد ليس مجرد عناد، بل محاولة لا واعية للحفاظ على شعورهم بالأمان والاستمرارية، بحسب الاستشارية، إذ يشعرون بأن هويتهم مهددة لارتباطها بالقيم التي شكّلت شخصيتهم.

واستشهدت العرنوس بأبحاث علم النفس الاجتماعي التي تؤكد أن الأفراد يصبحون أكثر تشبثًا بالعادات عند الشعور بعدم الاستقرار أو الخوف من التغيرات السريعة، مما يجعل تراجع هذه القيم بمثابة خطر يهدد وجودهم.

بين فرض الطاعة وإلغاء الماضي.. أخطاء متبادلة

أكدت الاستشارية أن أبرز أخطاء الجيل السابق في التعامل مع الشباب تتمثل في استخدام لغة المقارنة واللوم، مثل عبارات "في زماننا كنا أفضل" أو "أنتم جيل لا يتحمل المسؤولية"، مما يولد لدى الشباب شعورًا بالرفض وعدم الاستيعاب.

وأضافت العرنوس أن الخطأ الثاني يكمن في التركيز على فرض الطاعة عوضًا عن بناء القناعة، موضحة أن الأجيال الجديدة لا تستجيب للأوامر المباشرة، بل تحفزها لغة الحوار والتفسير والمشاركة.

كما أن أبرز أخطاء الشباب تكمن في اعتقادهم أن كل قديم بلا قيمة، وفقًا للاستشارية، مما يحرمهم الاستفادة من خبرات متراكمة عبر عقود.

وتابعت العرنوس أن التقدم لا يعني إلغاء الماضي، مثلما لا يتطلب الحفاظ على الهوية رفض التجديد، معتبرة أن النضج الحقيقي يتجسد في القدرة على التمييز بين ما يستحق الاحتفاظ به وما يحتاج إلى تطويره.

آلية لترميم الفجوة الفكرية بين الأجيال

حددت استشارية علم النفس الأسري ثلاث خطوات رئيسة لترميم الفجوة بين الجيلين:

• تتمثل الخطوة الأولى في الانتقال من ثقافة الصراع نحو التكامل، مع التأكيد على حاجة المجتمع إلى حكمة الكبار بالتوازي مع طاقة الشباب دون إقصاء لأي طرف.

• تأتي الخطوة الثانية عبر التفريق بين المبادئ الجوهرية الثابتة كالتكافل والرحمة والمسؤولية الأسرية المستحقة للمحافظة، والممارسات الاجتماعية القابلة للتطوير تماشيًا مع المتغيرات الحياتية دون فقدان الهوية.

• بينما تقضي الخطوة الثالثة بإنشاء مساحات حوار حقيقية داخل الأسرة تضمن للابن إيصال رأيه وللأب تقدير خبرته، مما يسهم في انكماش الفجوة تدريجيًا.

خلصت الاستشارية إلى أن المجتمعات القوية تواكب العصر وتطور أدواتها دون تجميد للزمن أو تخل عن الجذور، مؤكدة أن التاريخ يُثبت تغيّر الأجيالَ في الوسائل لا الاحتياجات الأساسية.

وأوضحت العرنوس أن الشباب الحالي لا يزال يبحث عن الانتماء والحب والاحترام والمعنى، تمامًا كالأجيال السابقة، مشيرة إلى أن الفجوة الحقيقية ليست بين الماضي والحاضر، بل بين من يتمسك بالحوار ومن يتمسك بإطلاق الأحكام المسبقة .

واختتمت الاستشارية برؤية مفادها أن جلوس الطرفين بغرض الاستماع لا الإدانة يكشف دائمًا أن المساحات المشتركة بينهما أكبر بكثير مما يفرقهما.

أطعمة تسرّع الشيخوخة.. ما تتناوله يظهر في شكلك وصحتك

عندما نفكر في الشيخوخة، غالبًا ما نتخيل التجاعيد والشعر الأبيض والتقدم في العمر، لكن ما لا يدركه كثيرون هو أن بعض الأطعمة التي نتناولها قد تسرّع عملية الشيخوخة من الداخل قبل أن تظهر آثارها على الوجه والجسم.

المفاجأة أن هذه الأطعمة ليست بالضرورة غريبة أو نادرة، بل قد تكون موجودة على مائدتنا بشكل شبه يومي.

اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، أوضحت في حديث إلى عنب بلدي أن الشيخوخة المبكرة لا تعني فقط ظهور التجاعيد، بل تشمل أيضًا تراجع صحة الخلايا، وضعف إنتاج "الكولاجين"، وزيادة الالتهابات، وارتفاع خطر الإصابة بالأمراض المزمنة، وهنا يأتي دور الغذاء.

السكريات المضافة.. العدو الصامت للبشرة والخلايا

تعتبر قهوجي أن السكريات المضافة من أكثر العوامل الغذائية ارتباطًا بالشيخوخة المبكرة، فعند تناول كميات كبيرة من الحلويات والمشروبات الغازية والعصائر المحلاة، تحدث عملية تُعرف باسم "الغليكشن"، إذ ترتبط جزيئات السكر بالبروتينات المهمة مثل "الكولاجين" و"الإيلاستين".

النتيجة، بحسب الاختصاصية، بشرة أقل مرونة، وتجاعيد تظهر بشكل أسرع، وترهل مبكر للجلد. وأعطت قهوجي أمثلة شائعة كالمشروبات الغازية، والكعك والحلويات المصنعة، ورقائق الإفطار المحلاة.

الأطعمة المقلية.. ثمن باهظ

البطاطا المقلية والدجاج المقلي قد يبدوان شهيين، لكن درجات الحرارة المرتفعة في أثناء القلي تنتج مركبات ضارة تعرف بالنواتج النهائية لـ"الغليكشن" المتقدم.

هذه المركبات، وفق قهوجي، تزيد الالتهابات والإجهاد التأكسدي داخل الجسم، وهما من أهم العوامل التي تسرّع شيخوخة الخلايا. وكلما زاد استهلاك الأطعمة المقلية، زاد العبء الواقع على الجسم في محاربة هذه الأضرار.

اللحوم المصنعة.. أكثر من مجرد مادة حافظة

"النقانق" و"المرتديلا" و"اللانشون" و"السجق" تحتوي غالبًا على نسب مرتفعة من الصوديوم والمواد الحافظة.

الاستهلاك المتكرر لهذه المنتجات قد يرفع مستويات الالتهاب في الجسم، بحسب الاختصاصية، كما أن محتواها العالي من الملح قد يسبب احتباس السوائل ويؤثر سلبًا على نضارة البشرة.

الملح الزائد.. تجاعيد وجفاف

الإفراط في تناول الملح لا يؤثر فقط على ضغط الدم، بل قد يسهم أيضًا في جفاف البشرة وفقدانها لحيويتها.

أشارت الاختصاصية إلى وجود كميات كبيرة من الملح في "الشيبس" و"الصلصات" الجاهزة والوجبات السريعة والمعلبات، ما يؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة منه دون أن نشعر.

الأطعمة فائقة المعالجة

تضم هذه الفئة، بحسب قهوجي، العديد من المنتجات الجاهزة، التي تحتوي على قوائم طويلة من المكونات الصناعية والمنكهات والملوّنات والمحلّيات.

ورغم سهولة تناولها، فإن الإفراط فيها يرتبط بزيادة الالتهابات وقلة العناصر الغذائية الواقية للخلايا. ومن أمثلتها: الوجبات السريعة، البسكويت التجاري، المعجنات الجاهزة، الوجبات المجمدة عالية التصنيع.

وختمت اختصاصية التغذية العلاجية حديثها بأن الفرص تظل قائمة لإبطاء قطار العمر عبر التركيز على الخضراوات والفواكه الملوّنة والحبوب الكاملة والبروتينات الجيدة والمكسرات، مع الحفاظ على شرب الماء بانتظام كسرّ أول للشباب المستدام.

"هلال" القامشلي..
قصة صعود استثنائية إلى دوري الأضواء

عنب بلدي – يزن قر

كتب نادي الهلال القادم من مدينة القامشلي واحدة من أجمل قصص الموسم الكروي السوري، بعدما نجح في تحقيق إنجاز تاريخي بالصعود إلى الدوري السوري الممتاز للمرة الأولى في تاريخه، ليضع اسمه بين أندية النخبة بعد أربعة أعوام فقط على تأسيسه عام 2022.

ويحمل النادي خصوصية لافتة، إذ تأسس بداية تحت اسم "أسايش"، قبل أن يغيّر اسمه إلى "الهلال" مع انطلاق مشاركته في المسابقات السورية الرسمية، في خطوة هدفت إلى تسهيل مشاركته في الدوري السوري.

كما يحظى النادي، بحسب متابعين شخصيات مرتبطة بـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، من بينها سيامند عفرين، القائد السابق لـ"أسايش" ونائب قائد قوى الأمن الداخلي الحالي في الحسكة، إضافة إلى رجل الأعمال فؤاد أبو دلو.

وجاء التأهل عقب تعادل ثمين أمام نادي دوما في الجولة الحاسمة، وهي النتيجة التي منحت الهلال النقطة المطلوبة لحسم بطاقة الصعود، تتويجًا لموسم استثنائي قاده الجهاز الفني برئاسة أحمد الصالح ومساعديه ناطق يوسف وأحمد السيّح، وسط جهود كبيرة بذلها اللاعبون والإدارة وجماهير النادي.

ولا يقتصر هذا الإنجاز على الجانب الرياضي فحسب، بل يحمل رمزية خاصة لمدينة القامشلي، إذ يعيد تمثيل المنطقة في دوري الأضواء، ويمنح جماهيرها فريقًا جديدًا يرفع رايتها بين كبار الكرة السورية، في واحدة من أسرع قصص الصعود في تاريخ كرة القدم السورية الحديثة.

ولم يكن صعود الهلال مجرد نتيجة لمباراة حاسمة، بل ثمرة مشوار استثنائي قدم خلاله أرقامًا لافتة، إذ خاض الفريق 14 مباراة دون أي خسارة، حقق خلالها 12 انتصارًا وتعادلين، مسجلًا 51 هدفًا مقابل عشرة أهداف فقط استقبلتها شباكه، ليؤكد جدارته بالحضور بين أندية الدوري السوري الممتاز.

عمل جماعي ودعم كبير

قال المدير الفني لنادي الهلال، أحمد الصالح، لعنب بلدي، إن سر نجاح الهلال وصعوده إلى الدوري السوري الممتاز يعود بالدرجة الأولى إلى حالة الانسجام التي سادت داخل النادي، مشيرًا إلى أن جميع مكونات الفريق عملت ككتلة واحدة، بدءًا من الإدارة والكادرين الفني والإداري وصولًا إلى اللاعبين، وهو ما تُوج بالتوفيق والنية الصادقة والعمل الجاد.

وأضاف الصالح أن إدارة النادي لعبت دورًا محوريًا في تحقيق هذا الإنجاز من خلال المتابعة اليومية وتأمين كل ما يحتاج إليه الفريق، سواء على المستوى المادي أو المعنوي، ما أسهم في خلق حالة من الاستقرار انعكست بشكل مباشر على نتائج الفريق، موجهًا شكره لرئيس النادي والإدارة على الدعم المستمر الذي قدموه طوال الموسم.

وأكد مدرب الهلال أن النجاح تحقق أيضًا بفضل الاحترام المتبادل بين جميع أفراد الفريق ومعرفة كل شخص لمسؤولياته داخل المنظومة، معتبرًا أن الاستقرار والدعم اللامحدود من الداعمين الأوفياء للمدينة وأبنائها كانا من أهم الأسباب التي ساعدت النادي على تحقيق هذا الصعود السريع.

وختم الصالح حديثه بالتأكيد على أن طموح الهلال في الدوري الممتاز الموسم المقبل لن يقتصر على البقاء فقط، بل يشمل المنافسة وتقديم مستويات قوية، مشيرًا إلى أن الفريق يمتلك مجموعة مميزة من اللاعبين والطاقات البشرية القادرة على إثبات نفسها بين كبار الكرة السورية.

مشروع "واضح"

مهاجم الهلال ريفا عبد الرحمن، أكد لعنب بلدي أن صعود الفريق إلى الدوري السوري الممتاز لم يكن وليد المصادفة، بل نتيجة مشروع "واضح المعالم" وضعته إدارة النادي منذ بداية الموسم، مشيرًا إلى أن استقطاب لاعبين مميزين على مستوى سوريا كان أحد العوامل الأساسية لإنجاح هذا المشروع وتحقيق هدف التأهل.

وقال عبد الرحمن، إنه كان يتوقع صعود الهلال منذ انطلاق الموسم، في ظل توفر جميع الظروف التي تساعد على النجاح، بدءًا من الكادر الفني ونوعية اللاعبين، وصولًا إلى الاستقرار المادي والأجواء الإيجابية التي أحاطت بالفريق منذ فترة الإعداد.

وأضاف أن الفريق لم يواجه صعوبات كبيرة خلال مشواره، باستثناء التعادل في المباراة الأولى بهدف قاتل في الدقائق الأخيرة، مؤكدًا أن اللاعبين تعاملوا بعد ذلك مع كل مباراة على أنها نهائي، وهو ما ساعدهم على تحقيق الهدف المنشود والصعود إلى دوري الأضواء.

وأشار مهاجم الهلال إلى أن تطور مستوى النادي خلال الموسم يعود إلى الجهود الكبيرة التي بذلها الجهاز الفني والدعم المستمر الذي قدمه للاعبين، إضافة إلى جودة العناصر الموجودة داخل الفريق.

وختم عبد الرحمن بالتأكيد على أن طموح الهلال في الموسم المقبل لن يقتصر على الظهور أو المشاركة فقط، بل المنافسة وترك بصمة حقيقية، مشددًا على أن الفريق لا يريد أن يكون مجرد ضيف شرف في الدوري الممتاز، وإنما فريقًا قادرًا على المنافسة وإثبات نفسه بين كبار الكرة السورية.

الصعوبات والتحديات

استعرض إداري نادي الهلال ديدار ظاظا رحلة النادي نحو الدوري السوري الممتاز موضحًا لعنب بلدي أنها بدأت منذ تأسيسه عام 2022، عندما انطلق من الدرجة الثانية قبل أن ينجح في الصعود إلى الدرجة الأولى، ليبدأ بعدها مسيرة جديدة من العمل والطموح للوصول إلى دوري الأضواء ووضع اسم الهلال بين كبار الكرة السورية.

وأشار إلى أن المباريات الثلاث في المرحلة الثانية أمام الرواد وشرطة حماة ودوما، كانت محطات مفصلية في مشوار الفريق، إذ نجح الهلال في تحقيق نتائج إيجابية مهدت الطريق نحو الصعود التاريخي.

وبيّن ظاظا أن الفريق واجه تحديات كبيرة خلال الموسم، أبرزها السفر لمسافات طويلة تصل إلى 12 ساعة لخوض المباريات بين القامشلي ودمشق وحماة، إضافة إلى الأعباء المالية المتعلقة بالنقل والإقامة والإطعام، في ظل عدم امتلاك النادي بنية تحتية خاصة به.

وأكد أن الهلال تمكن من تجاوز هذه الصعوبات بفضل دعم أبناء المدينة والداعمين من تجار القامشلي الذين ساندوا النادي خلال رحلته، مشددًا على أن الصعود لا يمثل النادي فقط، بل يعبر عن شغف منطقة الجزيرة بكرة القدم والرياضة، ويجسد الروح الرياضية التي تجمع مختلف مكونات وأطياف محافظة الحسكة.

يوسّر لاعبي الهلال في القامشلي 10 حزيران 2026 (نادي الهلال – فيسبوك)

صديق يجيب أم زميل ينجز؟
الحقيقة وراء وكلاء الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل

مع التطور المتزايد في عالم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وازدياد الاستخدام اليومي له، يعتقد معظم الناس أنهم يستخدمون "AI"، لكن إذا كنت تعتقد أن "شات جي بي تي" هو كل ما في الأمر، فقد فاتك جزء كبير من الصورة.

ففي وقت يظن فيه معظم المستخدمين أن التقنية مجرد "صديق ذكي" يجيب عن الأسئلة، يبرز "وكيل الذكاء الاصطناعي" (AI Agent) كتحول جوهري يتجاوز مجرد المحادثة إلى التنفيذ الفعلي للمهام المعقدة.

وبحسب ما أوضحه اختصاصي النظم والشبكات محمد ماهر الحوراني، في حديث إلى عنب بلدي، فإن الاختلاف بين الأداتين ليس مجرد تفصيل تقني، بل هو تحول في طبيعة العمل الرقمي، إذ يقتصر دور "شات بوت" (Chatbot) على كونه محاورًا ذكيًا يقدم الإجابات، بينما تنضج أدوات الوكيل الرقمي كمنظومة أعقد، وتعمل كموظف مستقل ينجز العمل الفعلي بالكامل ويمتلك زمام المبادرة.

وأضاف الاختصاصي أن الأمر يشبه تمامًا الفرق بين مساعد يخبرك بكيفية إعداد تقرير مالي، وبين أن تمنحه الصلاحية ليدخل إلى النظام، ويجمع الأرقام، ويحللها، ثم يرسل التقرير للمدير تلقائيًا دون توجيه مستمر، لافتًا إلى أن هذا التحول ينقلنا من عصر "الأدوات التي تستجيب" إلى عصر "العملاء الرقميين المستقلين".

وأشار الحوراني إلى أن التمييز بين "شات بوت" و"وكيل الذكاء الاصطناعي" ليس مجرد ترف أكاديمي، بل هو المفتاح لفهم كيف ستُدار الأعمال في السنوات المقبلة، وكيف يمكن لكل منا أن يحوّل ساعات عمله الثمينة من مهام روتينية إلى إبداع واستراتيجية؟

كيف تبني وكيلك الذكي الأول؟

لا تقتصر الاستفادة من هذه التقنيات على شركات التكنولوجيا العملاقة، إذ تؤكد رؤية الحوراني أن البداية بسيطة ومتاحة للجميع، مستعرضًا خمس خطوات أساسية لتبدأ بدمج "AI Agent" داخل أعمالك:

• ابحث عن المهمة المرهقة: ابدأ بتحديد مهمة واحدة متكررة في عملك، تلك التي تستهلك وقتك دون أن تضيف قيمة حقيقية، مثل إدخال البيانات، أو فرز المرفقات، أو الرد على الاستفسارات المتشابهة.

• اختر منصتك: لا تحتاج إلى برمجة (No-Code)، يمكن استخدم منصات مثل "Custom GPTs" أو "Automation Anywhere" لإنشاء وكيل بمجرد إدخال الأوامر النصية، أما للمطورين فيمكن استخدام أطر العمل مثل "Microsoft Open Source" للتدريب وبناء وكلاء مخصصين بلغات البرمجة.

• تصميم التوجيهات: اكتب ملفًا صغيرًا يوضح للوكيل دوره بدقة، ما مصادر البيانات المسموح له باستخدامها؟ وكيف يتعامل مع الأخطاء؟

• أضف الأدوات والموارد: اربط وكيلك بالأدوات التي يحتاج إليها لتنفيذ المهام (مثل: متصفح "الويب" للبحث، قواعد البيانات، أو البريد الإلكتروني).

• الاختبار والمراجعة: ابدأ بتجربة محدودة، كلّف الوكيل بمهمة صغيرة وراقب أداءه، لاحظ الأخطاء، صحح مساره، ووسّع صلاحياته تدريجيًا، وكما تتعلم أنت، يتعلم هو أيضًا من تفاعلك معه.

دير "الشيروبيم"..
معالم تروي تاريخ المسيحية الأولى في سوريا

يُعد دير "الشيروبيم" في صيدنايا اهتمام الزائر منذ اللحظة الأولى، ليس فقط بسبب موقعه المهيب على إحدى أعلى قمم جبال القلمون، بل أيضًا لما يحمله من أبعاد روحية وتاريخية وطبيعية جعلته واحدًا من أبرز المعالم المسيحية في سوريا والشرق.

الدير الذي يعلو الجبال الصخرية المحيطة بصيدنايا، يجمع بين الإرث الرهباني القديم والمشهد الطبيعي الفريد، ليشكل نقطة التقاء بين التاريخ والإيمان والجغرافيا.

يقع الدير إلى الشرق من مدينة صيدنايا في سلسلة جبال القلمون، على ارتفاع يقارب ألفي متر فوق سطح البحر، ما يجعله من أعلى الأديرة المأهولة في المنطقة.

ويشرف موقعه على مساحات واسعة تمتد نحو دمشق وسهول البقاع اللبنانية، بينما تحيط به التكوينات الصخرية الجبلية التي شكلت جزءًا أساسيًا من هويته المعمارية والروحية عبر القرون.

مركز ديني منذ العهدين الروماني والبيزنطي

تشير الروايات الكنسية والدراسات التاريخية إلى أن الموقع الذي يقوم عليه الدير يعود إلى عصور قديمة، حيث عُرفت المنطقة المحيطة بصيدنايا كمركز ديني وسكني منذ العهدين الروماني والبيزنطي.

وقد كشفت أعمال الترميم والتنقيب عن بقايا معمارية وأحجار أثرية أعيد توظيفها في البناء الحديث، ما يعكس استمرارية الاستخدام الديني للمكان عبر فترات زمنية متعاقبة.

ويرتبط الدير اليوم بالكنيسة الأرثوذكسية الأنطاكية، وقد شهد نهضة عمرانية وروحية واسعة خلال العقود الأخيرة.

صخور الجبل وكهوف النساك

تعد الصخور المحيطة بالدير من أبرز عناصر هويته، إذ تنتشر في المنطقة كهوف ومغاور منحوتة في الصخر، يُعتقد أن الرهبان الأوائل استخدموها للصلاة والنسك.

وتظهر في بعض هذه الكهوف آثار نحت يدوي وممرات صخرية، تعكس طبيعة الحياة التي عاشها النساك في الجبال بعيدًا عن التجمعات السكانية.

كما كشفت أعمال الترميم عن بقايا أثرية وأحجار قديمة تعود إلى مراحل تاريخية مختلفة، وقد أُعيد استخدام عدد منها في بناء الدير الحديث، الأمر الذي حافظ على الصلة بين الحاضر والإرث التاريخي للموقع.

الكنيسة ومعالم الدير

يضم الدير كنيسة رئيسة أُقيمت فوق بقايا كنيسة أقدم، وتتميز بنائها الحجري المستوحى من العمارة البيزنطية والشرقية.

وتحتوي الكنيسة على أيقونات وأعمال فنية دينية تعكس تقاليد الكنيسة الأرثوذكسية، فيما يشكل برج الأجراس المرتفع أحد أبرز معالم الدير وأكثرها حضورًا في المشهد الجبلي المحيط.

وشهد الدير خلال العقود الأخيرة أعمال إعادة تأهيل وتوسعة أعادت إليه مكانته كمركز ديني ورهباني مهم، بعد سنوات طويلة من التراجع والخراب الذي أصاب أجزاء من الموقع القديم.

الزيت والرمزية الروحية

يرتبط الدير بالزيت المبارك المستخدم في الطقوس والصلوات الكنسية، حيث يتبرك به الزوار والحجاج وفق التقاليد الأرثوذكسية.

وبينما تنتشر بعض الروايات الشعبية حول بركات المكان، لا تذكر المصادر الكنسية الموثوقة وجود ظاهرة خاصة مرتبطة بخروج الزيت من الدير أو من صخوره بحسب ما يُشاع، كما هي الحال في بعض المزارات الدينية الأخرى.

اسم يحمل دلالة دينية

يحمل اسم "الشيروبيم" دلالة دينية عميقة، إذ يشير إلى إحدى رتب الملائكة العليا في التقليد المسيحي.

وقد ارتبط الاسم بالموقع الذي يبدو وكأنه معلق بين الأرض والسماء فوق قمم القلمون الصخرية، ليجسد صورة المكان الذي اجتمعت فيه الطبيعة الجبلية القاسية مع الحياة الروحية والتاريخ العريق، فغدا اليوم واحدًا من أهم المعالم الدينية والسياحية في صيدنايا.

يقع دير "الشيروبيم" فوق القمة الأعلى في جبال القلمون بريف دمشق – 9 تشرين الثاني 2025 (مديرية سياحة ريف دمشق/ يوتيوب)

كتاب

"ثم أزهر الحزن"
صمود المرأة بمواجهة الفقد والفقر

في رواية "ثم أزهر الحزن"، يرصد الكاتب السوري فاضل السباعي حياة عائلة رزحت تحت وطأة فقدان الأب، تاركًا امرأة بلا معيل وخمس بنات لكل منهن حكايتها الخاصة داخل مجتمع مغلق.

تبدأ الحكاية من بيت صغير يشهد العديد من الخسائر التي تبدأ بمرض الأب ومن ثم وفاته، قبل أن يرى ابنه الذكر المنتظر لتبقى الزوجة "كوثر" وحيدة أمام مسؤولية ثقيلة عن بناتها وجنينها الذي يأتي إلى الحياة بعد رحيل والده.

تتحول البطلة "كوثر" إلى أساس ومركز ثقل العائلة، لتجمع بين العمل في الخياطة وتربية أولادها، ومواجهة نظرة مجتمع لا يرحم، فيما تتراكم المآسي مع موت خطيب الابنة الكبرى "نورة" على الحدود ثم رحيلها لاحقًا بمرض عضال، ليغدو البيت أقرب إلى حلقة مترابطة من الحزن المتواصل لا إلى بيت عائلة تقليدية.

ومن رحم هذا المسار القاسي، تتناول الرواية لحظات أمل وإن بدت محدودة عبر ولادة الابن "علاء"، واستمرار البنات في التعليم والزواج لاحقًا.

واللافت في النص أنه يقدم المرأة بوصفها محور الصمود، ويعيد قراءة الألم الاجتماعي كأنه جزء من المصاير الفردية داخل بيئة محافظة ومليئة بالقيود، إذ لا تملك الأم سوى الصبر والعمل ومواجهة مجتمع لا يرحم بعد أن فقدت سندها.

ومع مرور الوقت تتكشف ملامح الحياة الجديدة داخل العائلة، حيث تكبر البنات الخمس في بيئة مضطربة، وتبدأ كل واحدة منهن برسم مسار مختلف، بين زواج مبكر أو صراع عاطفي أو استسلام تدريجي لسطوة الواقع.

الرواية تقدم شخصياتها كنماذج اجتماعية تعكس أثر الفقر على مصير الأفراد، وكيف يمكن لغياب المعيل أن يعيد تشكيل العلاقات داخل البيت وخارجه.

كما أن الرواية تقوم على ثنائية واضحة بين الفقد والاستمرار، لأن الموت يفتتح الحكاية، غير أن الحياة اليومية بكل ما تقدمه من قسوة هي التي تصنع امتدادها.

تبدو "ثم أزهر الحزن" واحدة من الروايات التي تشتغل على الواقعية الاجتماعية، إذ إن المأساة تظهر بتقاطع الحياة نفسها داخل بيت صغير في مدينة كبيرة مثل حلب، فالواقعية تأتي من تتبع مصير عائلة حلبية تكابد الفقر.

ولم تبقَ الرواية ضمن حدود الورق، إذ اقتُبس منها لاحقًا مسلسل تلفزيوني حمل اسم "البيوت أسرار" من 24 حلقة، أخرجه علاء الدين كوكش.

حافظ المسلسل على حكاية "أم علاء" الأرملة التي تكافح لتربية أطفالها من عملها في الخياطة، قبل أن تتشعب الحكاية إلى بيوت أخرى كشفت معها تداخل العلاقات العائلية وثقل الفقر.

من فاضل السباعي؟

فاضل أبو السعود السباعي (2020–1929)، كاتب قصصي وروائي سوري من مواليد مدينة حلب، نال شهادة الحقوق من جامعة "القاهرة" عام 1954، وعمل لاحقًا في التدريس والمحاماة بين عامي 1954 و1958.

يعتبر أحد الأعضاء المؤسسين لاتحاد الكتّاب العرب في دمشق، وأصدر عددًا من المجموعات القصصية والروايات، من أبرزها: "الشوق واللقاء"، "مواطن أمام القضاء"، "الليلة الأخيرة"، "حزن حتى الموت"، "الألم على نار هادئة"، إضافة إلى روايتيه "ثم أزهر الحزن"، و"رياح كانون"، فضلًا عن دراسته التاريخية عن إبراهيم هنانو وثورته ومحاكمته.

"قوى" سوريا.. مواهب يبددها ضعف البنية وعدم الاستجابة

تواجه رياضة ألعاب القوى في سوريا تحديات كبيرة، في ظل غياب التجهيزات الأساسية وتدهور المنشآت الرياضية، الأمر الذي يحد من فرص تطويرها بالشكل المطلوب.

ورغم ذلك، لا تزال ألعاب القوى السورية تملك مواهب واعدة قادرة على تحقيق نتائج لافتة في المستقبل، إلا أن ذلك يبقى مرهونًا بتوفير بيئة تدريبية متكاملة، ودعم فني ولوجستي كافٍ.

وفي هذا السياق، أكد رئيس الاتحاد العربي السوري لألعاب القوى، محمد الضامن، لعنب بلدي، أن واقع ألعاب القوى في سوريا "مرير"، وأنه يواجه تحديات كبيرة على مستوى البنية التحتية والإمكانات، رغم وجود خامات واعدة من لاعبين ولاعبات.

وقال الضامن إن الاتحاد يعمل على تأهيل اللاعبين والمدربين قدر الإمكان، إلا أن ذلك يحتاج إلى دعم أكبر، ولا سيما عبر استقدام مدربين أجانب للمنتخبات الوطنية، مشيرًا إلى أنه تمت المطالبة سابقًا بمدرب أجنبي واحد كخطوة أولى، على أن يتم دعم الجهاز الفني بمدربين وطنيين لاكتساب الخبرة وتوسيع الكادر تدريجيًا، غير أن هذا الطلب لم يُنفذ حتى الآن.

وأضاف أن سوريا تمتلك خامات مميزة في مسابقات متعددة، مثل الوثب العالي لفئة الشباب والسباعي والرمي، إضافة إلى المسافات المتوسطة والطويلة، مؤكدًا أن هذه المواهب تحتاج إلى صقل خلال السنوات المقبلة بهدف بناء منتخب قوي قادر على المنافسة عربيًا وآسيويًا، ويمتلك حضورًا في البطولات العالمية، ضمن خطة تمتد من أربع إلى خمس سنوات.

يضم الاتحاد العربي السوري لألعاب القوى حاليًا عددًا من اللاعبين الناشئين الذين بدؤوا بالظهور، بحسب الضامن، مشيرًا إلى أنه إذا لم يتم إعدادهم وتأهيلهم بالشكل الصحيح فلن يتم تحقيق الفائدة المرجوة منهم.

وأشار الضامن إلى أهمية أن يكون هناك تعاون أكبر بين الاتحاد ووزارة الرياضة والشباب خلال الفترة المقبلة.

تهالك في المنشآت ونقص بالأدوات

فيما يخص التحديات، كشف الضامن أن واقع البنية التحتية يمثل العائق الأكبر أمام تطوير اللعبة، مضيفًا أنه أجرى العام الماضي جولة ميدانية على المحافظات لتقييم الواقع، ورفع تقريرًا كاملًا إلى وزارة الرياضة والشباب أشار فيه إلى غياب المنشآت الرياضية وتهالك جميع مضامير ألعاب القوى في سوريا.

وبالرغم من ذلك، لفت الضامن إلى أن سوريا ما زالت تملك أبطالًا يحققون نتائج مميزة ويحرزون ميداليات على المستويين العربي وغرب آسيا، إلا أن استمرار هذا التفوق يتطلب توفير ملاعب وتجهيزات أساسية، إلى جانب أجهزة التحكيم كجهاز "الفوتوفينيش" المستخدم في البطولات، والذي لا يتوفر حاليًا في سوريا، فضلًا عن نقص كبير في الأدوات، حيث لا توجد سوى مرتبة واحدة للوثب العالي في جميع أنحاء البلاد، بحسب قوله.

كما أشار الضامن إلى أنه رفع كتابًا لإعادة تأهيل مضمار "تشرين"، إلا أنه لم يتلقَّ أي رد حتى الآن، رغم قيام وزير الرياضة والشباب، محمد سامح الحامض، بتحويل الكتاب إلى مديرية المنشآت لإجراء الدراسة، دون أن يتم اتخاذ أي خطوات عملية على أرض الواقع.

وفي السياق ذاته، أوضح رئيس اتحاد ألعاب القوى أنه تم طرح منافسة لإعادة تأهيل مضمار دير الزور، إلا أنه لم يُنفذ أي شيء حتى الآن على أرض الواقع، ولا تزال الخطوات العملية بانتظار ما ستقرره الجهات المعنية في الوزارة بخصوص ترتيبات المرحلة المقبلة لألعاب القوى.

وعبّر عن أمله في مزيد من الاهتمام والتواصل المباشر مع الاتحاد لتحديد الاحتياجات الأساسية، قائلًا: "نتمنى أن يتم التواصل معنا بشكل واضح لمعرفة متطلباتنا واحتياجاتنا الفعلية".

ويبقى مستقبل ألعاب القوى في سوريا مرتبطًا بمدى القدرة على معالجة التحديات القائمة، وفي مقدمتها ضعف البنية التحتية ونقص التجهيزات الأساسية، إلى جانب الحاجة لدعم فني ولوجستي أكثر فاعلية، بما يعيد لهذه الرياضة حضورها وقدرتها على المنافسة.

مشاركة شباب وشابات سوريا في بطولة غرب آسيا الثالثة لألعاب القوى في بيروت– 4 تشرين الأول 2025 (سانا)

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرم الثورة

الأحد 28 حزيران / يونيو 2026
العـدد 749 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

ماذا تبقى من ذاكرة "العصافيري" و"اللاكبان" و"فينيسيا"

الكورنيش.. "صالون اللاذقية المفتوح على البحر"

عنب بلدي – يزن قر

في مدينة تتكئ على البحر الأبيض المتوسط، لم تكن الواجهة البحرية في اللاذقية مجرد مشهد طبيعي، بل مساحة حياة يومية شكّلت خلال عقود طويلة جزءًا من الذاكرة الاجتماعية والثقافية عبر تفاصيل الجلسات واللقاءات والحياة اليومية.
قبل التحولات العمرانية التي رافقت توسعة المرفأ التجاري في العقود اللاحقة، كان الكورنيش الغربي مساحة مفتوحة تمتد فيها المقاهي والمسابح وميناء الصيد الصغير في خط واحد ملاصق للمياه، ما جعل البحر جزءًا مباشرًا من التجربة اليومية، لا مجرد مشهد يُرى من بعيد .

كان الكورنيش يبدأ من جهة حديقة "البطرني"، التي أُنشئت في موقع كان مقبرة إسلامية قبل أن يحوّلها الفرنسيون خلال فترة الانتداب إلى حديقة عامة، ويمتد بمحاذاة البحر مرورًا بعدد من المقاهي التي شكّلت ذاكرة المكان، مثل "العصافيري" و"اللاكبان" و"فينيسيا" و"المنتزه"، وصولًا إلى ميناء صيد صغير يُعرف باسم "مينا القزاز"، ثم المسابح والنوادي التي كانت جزءًا من هذا الامتداد الاجتماعي المفتوح.

الكورنيش كحياة يومية

لم يكن الكورنيش الغربي مساحة ترفيهية فقط، بل جزءًا من الروتين اليومي لسكان المدينة.
جلسات المساء، المشي على الواجهة البحرية، لقاءات عفوية، ومراقبة الغروب، كانت تفاصيل متكررة في حياة الأهالي، حيث تتحول الزيارة إلى مساحة اجتماعية مفتوحة.
المكان لم يكن مخصصًا للنزهة فقط، بحسب ما قالته نجوى المصطفى (80 عامًا)، بل كان مساحة لرؤية الناس والتفاعل معهم، وكان يشبه "صالون المدينة المفتوح على البحر".
بينما قال أحمد سكوتي (69 عامًا)، إنهم كانوا يذهبون إلى الكورنيش بشكل يومي تقريبًا، من دون تخطيط مسبق، حيث كان اللقاء بالناس هناك يتم بشكل عفوي وكأن المدينة كلها تجتمع في المكان نفسه.

مقاهي الكورنيش

ارتبطت مقاهي اللاذقية تاريخيًا بالبحر، إذ كانت في بدايات القرن الـ20 محطة للبحّارة القادمين من السفر، قبل أن تتحول تدريجيًا إلى مساحة اجتماعية عامة لأهالي المدينة.
كان البحّارة يجلسون على كراسي الخيزران، يتبادلون القصص بانتظار الإبحار أو العودة، ومع الوقت أصبحت المقاهي جزءًا من الحياة اليومية للمدينة كلها، لا ترتبط بفئة واحدة.
قال محمد هنادي، وهو بحّار سابق، لعنب بلدي، إن المقهى كان محطة قبل السفر وبعده، كنا نتكلم عن البحر وكأنه حياتنا اليومية، لا مجرد عمل.
ومن أبرز هذه المقاهي مقهى "العصافيري" الذي تأسس في أربعينيات القرن الماضي على الواجهة البحرية للكورنيش الغربي، فكان من أهم نقاط الالتقاء في المدينة.
كما لعبت مقاهٍ أخرى، مثل "اللاكبان" و"فينيسيا"، دورًا مشابهًا في تشكيل الحياة الاجتماعية اليومية.

وأضاف محمد، "في (العصافيري) كنا نسمع أخبار المدينة قبل أن تصل إلى أي مكان آخر، كان جزءًا من الذاكرة اليومية".

الفن والثقافة على الواجهة البحرية

لم تقتصر وظيفة مقاهي الكورنيش على الجانب الاجتماعي، بل تحول بعضها إلى مساحات ثقافية وفنية لعبت دورًا مهمًا في الحياة العامة للمدينة.
ففي زمن كانت فيه المراكز الثقافية محدودة، شكّلت المقاهي المطلة على البحر أماكن للقاء الفنانين والموسيقيين والمهتمين بالشأن الثقافي، واحتضنت نشاطات متنوعة جمعت بين الترفيه والفن.
وعُرف مقهى "شناتا" باستضافة عروض موسيقية وسينمائية ومسرحية في الهواء الطلق، ما جعله واحدًا من أبرز معالم الحياة الثقافية في اللاذقية، خلال النصف الأول من القرن الـ20.
ولم تكن هذه الفعاليات تقتصر على رواد المقهى، بل كانت تستقطب جمهورًا واسعًا من أبناء المدينة الذين اعتادوا متابعة العروض في أجواء مفتوحة على البحر.
أما مقهى "إسبيرو" فكان أقرب إلى صالون ثقافي مفتوح، يجمع مثقفين وطلابًا وفنانين وروادًا يبحثون عن مساحة للحوار وتبادل الأفكار، وهناك كانت النقاشات تتجاوز شؤون الحياة اليومية إلى الأدب والفن والقضايا العامة، في مشهد يعكس طبيعة المدينة المنفتحة وتنوع روادها.

زوّار بارزون

لم يكن الكورنيش الغربي مقصدًا لأهالي اللاذقية فقط، بل مثّل لعقود واجهة المدينة أمام زوارها وضيوفها.
وشهدت المنطقة نشاطًا فنيًا وثقافيًا لافتًا خلال النصف الأول من القرن الـ20، إذ استضافت حفلات وعروضًا لعدد من أبرز الفنانين والمسرحيين العرب.
ففي أواخر صيف عام 1931، زارت أم كلثوم اللاذقية وأحيت حفلات فيها، قبل أن تعود مجددًا عام 1933، كما شهدت المدينة زيارات وعروضًا لفنانين ومسرحيين بارزين، من بينهم محمد عبد الوهاب ويوسف وهبي ونجيب الريحاني وفاطمة رشدي، ما عزز مكانة الكورنيش ومرافقه الثقافية بوصفها أحد أهم مراكز النشاط الفني على الساحل السوري آنذاك.
ولم يقتصر حضور الكورنيش على الجانب الثقافي، إذ استقبل أيضًا شخصيات سياسية بارزة، ففي عام 1959، وبعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر، زار الرئيس المصري الأسبق، جمال عبد الناصر، اللاذقية وأمضى ليلة في أحد فنادق الكورنيش، الذي كان آنذاك يمثل واجهة المدينة ومركزًا للحياة العامة فيها.

من البحر المفتوح إلى الواجهة المغلقة

مع توسعة المرفأ التجاري خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، تغيّر المشهد البحري في اللاذقية بصورة جذرية.
فبعد سنوات من الجدل حول إنشاء مرفأ جديد خارج المدينة أو توسيع المرفأ القائم، رُجّح الخيار الثاني بسبب انخفاض تكلفته، ما استدعى ردم أجزاء من البحر وإزالة عدد من المقاهي والمنشآت التي كانت تشكّل قلب الكورنيش القديم.
لم يكن التغيير عمرانيًا فقط، بل مسّ العلاقة اليومية التي ربطت أهالي المدينة بالبحر لعقود طويلة، فالمقاهي التي كانت تلامس المياه مباشرة اختفت أو تبدّل موقعها، وتراجع حضور ميناء الصيد الصغير والخُلجان الصخرية التي اعتاد الأهالي ارتيادها، فيما حلّت الرافعات والحاويات تدريجيًا مكان المشهد البحري المفتوح.
وأصبح البحر، الذي كان في متناول رواد الكورنيش، أبعد من ذي قبل، فبعدما كانت الأمواج تُسمع من الطاولات وتصل أحيانًا إلى أقدام الجالسين في أيام الشتاء، باتت الواجهة البحرية محجوبة خلف النشاط التجاري للمرفأ، ما غيّر طبيعة المكان ووظيفته الاجتماعية.
ورغم إعادة تأهيل الكورنيش في منتصف الثمانينيات وظهوره بالشكل الذي يعرفه أبناء اللاذقية اليوم، يرى كثيرون أن المكان فقد جزءًا من روحه القديمة، فالكورنيش الجديد حافظ على دوره كممشى ومتنفس للسكان، لكنه لم يستطع استعادة العلاقة المباشرة التي كانت تجمع المدينة بالبحر، ولا تلك الحيوية التي صنعتها المقاهي والمسابح ومرافئ الصيد الصغيرة على امتداد الواجهة البحرية.

ما تبقّى من الكورنيش

رغم مرور عقود على تغيّر الواجهة البحرية، لا يزال الكورنيش القديم حاضرًا في أحاديث أبناء اللاذقية وصورهم وذكرياتهم، فالأجيال التي عاشت المكان تستعيد تفاصيله بوصفه جزءًا من حياتها اليومية، بينما تعرّفت إليه الأجيال اللاحقة من خلال روايات الآباء والأجداد والصور القديمة المتداولة بين أبناء المدينة.
ولا تكاد صفحات اللاذقية على مواقع التواصل الاجتماعي تخلو من صور للكورنيش القديم ومقاهيه ومسابحه، ترافقها تعليقات تستعيد أسماء الأماكن وتفاصيلها الصغيرة.
وربما يفسّر ذلك استمرار حضوره في الوعي الجمعي للمدينة، بوصفه أكثر من مجرد واجهة بحرية، بل مساحة شكّلت جانبًا من هوية اللاذقية وعلاقتها بالبحر لعقود طويلة.

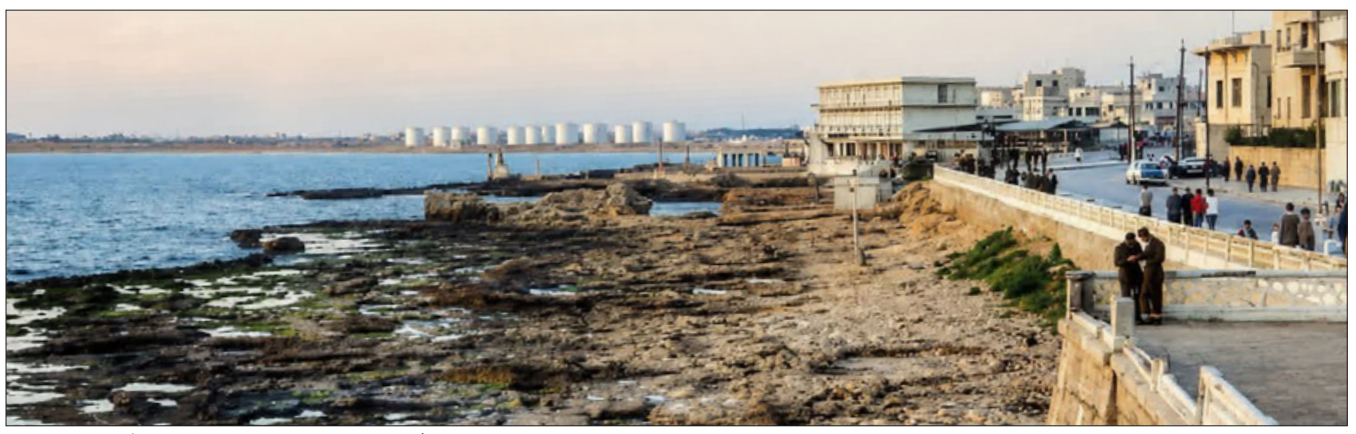
الكورنيش الغربي باللاذقية في ستينيات القرن الماضي قبل التوسعات الحديثة (اللاذقية والتاريخ/فيسبوك)

سوريا وعصر التغيرات الكبرى

خطيب بدلة

دخلت سوريا عصر التغيرات الكبرى، اعتبارًا من شهر آذار 2011، عندما انطلقت الثورة. ثمة من يعترض على استخدام مصطلح "الثورة"، باعتبار أن ما حصل، تحت هذه التسمية، أدى، في خاتمة المطاف، إلى وقوع كوارث وطنية، وأنها أوصلت الجهاديين إلى الحكم. لن أتوقف عند التسمية، بالطبع، فالمهم، هنا، القول بأن الأرض، في ذلك التاريخ، تزلزلت تحت أقدام السوريين، إيذانًا ببدء التغيرات الكبرى، مع الإشارة إلى أن التغيير، وخاصة في البلدان المتخلفة، قلما يكون إلى الأحسن.
في سنة 2011، بعد 11 سنة من حكم بشار الأسد، تحولت سوريا إلى دولة فاشلة، تمتلك كل مقومات السقوط: استبداد وحشي، تمايز طبقي كبير، فساد سرطاني، محسوبيات، إقصاء للمختصين، إسكات للمثقفين، تغول لأجهزة المخابرات، هوامير اقتصادية كبيرة تنهب البلاد في وضح النهار.
أحدثت الهزة الزلزالية الأولى انقسامًا شاقوليًا في المجتمع السوري، بين المجموعات البشرية الثائرة، ونظام الأسد الذي غض الطرف عن أحقية المطالب الشعبية التي أدت إلى الثورة، ولم يقدم أي تنازلات للمحتجين، أو لأجل تلبية لمطالبهم، وبدلًا من رفع يد المخابرات عن رقاب الناس، تشكلت أجهزة قمعية إضافية، وأطلقت يد الشبيحة، وتطورت إجراءات الاعتقال، والتعذيب، باختصار، أعلن النظام المواجهة، بالقوة، بديلًا عن كل الحلول الممكنة، أو المحتملة. وما مضى سوى أشهر قليلة على انطلاق الاحتجاجات، حتى ظهرت نغمة التسليح، وبعد التسليح، دخلت الأسلمة على الخط، ولم يكن أمام بشار الأسد، للإبقاء على حكمه، سوى الاحتماء بحليفيه التقليديين، روسيا وإيران، وكان طبيعيًا أن تستغل إيران عنصر الأسلمة (السنية)، لتكشر عن أنيابها الطائفية، فأرسلت "حزب الله" ليقاتل، علنًا، إلى جانب الأسد، وميليشيات شيعية عراقية، فاكتملت، حينئذ، العناصر الرئيسية للحرب الأهلية.
كانت الثورة، أو الانفجار، أو الاحتجاجات، من القوة والاتساع بما يكفي لإحداث التغيير، وإنهاء حقبة الأسد، ولكن التوازنات الدولية أعاقت حدوثه، وأكبر دليل على ذلك ما حصل سنة 2016، عندما شرفتنا أسراب الطائرات الروسية، واتبعت أسلوب الأرض المحروقة. هذا التدخل منع حدوث التغيير، ورفع، بالتالي، تكلفة التغيير على هذا النحو المذهل.
في تلك السنوات، تكرست أشكال متعددة من الانقسامات في المجتمع السوري، وحتى في الجغرافيا السورية، صار لدينا أربع مناطق: شرق الفرات، ومنطقة إدلب، تحكمها "هيئة تحرير الشام"، ومناطق الجيش الوطني، التابعة لتركيا، والسويداء التي أصبحت شبه مستقلة إداريًا، ومناطق النظام التي أطلق عليها بشار الأسد تسمية غبية: سوريا المفيدة.
الزلزال الكبير الآخر، وهو الأقوى، والأخطر، الذي وجه ضربة كبيرة للتوازنات التي أبقت على سلطة بشار الأسد، هو عملية 7 أكتوبر 2023، التي حملت اسم "طوفان الأقصى"، وأنا أعتقد أن هذا الطوفان كان القشة التي قصمت ظهر نظام بشار الأسد، فابتداء من تلك اللحظة، انطلقت حرب إسرائيلية واسعة، مدعومة من أقوى دولة في العالم، أمريكا، فكان لا بد من كسر ظهر "حماس" و"حزب الله"، وأما سوريا فلم تكن حليفة لإيران وحسب، بل كانت المعبر الرئيسي للإمدادات التي تأتي من طهران، عبر العراق، وصولًا إلى لبنان.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper